وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

محاضرات في مادة منهجية البحث العلمي

موجهة إلى طلبة السنة الثانية حقوق

إعداد الدكتور:
جمال غريسي

الموسم الجامعي
2022/2021

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ونبينا وعظيمنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه رضي الله عنهم أجمعين، أما بعد:

يُعَدّ البحث العلمي ضرورة بشرية فهو سعادة للإنسان ونعمة عليه، وبفضله تسود الأمم وتتقدم وتتطور في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية والقانونية وغيرها من المجالات، وهو يعتبر مقياس لتحضر الشعوب وتخلفها، وقد أدركت الدول المتقدمة هذه الحقيقة فأغدقت على البحث العلمي الأموال الطائلة وسخرت امكانيات هائلة لخدمة العلم والعلماء ووفرت لهم كل الظروف الملائمة لذلك، ولا يؤتى البحث العلمي فوائده وثماره حتى يطلع الباحث على مناهجه، ويتبع خطواته وقواعده ومراحله، ويتحكم في أدواته وتقنياته.

فالبحث العلمي يعتبر الركيزة الأساسية في مختلف العلوم التي تقوم عليها الدراسة في مؤسسات التعليم العالي، وله أهمية كبيرة في اكتساب المعارف ومحاولة تمحيصها وتطويرها، وذلك بالنظر للدور الجديد الذي أصبحت تقوم به هذه المؤسسات في ظل التحولات الهامة التي يعرفها العالم بسبب الثورة العلمية والتكنولوجية، حيث تسهم بفعالية في حل المشكلات التي تعترض المجتمع في جميع المجالات المختلفة، بفضل الاستشارات العلمية من طرف الأساتذة والباحثين والمختصين والتي تقدم لصانعي القرار لكي يستنيرون على ضوئها في اصلاحاتهم.

وإذا كان البحث العلمي من المعايير الأساسية للحكم على مدى تقدم هذا البلد أو تخلفه من خلال اعتباره المحرك الرئيسي للتنمية، فإن المنهجية تعتبر هي عمدة البحث وعموده الفقري، فليس هناك بحث علمي دون منهج دقيق يتناول دراسة المشكلة ويحدد أبعادها وجوانبها ومسبباتها، فتقصي الحقائق وإدراك المعارف وترتيب الأفكار للوصول الى نتائج صحيحة يتطلب اتباع طريقة ممنهجة سليمة وفق قواعدها الصحيحة.

فالتقدم في البحوث العلمية وتطورها مرهونا بالمنهج والطريقة السليمة التي تتبع في إعداده وانجازه، فغياب المنهج أو عدم وضوحه ينجر عنه خضوع البحث للعشوائية، وانتكاس مسيرة البحث العلمي يكون سببه البطء في كيفية تطبيق المناهج العلمية، أو يكون بسبب آخر كتخلف وسائل تلك المناهج عن قياس الظاهرة موضوع الدراسة، فلا وجود لأي بحث علمي سليم وصحيح دون منهج يعتمد على قواعد واضحة، فالمصطلحان متكاملان ومتلازمان.

فالمنهجية مادة ليست كسائر المواد التي لها محتوى نظامي محدد، في مادة عامة وشاملة لكل مجالات المعرفة العلمية، فهي القاسم المشترك بين النظم العلمية وهي المادة التي تمثل همزة الوصل بين كل التخصصات العلمية مع مراعاة طبيعة كل مجال علمي وخصوصياته، ومن ثم ترتبط المنهجية بميدان العلوم القانونية، فهي تهدف إلى إعطاء الدارس الطريقة والأسلوب العلمي المنطقي في التعامل مع المواضيع المختلفة، وتزوده بأدوات وأساليب كيفية الحصول على المعلومات اللازمة لإعداد البحوث العلمية، وكيفية استعمال تلك المعلومات المحصلة، ولهذا السبب يتم التركيز على تدريس مادة المنهجية في بداية المشوار الجامعي لكل الطلبة، مع استمرارها في كل مراحل دراستهم(ليسانس، ماستر، دكتوراه)، ويكونوا ملزمين بتطبيقها في كل بحوثهم.

ولا شك أن معرفة القواعد المنهجية الخاصة بالبحث العلمي تبقى لها الأهمية البالغة في نجاح الباحث والطالب الجامعي، إلا أن ما يؤسف هو بروز جيل من الطلبة الباحثين يجهل أبسط قواعد المنهجية، أو يعانون من صعوبة التحكم في تطبيقها التطبيق السليم والصحيح وما يتطلبه ذلك من مهارات وتقنيات في إعداد البحوث العلمية، ولذلك أصبحت الكثير من الأبحاث الجامعية تفتقر للمنهجية، بحكم عدم اعتمادها على تقنيات البحث وشروطه الضرورية، مما افتقدت للجودة والدقة.

إن الطلبة الباحثين في مجال العلوم القانونية بحاجة ماسة إلى مناهج البحث العلمي دعما لبحوثهم العلمية، وتعميقا للعقلية العلمية والبناء للفكر الخلاق، في ميدان هذا الفرع من فروع العلوم الاجتماعية حتى يكون هؤلاء الطلبة ملمين بالخطوات التأسيسية في البحث العلمي، وبشروط التوثيق الجيد وبمقومات التركيب وكيفية وضع التصميم السليم، وما إلى ذلك من الأساليب والإجراءات والتوجيهات العلمية والفنية التي يتعين على الباحث القانوني الالتزام بها حتى نتوصل إلى نتائج وحلول علمية صحيحة بطرق علمية وموضوعية منظمة ودقيقة ومضبوطة.

إن الأمر الهام في الدراسات القانونية بالنسبة للطلبة الباحثين لا يكمن في عرض المعلومات فقط، بل يجب الحرص على صياغتها وفق منهجية وأسلوب علمي متكامل، يراعي مجموعة من المعايير التي يتفق على وجوب احترامها من المهتمين بهذا المجال.

ونظرا للإشكاليات الكثيرة التي تعترض الطلبة الباحثين حول المفاهيم الأساسية للبحث العلمي، والمراحل التي يتم اعتمادها في إعداد البحوث، وكذا قواعد كتابة وتحرير هذه البحوث، إضافة إلى المناهج العلمية المتعددة والمتنوعة وصعوبة تكييفها مع طبيعة البحوث المنجزة، كان من الضرورة بمكان تقديم جهد متواضع يشكل إضافة جديدة في مواضيع مادة منهجية البحوث العلمية، حتى يتزود الطالب الباحث ويتسلح بها في بداية مشواره العلمي، ولكي تكون له القدرة على الفهم والتنظيم بعد اعتماده على مناهج وأساليب البحث العلمي.

ونظرا لأهمية مادة منهجية البحث العلمي بالنسبة للطلبة والباحثين جاءت هذه المطبوعة المقدمة وهي عبارة عن سلسلة من المحاضرات الموجهة لطلبة السنة الثانية حقوق في هذه المادة والتي أعدنا تنقيحها وتنظيمها وتوثيقها وفق البرنامج المسطر والمحدد لمواضيعها، وذلك بأسلوب سلس رشيق للتعرف على أهم القواعد والأسس المتعارف عليها في هذا الميدان، ولإزالة الغموض وتغطية النقص الذي يعاني منه الطلبة الباحثين فيما يخص مادة المنهجية، وكذلك تطوير مهاراتهم من هذه الناحية، والتي نرجو أن تكون شاملة لكل ما يحتاج إليه طالب العلم وملمة بأهم القواعد والأسس التي يحتاجها البحث العلمي،

وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي فيما يخص جمع المعلومات حول البحث العلمي ومناهجه الكثيرة المختلفة، إضافة إلى المنهج التحليلي الذي يتلاءم مع المحاور والعناصر المتعلقة الموضوع، وذلك بشرح وتوضيح كل مرحلة من مراحل اعداد البحث العلمي، وكذا قواعد تحريره وكتابته، مع محاولة التدليل والتأصيل لبعض مفردات هذا العلم، كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي في هذه الدراسة باعتباره منهجا مهما تحتاجه مثل هذه المواضيع، وهذه المناهج المعتمدة تتناسب مع مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية ومنها الدراسات القانونية.

وقد تم تقسيم هذه المحاضرات إلى أربع فصول كالتالي:

الفصل الأول: مفهوم البحث العلمي

الفصل الثاني: مراحل اعداد البحث العلمي

الفصل الثالث: انجاز البحث العلمي (قواعد تحرير البحث العلمي)

الفصل الرابع: المناهج العلمية

ونأمل أن نكون قد وفقنا في حسن عرض هذه المحاضرات الموجهة للطلبة، سائلين المولى عز وجل السداد والتوفيق في القول والعمل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس اللجنة العلمية
لقسم الحقوق
المجلس العلمي

الفصل الأول:

مفهوم البحث العلمي

يمثل البحث العلمي ضرورة سواء بالنسبة لحياة الأفراد أو الدول، فبالعلم تنهض أمم ودول وهو مقياس التطور والتحضر والرقي، والوصول إليه والانتفاع به يستوجب البحث عنه ومعرفته، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل من خلال تعريف البحث العلمي وأهميته في المبحث الأول، ثم يتم تناول خصائصه في المبحث الثاني، ثم إبراز مختلف أنواع البحوث العلمية في المبحث الثالث.

المبحث الأول:

تعريف البحث العلمي وأهميته

تتبدى أهمية التعريف في أنه يحدد بالضبط ما نقصده، ويكون التعريف هو المدخل الرئيسي لدراسة أي موضوع، وفي هذا الاطار سيتم التعرض إلى تعريف البحث العلمي في المطلب الأول، ثم التطرق إلى أهميته من خلال المطلب الثاني.

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي

ان عبارة البحث العلمي مركبة من كلمتين وهي: "البحث" و "العلمي" فيجب تحديد مقصود كل كلمة على حدا، ومن ثم يتم تعريف البحث العلمي، وهو ما سنبرزه من خلال الفروع الآتية.

الفرع الأول: تعريف البحث

أولا: لغة

كلمة "البحث" تأتي في اللغة العربية من الفعل بحث وبحث عن الشيء طلبه وفتّش عنه أو سأل عنه واستقصى، وبحث عنه من باب قطع[1]، وبحث الأمر أو بحث فيه اجتهد فيه وتعرّف على حقيقته[2].

وجاء في لسان العرب بأن البحث هو طلبك الشيء في التراب، بحثه، يبحثه، بحثا، وابْتحثه، وكذلك اسْتبحثه واستبحث عنه...وتبحّثت عن الشيء، بمعنى واحد أي فتّشت عنه[3].

أما في المصباح المنير: فبحث الأمر بحثا من باب استقصى، وبحث في الارض حفرها[4]، وهو ما جاء في قول الله تعالى: **{فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ}**[5]، وهو الموضع الوحيد في القرآن الذي وردت فيه مادة "بحث".

وعلى ذلك فإن البحث يعني التفتيش والتنقيب عن مسألة معينة حتى يتبين حقيقتها على أي وجه كان.

ثانيا: اصطلاحا

كلمة البحث عرّفت في الاصطلاح عدة تعاريف نذكر من بينها:

1- الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط5، 1999، ص29.
2- المعجم الوجيز، اصدار مجمع اللغة العربية، مصر، 1993، ص37.
3- ابن منظور، لسان العرب، ج2، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، ص114.
4- الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ج1، المكتبة العلمية، بيروت، ص36.
5- سورة المائدة، الآية 31.

-البحث يعني بذل الجهد في التحري والتفتيش والتتبع والدراسة لموضوع معين حتى يتبين حقيقته[1].

-وعرّف أيضا بأنه: الطلب والتفتيش وتقصي حقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور[2].

-وجاء تعريف البحث أيضا بأنه: الجهد المبذول تفتيشا وتحليلا وتنقيبا ومقارنة في موضوع ما للوصول إلى نتيجة واكتشاف الحقيقة[3].

-وفي نفس السياق عرّف الأستاذ عبد الناصر أبو زيد البحث بأنه: " وسيلة لتقصي الحقائق أو الاستقصاء الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف حقائق وقواعد عامة أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة بصفة رسمية"[4].

وعليه يمكن أن نستخلص بأن المقصود بالبحث هو بذل مجهود في موضوع من المواضيع لغرض الوصول إلى نتيجة، أو هو ذلك الجهد الذهني المبذول للوصول إلى المعرفة أو الحقيقة، أو هو مجموعة الأعمال والأنشطة الذهنية التي تسعى إلى اكتشاف المعرفة أو القوانين والقواعد الجديدة، ويمكن أن يكون البحث المبذول في المسائل القانونية لغرض البحث عن القواعد القانونية التي تحقق العدالة والأمن والاستقرار للعلاقات التي تنشأ بين أفراد المجتمع[5].

الفرع الثاني: تعريف العلم

أولا: لغة

العلم هو مصطلح أكثر غموضا، إذ أن تعريف العلم اختلف على مر العصور، وفي اللغة يعني "العلم" أي بكسر العين المعرفة، وعلم الشيء بالكسر تعلمه (علما) عرفه، ورجل (علامة) أي عالم جدا والهاء للمبالغة، واستعلمه الخبر فاعلمه اياه، وعلّمه الشيء (تعليما فتعلّم) وليس التشديد هنا للتكثير بل للتعدية، ويقال: أيضا تعلّ بمعنى اعْلَمْ[6].

-ويقال علم يعلم إذا تيقن (العلم اليقين)، وجاء بمعنى المعرفة أيضا[7]، وفي التنزيل قوله تعالى: **{لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ}**[8]، أي لا تعرفونهم الله يعرفهم.

-ويعني مصطلح العلم في اللغة إدراك الشيء على ما هو عليه، أي على حقيقته وهو اليقين والمعرفة، والعلم ضد الجهل لأنه الادراك الكامل، وهذا المصطلح ينسب الى ما يبنى على العلم أو يتفرع عنه، أو الذي تتوافر فيه المواصفات المنسوبة للعلم المعروفة كالاستكشاف والتفسير والضبط والتحكم[9].

1- جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 2005، ص11.

2- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، منهجية البحث العلمي، د.د.ن، د.ط، د.ت، ص11.

3- ينظر: إبراهيم رحماني، خطوط رئيسية في كتابة البحوث الجامعية، مطبعة سخري، الوادي، ط1، 2013، ص ص07، 08.

4- عبد الناصر أبو زيد، المراحل المنهجية لإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص11.

5- فريدة سقلاب، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، (موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2018/2017، ص04.

6- الرازي، مصدر سابق، ص217.

7- الفيومي، مصدر سابق، ج2، ص427.

8- سورة الأنفال، الآية 60.

9- آكلي تومي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، 2017، ص64.

-أما كلمة "العلمي" فهي صفة للبحث منسوبة إلى العلم، "والعلم" من الفعل الماضي علم أو تعلم وتعلم الأمر عرفه وأتقنه، و"العلم" اسم، وهو ادراك الشيء بحقيقته، والعلم المعرفة[1].

-وجاء تعريف العلم في اللغة أيضا بأنه هو معرفة الأمر معرفة جيدة، أو هو معرفة إحدى التقنيات، أو المقدرة على إتقان فن من الفنون[2].

ثانيا: اصطلاحا

من المتفق عليه أنه يصعب ايجاد تعريف للعلم لأسباب كثيرة تتصل في مجملها بشروط صحة التعريف من الناحية المنطقية، فالمواضيع التي تدرس العلوم ليست ذات طبيعة واحدة، ولا تمتاز بخصائص موحدة، حتى يمكن أن نصوغ لها تعريفا جامعا مانعا، فبعض مواضيع العلم تمتاز بالحس كالفيزياء والكيمياء وقابلة للقياس، ويمكن اجراء التجارب عليها، وعلوم أخرى تعنى بالكم المجرد المقيس وغير محسوسة كالرياضيات، ولهذا فهي عصية على التجربة والملاحظة، وعلوم أخرى معيارية كعلم الأخلاق الذي يبحث في ما يجب أن يكون وليس في الكائن[3]. وغيرها من العلوم المختلفة في جميع المجالات والميادين.

وعليه فيكون هناك تعريفات كثيرة لمصطلح العلم حسب المواضيع التي ينظر اليها صاحب التعريف وهي:

-العلم هو مجموع المعرف الوضعية في اختصاص معين، منسقة حسب مبادئ واضحة ومؤكدة بطريقة عقلية، في مقابل الشائعة بين عامة الناس، والماورائيات والفلسفة والتقنية والفن والدين[4].

-وعرّف العلم أيضا بأنه: مجموعة المعارف الإنسانية التي من شأنها أن تساعد على زيادة رفاهية الإنسان أو أن تساعده على صراعه في معركة تنازع البقاء وبقاء الأصلح، ويعرّف أيضا بأنه: مجموعة الخبرات الإنسانية التي تجعل الإنسان قادرا على التنبؤ[5].

-وجاء مدلول العلم بأنه ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بكيان مترابط من الحقائق الثابتة المصنفة والتي تحكمها قوانين عامة، تحتوي على طرق ومناهج موثوق بها لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق هذه الدراسة[6].

وهناك تعريفات كثيرة أخرى وقد يكون تعريف الأستاذ عمار عوابدي أكثرها احاطة، وهو أن العلم حقيقة هو جزء من المعرفة يتضمن الحقائق والمبادئ والقوانين والنظريات والمعلومات الثابتة والمنسقة والمصنفة، والطرق والمناهج العلمية الموثوق بها لمعرفة واكتشاف الحقيقة بصورة قاطعة ويقينية[7].

من هذه التعاريف المتعددة للعلم يمكن أن نستخلص تعريف يجمع التعاريف السابقة وهو: أن العلم هو عبارة عن مجموعة مسائل وأصول كلية تدور حول مواضيع مختلفة تعالج بمنهج معين وتنتهي الى ابراز بعض الحقائق والمبادئ والنظريات والقوانين كعلم الزراعة وعلم القانون والفلك والطب والفيزياء والرياضيات وغيرها من العلوم الأخرى الكثيرة في شتى المجالات.

1- المعجم الوجيز، مرجع سابق، ص432.

2- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي (للجامعيين)، دار العلوم، الجزائر، 2003، ص08.

3- المرجع نفسه، ص ص7، 8.

4- جبور عبد النور، المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1984، ص379.

5- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص ص11، 12.

6- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص08.

7- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، ص05.

ثالثا: تمييز العلم عما يقاربه من مصطلحات

لكي نعرف مدلول العلم أكثر يجب تمييزه عن ما يشابهه من مفاهيم ومصطلحات قريبة له كالمعرفة والثقافة والفن.

1-تمييز العلم عن المعرفة:

المعرفة هي عبارة عن مجموعة من المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الذهنية التي تتكون لدى الإنسان لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به وهي أشمل وأوسع من العلم، لأن المعرفة تشمل كل الرصيد الواسع من المعارف والعلوم والمعلومات التي بواسطتها يستطيع الإنسان أن يفكر ويتمتع بالعقل[1].

تعتبر المعرفة ضرورية للإنسان لأن معرفة الحقائق هي التي تساعده على فهم المسائل التي يواجهها، وتشمل المعرفة ذلك الرصيد الواسع من المعارف والمعلومات التي يستطيع الإنسان عبر التاريخ أن يجمعها بفكره وعقله وحواسه[2].

فبالمعرفة يجتاز الإنسان كل العراقيل التي تخول له تحقيق الأهداف، فيعرف كيف يضع الاستراتيجيات التي تسمح له بتدارك الأخطاء، واتخاذ اجراءات جديدة تمكنه من تحقيق أهدافه.

وتنقسم المعرفة إلى ثلاث أقسام[3]:

أ-المعرفة الحسية:

وهي التي يكتسبها الانسان عن طريق حواسه، كاللمس والاستماع والمشاهدة، وهذا النوع من المعرفة متيسر فهمه، لأن الحجج متوفرة وثابتة في ذهن الإنسان، كمعرفته لتعاقب الليل والنهار، الحرارة والبرودة وغيرها.....

ب-المعرفة الفلسفية:

يتطلب هذا النوع من المعرفة النضج الفكري والتعمق في دراسة الظواهر الموجودة، وهذا يتطلب الإلمام بقوانين وقواعد علمية لاستنباط الحقائق، وذلك عن طريق البحث وإقامة الدليل على النتائج المتحصل عليها، والتي تعبر عن الحقيقة والمعرفة الصحيحة للموضوع.

ج-المعرفة العلمية التجريبية:

يعتمد هذا النوع على الملاحظة المنظمة المقصودة للظواهر وعلى أساس وضع الفروض الملائمة والتحقق منها بالتجربة وجمع البيانات وتحليلها، ويتطلب الأمر من الباحث أن يصل إلى القوانين والنظريات العامة التي تمكنه من التعميم والتنبؤ بما يحدث للظواهر المختلفة في ظروف معينة.

وعليه يمكن القول أن مفهوم المعرفة ليس مرادفا لمفهوم للعلم، فالمعرفة أوسع حدودا ومدلولا وأكثر شمولا وامتدادا من العلم، وأن العلم جزءا لا يتجزأ من المعرفة، فكل علم يعتبر معرفة والعكس غير صحيح.

فالعلم أيضا يعتبر جزء من المعرفة، حيث ينطبق العلم على المعرفة العلمية التجريبية فقط، ولا يستغرق كل من المعرفة الحسية والمعرفة الفلسفية[1].

1- ادريس الفاخوري، أسس البحث العلمي ومناهجهم، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط4، 2018، ص21.

2- بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، أصول منهجية البحث في علم السياسة (طرق، أدوات، مناهج ومقاربات البحث السياسي)، دار جسور، الجزائر، ط1، 2014، ص25.

3- ادريس فاضلي، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، د.د.ن، د.ط، 2003، ص160، 161.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس اللجنة العلمية
قسم الحقوق
جامعة الوادي
المجلس العلمي

2-تمييز العلم عن الثقافة:

يجب على الإنسان أن يكون واسع الثقافة في كل المجالات المختلفة، وذلك لأن الثقافة هي الكل المعقد الذي يحتوي على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات وسائر القدرات التي يكتسبها الفرد[2].

والفرق بين العلم والثقافة هو أن العلم هو فرع صغير من فروع الثقافة، وهو في نفس الوقت مؤثر وفعال فيها، حيث يعتبر من أبرز فروع وعوامل الثقافة فاعلية وتأثيرا في حياة المجتمع وفي الثقافة ذاتها[3].

3-تمييز العلم عن الفن:

الفن هو المهارة والقدرة الخاصة الاستثنائية في تطبيق المبادئ والنظريات والقوانين العلمية في الواقع والميدان، مثل الفنون الأدبية وفنون الموسيقى وغيرها، وهذه المقدرة تعتمد على عدة عوامل ومواصفات مختلفة مثل درجة الذكاء وقوة الصبر وصواب الحكم والاستعدادات القيادية لدى الأشخاص[4].

والفرق بين العلم والفن يكمن في أن العلم يبحث فيما هو كائن وموجود، أما الفن فيقوم على أساس المهارة الإنسانية معتمدا في ذلك على الملكات الذاتية والمواهب الفردية والاستعدادات الشخصية، وهو يستند إلى الاعتبارات العلمية أكثر من استناده على الاعتبارات النظرية[5].

إذا اجتمعت صفتي العلم والفن في الشخص فإن ذلك يؤدي إلى بروز العبقرية والنبوغ، وبعبارة أخرى فإن العالم الحقيقي يجب أن تتوفر فيه خصال وأخلاقيات الفنان ويزداد عطاؤه كلما قوى وصقل مواهبه ومهاراته الفنية بالعلم.

4-تمييز العلم عن الفلسفة:

ينصرف مصطلح العلم إلى تفكير العلماء، أما الفلسفة فهي مجموعة الأفكار والتأملات والتصورات المتصلة بموضوع محدد، بعكس القيم والمثل العليا التي يؤيدها الفلاسفة كأساس لبناء وقيام المجتمعات، وقد كانت الفلسفة هي أم سائر العلوم وأهمها على الإطلاق[6]. ولا يستطيع العلم أن ينفصل أو يستقل عليها بحكم تكاملها، إلا إذا حدث منعرجا آخرا.

5-تمييز العلم عن الحضارة:

الحضارة هي كل ما يرتبط بحياة الاستقرار عند الإنسان من نظم سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية وفنية، أما العلم فهو يتناول الجانب النظري وطرائق المعرفة، وبالتالي نستطيع القول أن الحضارة بمختلف مجالاتها ما هي إلا ثمرة للعلوم وتجسيد للمعارف والأفكار في واقع الناس.

6-تمييز العلم عن المذهب:

الفرق بينهما أن المذهب يعطي الرؤية لما ينبغي أن يكون ويحكم على الواقع الموجود بالصحة والطلان، والعلم ليس له جانب ذاتي وانما هو موضوعي بحت، فصاحب المذهب دوره دور الحاكم، أما العلم فيبحث عن ظاهرة ويحاول اكتشاف أسبابها.

1- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص21.
2- بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص23.
3- ادريس فاضلي، مرجع سابق، ص161.
4- فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص ص7، 8.
5- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص13.
6- بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص24.

الفرع الثالث: مدلول البحث العلمي

لا يخرج مدلول البحث العلمي عن التفاعل والربط بين كلمتي "البحث" و "العلمي"، ولذلك ذهب البعض إلى تعريف البحث العلمي بأنه: "إعمال الفكر وبذل الجهد الذهني المنظم حول مجموعة من المسائل أو القضايا بالتفتيش والتقصي عن المبادئ أو العلاقات التي تربط بينها، وصولا إلى الحقيقة التي ينبني عليها أفضل الحلول لها"[1].

وعرّف أيضا بأنه: "التقصي المنظم باتباع أساليب ومناهج علمية محددة بقصد الكشف عن ما لم يكشف عنه بعد، أو بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها، أو اضافة الجديد إليها"[2].

وجاء تعريف البحث العلمي بأنه: "أسلوب يهدف إلى الكشف عن المعلومات والحقائق والعلاقات الجديدة والتأكد من صحتها مستقبلا بالإضافة إلى تطوير وتعديل المعلومات القائمة وإلى الوصول إلى الكلية أو العمومية أي التعمق في المعرفة العلمية والكشف عن الحقيقة والبحث عنها"[3].

وقريب من ذلك دارت التعريفات الأخرى للبحث العلمي، ومن ذلك ما ذهب إليه روميل (RUMMEL) بأنه هو التقصي أو الفحص الدقيق من أجل اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، ونمو المعرفة الحالية والتحقق منها.

وحسب رأي فان دالين (VAN DALEN) فإن البحث العلمي هو المحاولة الدقيقة الناقدة للوصول إلى حلول للمشكلات التي تؤرق الإنسان وتحيره[4].

وعرفه الأستاذ غازي عناية بأنه: "هو الذي يهدف إلى البحث عن الحقيقة، بمحاولة معرفة حقائق لم تكن معروفة من قبل أو استكمال حقائق عرف بعضها"[5].

ما يلاحظ على التعريفات السابقة للبحث العلمي أنها تشترك في عدة نقاط على النحو الآتي:

-عدم اعتماد البحث العلمي على اتباع الطرق غير العلمية كالخبرة، فهو يتبع منهجا وأسلوبا منظما في البحث.

-يمتلك البحث العلمي القدرة على التكيف ضمن البيئة التي يتم دراستها، وبالتالي القدرة على السيطرة عليها.

-يهدف إلى زيادة معرف الإنسان وتوسيعها.

-يهتم باختيار جميع المعلومات التي يتوصل إليها ويتحقق من صحتها ويثبتها تجريبيا وبعدها يتم نشرها وإعلانها.

-يستخدم في مختلف المجالات فهو يشمل ميادين الحياة جميعها بمختلف مشاكلها.

من خلال التعاريف السابقة للبحث العلمي يمكن استخلاص أن البحث العلمي هو عبارة عن عملية مخطط لها تتسم بالموضوعية، وتعتمد على مجموعة من الخطوات والأدوات والاجراءات التي تستخدم بشكل منظم من أجل البحث في ظاهرة معينة ومعرفة الحقائق والمبادئ اللازمة لاكتشاف حلول للمشاكل المتعلقة بجميع مجالات الحياة.

1- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص13.

2- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، مرجع سابق، ص12.

3- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص13.

4- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص19.

5- غازي عناية، اعداد البحث العلمي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، د.ت، ص12.

وعلى ذلك فإن البحث العلمي في حقيقته وسيلة يبتغي الإنسان عن طريقها وعبر مناهجها الوصول إلى حقيقة الأشياء والاستفادة منها.

والبحث العلمي بهذا المعنى يعتبر ضرورة حياتية لا تستقيم حياة الانسان بدونها، فالوجود في الحياة يتطلب ضرورة اجراء البحث عن الحقيقة[1].

المطلب الثاني: أهمية البحث العلمي

البحث العلمي هو الذي يقدم للإنسانية شيئا جديدا، ويساهم في تطوير المجتمعات ونشر الثقافة والوعي والأخلاق القيمة، وتزداد أهمية البحث كلما ارتبط بالواقع أكثر فأكثر، فيدرس مشكلاته ويقدم الحلول المناسبة لها، وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى فوائد البحث العلمي من خلال الفرع الأول، وابراز أراء بعض المهتمين حول أهمية البحث العلمي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: فوائد البحث العلمي

إذا كان البحث العلمي يمثل ضرورة حياتية للإنسان، إذ به يستطيع الإنسان أن يسيطر على ما وهبه الله إليه من نعم في هذه الأرض أثناء حياته، فإنه بالنسبة للدول في العصر الحديث يعتبر ضرورة وحياة وشرطا أساسيا للاستمرار والتقدم.

ومما لا شك فيه أن الدراسات والأبحاث العلمية التي يكتبها المتخصصون في كل علم من العلوم، تقدم للإنسانية فوائد كثيرة تتجلى في عدة وجوه نذكر منها:

1-تثري المجتمع بالمعلومات، فتزيد في تطويره ونموه، ومواكبة السباق الحضاري بين الأمم، اضافة إلى تسجيل آخر ما توصل إليه الفكر الإنساني في موضوع ما[2].

2-من فوائد البحث العلمي كمسعى انساني تفسير ما يحدث حولنا من ظواهر علمية والغاية التي يرنوا إليها الإنسان فهم العالم الطبيعي فإن تحققت الأهداف والغايات تيسر لنا اقامة نسق نظري ينطوي على القوانين التي تحوي أغلب الظواهر، فلم يفلح الإنسان في مسعاه إلا من خلال البحث العلمي الذي أيقظ ملكات الإدراك الواعي والفهم والتحليل والتفسير[3].

3-تنمية ملكات الابتكار والتحديث لدى الباحثين فالتقليد والجمود هو في أساسه تحنيط للعلم، ولا خير في أ]حاث تنفصل عن مجتمعها، فالبحث العلمي سواء تعلق بالعلوم الطبيعية أو العلوم الانسانية يجب أن يهتم بمشاكل كل المجتمع وايجاد حلول مناسبة لها، فضلا عن تطوير امكانياته[4].

4-إن الحاجة إلى الدراسات والبحوث والتعلم أشد منها في أي وقت مضى، فالعالم في صراع كبير مع الوقت للتوصل إلى أكبر قدر ممكن من البحوث العلمية المستمدة من شتى العلوم باختلاف أنواعها والتي تكفل الرفاهية والعيش الكريم للإنسان وتضمن له التفوق والرقي، فعظمة الأمم تكمن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية، فالدول المتطورة ترفض أي تقصير في مجال البحث العلمي، لأنها على يقين أن البحوث العلمية الجادة هي الدعامة واللبنة الرئيسية لاقتصادها وتطورها من الحسن إلى الأحسن[5].

1- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص ص14، 15.

2- يوسف المرعشلي، أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 2008، ص16.

3- بلخير دراجي، محاضرات في منهجية البحث العلمي (موجهة لطلبة السنة أولى ماستر قانون أعمال)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، 2022/2021، ص30

4- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص19.

5- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص21.

5-تكوين الشخصية العلمية القادرة على التفكير المستقل وإبداء الآراء بكل حرية وفق المنطق السليم، إضافة الى رفع الكفاءة على حسن التعبير عن الفكر الذاتي وأفكار الغير بأسلوب صياغي منتظم وصحيح.

6-إن الفائدة من البحث العلمي لا تتجسد إلا بتوفر بعض المعطيات التي ندركها أو نتناساها فمن واجب المهني أن نوضح هذه الملاقة، ولكي تعم الفائدة يجب توفير الظرف الزماني والمكاني للموضوع وللباحث، وهذا لما يتطلبه الموضوع من تحكم وتركيز وخلوة علمية تتطلب تهيئة الجو المناسب للباحث[1].

7-فائدة البحث العلمي تتمثل في تغيير المجتمع إلى الأفضل من جميع النواحي، فالتطور في شتى المجالات الحياة يقوم على البحث العلمي، وعلى ذلك فإن البحث العلمي يجب أ، يرتبط ببيئته ويكون نافعا لها حريصا على تقدمها[2].

الفرع الثاني: أراء بعض المهتمين حول أهمية البحث العلمي

يُعد البحث العلمي بمناهجه وإجراءاته من الضروريات في أي مجال من مجالات المعرفة، فقد أصبحت مسألة الالمام بقواعد البحوث العلمية بداية من تحديد الاشكالية بدقة ثم اختيار المنهج الملائم للبحث إلى غاية استخلاص النتائج من المسائل الهامة في العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية جمعاء[3].

إن الحضارة والتطور اللتان يشهدها العالم وثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات التي جعلت العالم عبارة عن قرية صغيرة مردها الاهتمام بالبحث العلمي، الذي يمكن استخدام نتائجه لأهداف إنسانية فبالعلم والبحث يمكن فهم جميع الظواهر وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها المجتمعات الحديثة، وعليه فالدول التي تحترم نفسها أصبح فيها البحث العلمي يدخل ضمن التقاليد والممارسات من أجل تحقيق الغايات والأهداف المسطرة[4].

إن أهمية البحث العلمي كأصل عام تتمثل في تزويد المجتمع بالعلم والمعرفة والمساهمة الايجابية في تقديم الحلول للمشاكل، فالمهمة الأساسية للبحث العلمي هي تناول القضايا وإيجاد علاج لها، فإذا ما أصيب رجال البحث المشتغلون في المراكز والمؤسسات العلمية والجامعات بالضرر السلبي فإن ذلك سيؤثر حتما تأثيرا ضارا على المستوى العلمي، ومن ثم ينعكس سلبا على المجتمع[5].

وتزداد أهمية البحث العلمي عندما يتناول العلوم في مجملها ويستند إلى أساليب ومناهج في تقصيه لحقائق المعرفة وفي تناوله لحقائق العلوم، فعندما يعول الباحث العلمي على هذا فهدفه احداث اضافات أو تعديلات جديدة في كل ميادين العلوم[6].

ويلخص كل من الأستاذين بومدين طاشمة وعبد النور ناجي رأيهما حول أهمية البحث العلمي ليضاف إلى عدد الأراء التي ذكرها بعض المهتمين بهذا المجال، وتظهر أهميته في بعض النقاط التالية[7]:

1-مواجهة المشاكل اليومية والأزمات والتحديات

1- بلخير دراجي، مرجع سابق، ص30.
2- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص19.
3- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص22.
4- بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص47.
5- بلخير دراجي، مرجع سابق، ص33.
6- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص22.
7- ينظر: بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص ص47-49.

2-رفع مهارة وكفاءة الفرد في شتى المجالات، إضافة إلى تحقيق الطموحات المادية والتعليمية والثقافية للمجتمع.

3-التعرف على كل مستجد واكتشاف المجهول والرغبة في الاستطلاع.

4-جلب الكثير من المنافع بالخير على كافة البشر، وذلك لأن العلم والتكنولوجيا يرتبطان ارتباطا وثيقا بالبحث العلمي ويشكلان ملكية عامة لكل الأفراد والشعوب، وهنا تقع مسؤولية خاصة على ذمة الباحثين في تحقيق المنافع العامة كوسيلة لزيادة المعرفة.

5-وسيلة مساعدة لرفض أو قبول التغيير وآثاره البعيدة بين الأمم.

6-الاستعانة بنتائج البحوث في الارشاد والتوجيه، كما تساعد هذه النتائج في زيادة ورفع الكفاءة.

7-اجراء بحوث جديدة في كل مجالات العلوم انطلاقا من حالة الشك في نتائج البحوث والدراسات السابقة.

8-التزويد بالطرق العلمية الضرورية لتطوير الذات وتحسين أساليب الحياة والعمل.

كما تتمثل أهمية البحث العلمي بالنسبة لطلبة الحقوق في ما يلي[1]:

1-إبراز مدى قدرة الطالب على استيعاب المعلومات النظرية التي يتلقاها في المحاضرات وكيفية التعبير عنها وفقا لأهداف السؤال المطروح.

2-تعويد الطالب على ترتيب وتنظيم أفكاره وعرضها بشكل منسق وتسلسل منطقي.

3-تدريبه على الأسلوب القانوني في الكتابة، والقائم على الدقة والاختصار والوضوح وتجنب التكرار، وابعاده عن السطحية والأسلوب السردي في كتابة البحوث.

4-التعود على استخدام المصادر والوثائق والكتب وكيفية الربط بينهم للوصول إلى نتائج جديدة.

5-توسيع ملكة اطلاع الطالب على المراجع المتعلقة بميدانه وتخصصه.

6-تنمية روح التحليل والتعمق في دراسة الأفكار واستخلاص النتائج المهمة المرتبطة بالبحث لدى الطلبة.

1- ينظر: فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص ص09، 10.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس اللجنة العلمية
لقسم الحقوق
المجلس العلمي

المبحث الثاني:

خصائص البحث العلمي

بالرجوع إلى التعريفات السابقة للبحث العلمي يمكن أن نستخلص جملة من الخصائص والمميزات للبحث العلمي نشترك في مضامينها إلى حد كبير، لكنها تختلف في شرحها وتفسيرها من مؤلف إلى آخر، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى خصائص البحث العلمي بصفة عامة في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني يتم التعرض إلى خصائص البحث العلمي في الدراسات لقانونية.

المطلب الأول: خصائص البحث العلمي بصفة عامة

للبحث العلمي خصائص كثيرة ومتعددة بصفة عامة والتي سيتم معالجتها في هذا المطلب من خلال التطرق إلى الخصائص العامة المتفق عليها في الفرع الأول، ثم التعرض إلى خصائص أخرى أضافها بعض الفقهاء في مجالات العلوم المختلفة من خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول: الخصائص العامة المتفق عليها

إن للبحث العلمي جملة من الخصائص متفق عليها بصفة عامة تتمثل أهمها في ما يلي:

1-البحث العلمي بحث منظم ومضبوط:

والمقصود به أن البحث العلمي هو نشاط عقلي منظم ومضبوط ودقيق ومخطط، بحيث يجب أن يعتمد على الأسلوب والمنهجية الملائمة وعرض مختلف المعلومات والبيانات بشكل منهجي سليم ومنظم.

2-البحث العلمي بحث هادف:

ومعناه أن لكل بحث علمي أهداف محددة يسعى الباحث لتحقيقها من خلال محاولة حل الاشكالية المطروحة.

3-البحث العلمي بحث موضوعي:

والمقصود به رغبة الباحث وقدرته على فحص الأدلة بكل ونزاهة وتجرد والبعد عن الذاتية في البحث، ويتم تأسيس الدراسة بناء على حقائق وليس على المشاعر والتقدير الشخصي، وكلما زادت الموضوعية في الدراسة زادت القدرة والتحقق على وصف البحوث بأنها علمية صحيحة، فالموضوعية من أهم شروط الباحث الذي يبحث عن الحقيقة ويتوصل إليها لينقلها للناس بكل أمانة حتى وإن خالفت ميله وهواه وتفكيره ومذهبه[1].

4-البحث العلمي بحث حركي وتجديدي:

إن حقائق العلم ليست مطلقة أو أبدية لا تتغير ولا تتبدل، فهي صحيحة في حدود ما يتوفر لها من أدلة وبراهين التي تدعمها وتثبت صحتها، فإذا ما استجدت أدلة وظروف وامكانيات جديدة تبين خطأها أو عدم صحتها فإن الحقيقة العلمية تتغير، فالبحث العلمي ينطوي دائما على تجديد وإضافات في المعرفة عن طريق استبدال متواصل ومستمر للمعارف القديمة بمعارف جديدة وحديثة[2].

1- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص ص76، 77.
2- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص22.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي
رئيس اللجنة العلمية
المجلس العلمي

5-البحث العلمي بحث عام ومعمم:

إن المعلومات والمعارف لا تكتسب الصفة العلمية إلا إذا كانت بحوثا معممة وفي متناول أي شخص، فيجب على الباحث أن يسعى إلى الكشف عن الصفات العامة للظاهرة والوصول إلى نظريات جديدة.

6-البحث العلمي بحث تفسيري:

لأنه يستخدم المعرفة العمية لتفسير الظواهر بواسطة مجموعة من المفاهيم المترابطة تعرف بالنظريات[1]، أو تحديد المعايير بالنسبة للعلوم المعيارية وتقديم التفسير المقنع لهذه الظواهر، وذلك بالملاحظة والتصنيف والتحليل وغيرها مما تتطلبه المواضيع المخلفة المدروسة[2].

7-البحث العلمي بحث تجريبي:

وذلك لأن المشكلة أو الظاهرة مجال البحث قابلة للاختبار والتجربة والفحص، فهناك بعض الظواهر يصعب اخضاعها للبحث نظرا لصعوبة ذلك أو لسرية المعلومات المتعلقة بها، ولأن البحث العلمي يجب أن تبنى نتائجه على الملاحظة والتجربة.

8-البحث العلمي بحث تنبوء:

ويقصد بالتنبؤ توقع الحوادث في المستقبل على غرار ما كان منها في الماضي وفقا لشروط معينة، ولأن الحاجة الإنسانية إلى معرفة ما سيكون بغية الاستعداد له بقصد مواجهته بما يناسبه، فإن البحث العلمي يهدف إلى التنبؤ بما سيكون اعتمادا على ما كان، ليكون أداة تجاوز الحاضر لمعرفة المستقبل[3].

9-البحث العلمي بحث يتسم بالدقة:

إن مما يكسب البحث العلمي خاصية مميزة هو اتسام عباراته وألفاظه بالدقة والوضوح ولا مجال للغموض أو الالتباس في أي قضية، بل في الحالات التي لا يستطيع فيها العلم أن يجزم بشيء ما على نحو قاطع، فيظل هذا الشيء احتماليا في ضوء أحدث ما وصلت إليه المعارف والعلوم[4].

10-البحث العلمي بحث منهجي:

من عوامل نجاح البحث العلمي هو إعداده وفق منهجية علمية مضبوطة، ووضوح منهجه وتنظيم خطته بشكل منطقي، وعلى الباحث أن يعتمد على المنهج العلمي الواضح في كتابة البحوث ويتبع آخر الأساليب التي يوصل إليها الباحثون[5].

11-البحث العلمي بحث يتسم بالتبسيط والاختصار:

من المعروف أن البحوث العلمي أيا كان نوعها، يتطلب الكثير من الجهد والوقت والتكلفة، الأمر الذي يحتم على الخبراء في مجال البحث العلمي السعي الحثيث إلى التبسيط في الإجراءات ومراحل إعداده، بحيث لا يؤثر هذا على دقة نتائج البحث[6].

1- فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص11.
2- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص16.
3- المرجع نفسه، ص17.
4- فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص11.
5- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص75.
6- فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص12.

الفرع الثاني: خصائص أخرى أضافها بعض الفقهاء

بعد التعرف على الخصائص العامة للبحوث العلمية هناك بعض الخصائص الأخرى التي أضافها الفقهاء في مجالات العلوم المختلفة وهي:

أولا: الأستاذان بومدين طاشمة وعبد النور ناجي يضعان خصائص أخرى للبحث العلمي والمتمثلة في[1]:

1-البحث العلمي بحث ميداني يبحث فيما هو ملاحظ أو قابل للملاحظة.

2-لا وجود للسرية في البحوث العلمية إلا في ظروف استثنائية.

3-يمتاز البحث العلمي بتحديد المشكلة وصياغتها تحديدا متكاملا.

5-يتكامل البحث بوجود الفرضيات البحثية الواضحة.

6-لا يعتمد البحث العلمي على الخيال والتخمين بل يرتكز على الحقائق.

7-يشترك البحث العلمي بين النظرية والتطبيق.

ثانيا: الأستاذ السيد تمام أضاف بأن البحث العلمي له خصائص فريدة أخرى اشترطها علماء المناهج في الفلسفة وهي[2]:

1-التراكمية: بمعنى أن البحوث الجديدة تبدأ من حيث انتهت البحوث السابقة، وأن مقدمات البحوث الجديدة تعتمد على نتائج البحوث السابقة، فالبحوث الجديدة كالمياه الجارية التي تجدد ما قبلها من البحوث، وتزودها بالأكسجين اللازم للبقاء والاستمرار.

2-الصدق واليقين: يعني امكانية التحقق من صدق النتيجة العلمية المتوصل إليها من طرف الباحث، بأي طريقة من طرق الاستدلال المستخدمة.

ثالثا: الأستاذ شحاتة سليمان أضاف حسب منظوره خصائص أخرى للبحث العلمي وهي كما يلي[3]:

1-الحتمية: والمقصود بها أن كل ظاهرة هي نتيجة لمجموعة من العوامل والأسباب، وتنكر هذه المسلمة وقوع أي حدث من الأحداث نتيجة للصدفة.

2-الثبات والاضطراد: بمعنى أن الظواهر تحتفظ بخصائصها الأساسية تحت ظروف معينة فترة محددة من الزمن، ولا تعني هذه المسلمة وجود حالات مطلقة من الثبات والاستمرار والدوام.

3-التصنيف: يعني ملاحظة الإنسان للظواهر الطبيعية تجعله يفحص الظواهر لكي يحدد خصائصها ووظائفها ومكوناتها.

رابعا: الأستاذ تومي آكلي حسب رأيه تحدث عن بعض الخصائص الأخرى للبحث العلمي ولخصها في ما يلي[4]:

1-استقصاء هادف يفسر ويوضح الظاهرة المدروسة.

2-يعتمد على الخبرة والملاحظة، بالإضافة إلى الموضوعية والاخلاص الروحي.

1- ينظر: بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص ص35-38.

2- ينظر: تمام السيد، مناهج البحث وقواعد الاستدلال القانوني، دار النهضة العربية، مصر، 2016، ص ص17-22.

3- ينظر: بلخير دراجي، مرجع سابق، ص26. نقلا عن: شحاتة سليمان محمد سليمان، مناهج البحث بين النظرية والتطبيق، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص ص22-24.

4- ينظر: آكلي تومي، مرجع سابق، ص ص70، 71.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس اللجنة العلمية
لقسم الحقوق
جامعة الوادي

3-يقوم على الربط الواضح بين الأسباب والنتائج والعلاقات المنطقية.

4-يقوم على الاستنباط والاستقراء والتركيب وجمع البيانات.

المطلب الثاني: خصائص البحث العلمي في الدراسات القانونية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى خصائص البحث العلمي في الدراسات القانونية من خلال الأخذ برأي مجموعة من الأساتذة المتخصصين في هذا الميدان، وذلك باختيار أساتذة من الجزائر في الفرع الأول، وأساتذة من خارجها في الفرع الثاني.

الفرع الأول: خصائص البحث العلمي حسب رأي الأساتذة الجزائريين

سأبرز من خلال هذا الفرع خصائص البحث العلمي في الدراسات القانونية من خلال الأخذ برأي الأستاذ صلاح الدين شروخ والأستاذان عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات كما يلي:

أولا: الأستاذ صلاح الدين شروخ يرى أن البحث العلمي له جملة من الخصائص المميزة له عن غيره، من أهمها[1]:

1-البحث العلمي نظري لأنه به يتم الانتقال من الواقعة الخام إلى الواقعة العلمية.

2-البحث العلمي منظم ومضبوط، لأنه ينفذ تبعا لمناهج محددة دقيقة منظمة مخططة وبجهد هادف.

3-البحث العلمي تجريبي أو تجريدي أو معياري حسب خصائص الموضوع المبحوث.

4-البحث العلمي حركي وتجديدي، لأنه باستمرار يحاول مقاربة الحقيقة ما أمكن.

5-البحث العلمي كشفي وتفسيري، وذلك بالكشف عن القوانين العلمية الناظمة للظواهر والأحداث المتماثلة والمترابطة والمتناسقة، وكذلك اكتشاف القواعد والمبادئ الخاصة بهذه الظواهر، أو تحديد المعايير بالنسبة للعلوم وتقديم التفسير المقنع اهذه الظواهر، وذلك بالملاحظة والتصنيف والتحليل وغير ذلك مما تتطلبه المواضيع المختلفة المدروسة[2].

6-البحث العلمي عام ومعمم، لأنه حسب أرسطو لا علم إلا بالكليات.

ثانيا: الأستاذان عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات حسب رأيهما فإن البحث العلمي يمتاز بخصائص متمثلة في[3]:

1-عملية تطويع الأشياء والمفاهيم.

2-وسيلة مجدية للاستعلام ولاستقصاء.

3-وسيلة لاكتشاف المعلومات.

الفرع الثاني: خصائص البحث العلمي حسب رأي الأساتذة الأجانب

سأبرز من خلال هذا الفرع خصائص البحث العلمي في الدراسات القانونية من خلال الأخذ برأي أستاذين من خارج الجزائر، وهما الأستاذ ادريس فخور والأستاذ حازم محمد موسى الجنابي كما يلي:

1- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص20.

2- المرجع نفسه، ص16.

3- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص16.

أولا: الأستاذ إدريس فخور يرى بأن خصاص البحث العلمي القانوني تتمثل في[1]:

1-أن يكون بعيدا عن الارتجالية وعامل الصدفة.

2-يستخدم النظريات لإقامة وصياغة الفرضيات.

3-استعمال الكلمات الدقيقة المختصرة التي تهدف للوصول للمعنى.

4-يقوم على اليقين، وهدفه الوصول إلى الحقيقة.

5-يهتم بتفسير الظواهر والأشياء.

ثانيا: الأستاذ حازم حمد موسى الجنابي يرى بأن خصائص البحث العلمي تكمن في[2]:

1-الشمولية: هي نهج للبحث يركز على دراسة النظم المعقدة. يتم التعامل مع النظم باعتبارها كل متماسك تُفهم عناصره المكونة في سياق وبالمقارنة مع بعضها البعض ومع الكل.

2-الوضوح: ويعتبر من الخصائص المهمة، فكلما اعتمد الباحث على الوضوح وعدم الإطالة في بحثه كلما كان البحث مميز أكثر، فذلك ليس بالأمر السهل لأن الأبحاث العلمية تأخذ الكثير من الوقت والجهد حتى يتم إكمالها، وذلك يترافق مع الكثير من الدراسات والنتائج.

1- ينظر: إدريس فخور، المختصر في منهجية العلوم القانونية (مفاهيم أولية في البحث والتحليل)، مكتبة المعرفة، مراكش، المغرب، ط2، 2018، ص ص07،08.

2- ينظر: بلخير دراجي، مرجع سابق، ص25. نقلا عن: حامد حمد موسى الجنابي، الأصول والقواعد العلمية في كتابة البحوث السياسية والقانونية، مكتبة زين الحقوقية، لبنان، ط1، 2017، ص29.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس اللجنة العلمية
لقسم الحقوق
المجلس العلمي

المبحث الثالث:

أنواع البحوث العلمية

تتقسم البحوث العلمية وتتنوع بتعدد الزوايا التي يمكن النظر منها، أو وفقا للمعايير التي يؤخذ بها، وتتميز كل من هذه الأنواع بمميزات خاصة بها، فلكل علم بحث خاص به، وطبيعة مميزة له، حيث يمكن تصنيفها إلى أنواع كثيرة وأشكال متعددة، وعليه يصعب حصر أنواع البحوث بكل دقة، ومع هذا لا يمنع ضرورة خضوع هذه الأبحاث لقواعد وأسس علمية ثابتة، ومن هذا المنطلق وتسهيلا للدراسة يمكن تصنيفها بحسب الطبيعة ومن حيث الأساليب المستخدمة في المطلب الأول، أو تصنيفها حسب الهدف وبحسب الاستعمال في المطلب الثاني.

المطلب الأول: تصنيف البحوث العلمية حسب الطبيعة ومن حيث الأساليب المستخدمة

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تصنيف البحوث بحسب طبيعتها في الفرع الأول، وتصنيف البحوث من حيث الأساليب المستخدمة في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تصنيف البحوث العلمية حسب الطبيعة

تنقسم البحوث العلمية وفقا لهذا المعيار المعتمد إلى بحوث علمية نظرية، وبحوث علمية تجريبية سيتم التطرق إليها من خلال النقاط التالية.

أولا: البحث العلمي النظري

هو الذي يتفق مفهومه مع مفهوم البحث العلمي عموما، فإذا كان هذا الأخير يعني الدراسة الفكرية الواعية والمنظمة لظاهرة أو مسألة معينة بقصد الوصول إلى معرفة محددة حولها، فإن البحث العلمي النظري هو ذلك الذي يرمي إلى الوصول للمعرفة من أجل المعرفة فقط، فغرض الباحث هو الإحاطة بالحقيقة العلمية وتحصيلها دون اهتمام بالتطبيقات العملية لها.

وهذه البحوث تجد مجالها في ميدان العلوم الإنسانية المختلفة، كالفلسفة والمنطق، والتاريخ، وعلم الاجتماع، واللغويات والأدب، وعلوم الدين، والحقوق وغيرها...

غير أن الطابع النظري للبحث العلمي لا يجرده من كل قيمة، بل يستمد قيمته من المعرفة التي تم اكتشافها أو حددت معالمها، فذلك يشكل –بحد ذاته- إضافة جديدة إلى التراث الإنساني، كما تكمن قيمة البحث النظري في إثارة مشكلة من مشكلات العلم وعرضها عرضا جيدا والكشف عن أصولها، ووصف الظروف الخاصة بها بقصد تشخيص أوضاعها، وتقرير ما ينبغي أن تكون عليه[1].

ويذهب الأستاذ جابر جاد نصار إلى نفس الرأي في هذا المجال حيث يعتبر أن البحوث المتعلقة بالعلوم الإنسانية وإن كانت نظرية فإن هذا لا يعني أن تكون مجرد مناظرات ومجادلات هي في حقيقتها دخان في الهواء لا تؤثر في واقع المجتمع، بل يجب أن تكون بحوثا قابلة للتطبيق تواجه مشكلات قائمة، وتقترح لها حلولا ممكنة التطبيق[2].

وميزة هذه البحوث أنها نظرية وليست عملية، وهذا لا يقلل من أهميتها أو قابليتها للتطبيق، حيث تهدف هذه البحوث إلى تعميق المعرفة وتبسيطها بالنسبة للإنسان حتى يستطيع أن يستفيد من جوانب الحياة المختلفة[1].

1- أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1999، ص24.

2- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص26.

ثانيا: البحث العلمي التجريبي (التطبيقي)

هو ذلك البحث الذي يكون الغرض الأساسي منه تطبيق المعرفة المحصلة منه لحل المشاكل العملية أو لاكتشاف معارف جديدة يمكن تسخيرها حتى تسعى للإستفادة من النتائج المتوخاة للتصدي لكل المشاكل القائمة في شتى المجالات[2].

فالغرض من البحث العلمي التطبيقي ليس الوصول إلى الحقيقة النظرية، وإنما يتجاوز هذا الحد ليصل إلى تكريس الجانب النظري في الابتكارات لتلبية حاجيات الإنسان في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والاقتصادية وغيرها.....وذلك من خلال التطبيق العملي لنتائج البحوث العلمية النظرية، وبهذا نشأت التكنولوجيا التي تعرف تطورا مذهلا في العصر الحالي[3].

وتعتمد هذه البحوث على المنهج التجريبي في البحث والذي يقوم على الملاحظة وفرض الفروض والتحقق من صحتها، ثم تطبيق نتائجها على المجالات المختلفة، ومن أهم مجالات هذه الأبحاث الكيمياء والفيزياء والهندسة والطب والزراعة وغيرها[4].....، ويمكن أن يجد مجال تطبيقه كذلك في بعض الأحيان في العلوم الاجتماعية كما هو الشأن في القانون وعلم الاجتماع وعلم النفس.

وتتميز هذه البحوث بأنها بحوث عملية وتطبيقية في آن واحد، وتنبع أهميتها من صلاحيتها للتطبيق، وهو ما يعود بالنفع الكبير على المجتمع، وهي التي تؤدي إلى تطوير الصناعات المختلفة وزيادة الانتاج وتحسين نوعيته في كافة المجالات.

ويتطلب هذا النوع من البحوث انفاق أموال كثيرة إلا أن مردود هذه الأموال سواء المباشر أو غير المباشر يكون كبيرا جدا، ويهتم بهذا النوع من الأبحاث الدول المتقدمة فضلا عن قدرتها الهائلة على تسويق نتائجه والإستفادة منها، ولذلك فلا عجب أن نجد هذه الدول تحرص على خطف العقول والباحثين من دول العالم الثالث وإغرائهم بشتى الوسائل من أجل الاستفادة منهم، مستغلة في ذلك الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول[5].

بعد التطرق إلى البحث العلمي النظري والبحث العلمي التطبيقي من خلال الفرعين السابقين يتبين وجود فروق بينهما من عدة زوايا مختلفة، نحاول إبراز أهمها كما يلي:

1-البحث النظري يهدف إلى تطوير المفاهيم الإدارية، كما يهدف إلى اثبات أو نفي أفكار ومفاهيم معينة، أما البحث التطبيقي يستقي المعلومات مباشرة من الميدان العملي ومن الظواهر الطبيعية.

2-الباحث النظري يجلب معلوماته من مصادر غير ميدانية والمتمثلة في الكتب والبحوث العلمية وغيرها، أما الباحث التطبيقي فيستقي البيانات والمعلومات من المصادر الأصلية بالدرجة الأولى، ويعتمد في تحليلاته على المصادر غير الميدانية.

3-البحث النظري يختلف عن البحث التطبيقي في المرحلة الأخيرة من مراحل البحث العلمي، فالبحث التطبيقي ينتهي بالتطبيق والمتابعة، والبحث النظري ينتهي بحوصلة من النتائج النظرية المتوصل إليها من طرف الباحث، لكن ما يمكن الإشارة إليه على أن الخطوات البحثية لكل منهما تكاد تكون نفسها[6].

1- المرجع نفسه، ص25.

2- تمام السيد، مرجع سابق، ص39.

3- فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص14.

4- جابر جاد نصار، مرجع سابق، 24.

5- المرجع نفسه، ص ص23، 24.

6- ينظر: بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص ص43- 45.

رغم هذه الفروق بين البحث النظري والتطبيقي إلا أنه يوجد بينهما تلاحما وترابطا، فهما حلقتان متكاملان لنهضة المجتمع وتطوره، والاهتمام بأحدهما دون الآخر لا يؤدي إلى النتائج المرجوة في المجتمع.

الفرع الثاني: تصنيف البحوث العلمية من حيث الأساليب المستخدمة

تنقسم البحوث العلمية من حيث الأساليب المستخدمة إلى بحوث وصفية (تشخيصية)، وبحوث تاريخية، وبحوث تجريبية، والتي سيتم توضيحها في النقاط التالية.

أولا: البحوث الوصفية(التشخيصية)

هي البحوث التي تهدف إلى وصف ظواهر أو أحداث معينة وجمع الحقائق والمعلومات عنها ووصف الظروف الخاصة بها وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع، وفي كثير من الحالات لا تقف البحوث الوصفية عند حد الوصف أو التشخيص الوصفي، وإنما يهتم أيضا بتقرير ما ينبغي أن تكون عليه الظواهر أو الأحداث التي يتناولها البحث، وذلك في ضوء قيم ومعايير معينة واقتراح الخطوات أو الأساليب التي يمكن أن تتبع للوصول بها إلى الصورة التي ينبغي أن تكون عليه في ضوء هذه المعايير أو القيم، ويستخدم لجمع البيانات والمعلومات في البحوث الوصفية أساليب ووسائل متعددة مثل الملاحظة، والمقابلة، والإختبارات، والإستفتاءات[1].

وقد ساعدت البحوث الوصفية في دفع عجلة البحث العلمي إلى الأمام، ووظفت بشكل ناجح في كثير من الأحيان في كشف عيوب المجتمع ووضع خطط للإصلاح الاجتماعي، وفكرة البحث الوصفي هي أن الباحث يقوم بالحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعي وتسهم في تحليل ظواهره[2].

ثانيا: البحوث التاريخية

أساس هذه البحوث ارتكازها على المنهج التاريخي كقاعدة عامة، ولهذه البحوث أيضاً طبيعتها الوصفية فهي تصف وتسجل الأحداث والوقائع التي جرت وتمت في الماضي، ولكنها لا تقف عند مجرد الوصف والتأريخ لمعرفة الماضي فحسب، وإنما تتضمن تحليلاً وتفسيراً للماضي بغية اكتشاف تعميمات تساعدنا على فهم الحاضر بل والتنبؤ بأشياء وأحداث في المستقبل. ويركز البحث التاريخي عادة على التغير والتطور في الأفكار والاتجاهات والممارسات لدى الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات الاجتماعية المختلفة. ويستخدم الباحث التاريخي نوعين من المصادر للحصول على المادة العلمية وهما المصادر الأولية والثانوية، وهو يبذل أقصى جهده للحصول على هذه المادة من مصادرها الأولية كلما أمكن ذلك[3].

والتاريخ بصورة عامة هو بحث واستقصاء الماضي أو سجل الخبرات الماضية، والمنهج التاريخي هو الذي يوظف التاريخ لمصلحة البحث العلمي لواقع الظواهر المعاصرة، ذلك أن حاضر الظاهرة لا ينفصل عن ماضيها بل هو امتداد له.

1- واثق غازي المطوري، أنواع البحوث العلمية وكيفية انجازها، منتدى فخامة العراق: https://www.f-iraq.com/vb/threads/nuay-albxhuth-alylmi-ukifi-angazxa.81313/، تاريخ الاطلاع: 2022/04/10، العاشرة صباحا.

2- بدر الدين شبل، مقياس منهجية البحث العلمي (موجه لطلبة السنة أولى ماستر قانون عقاري)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، 2022/2012، ص06.

3- واثق غازي المطوري، أنواع البحوث العلمية وكيفية انجازها، مرجع سابق، منتدى فخامة العراق: https://www.f-iraq.com/vb/threads/nuay-albxhuth-alylmi-ukifi-angazxa.81313/، تاريخ الاطلاع: 2022/04/10، العاشرة صباحا.

ويستخدم التاريخ الاجتماعي للإشارة إلى دراسة التغير الذي يطرأ على شبكة العلاقات الاجتماعية وتطور النظم الاجتماعية، ويرجع الفضل في تسليط الضوء على البحث التاريخي إلى مجموعة من المفكرين منهم ابن خلدون وفيكو ورايت ميلز.[1]

ثالثا: البحوث التجريبية

وهي البحوث التي يعتمد فيها الباحث بالأساس على الملاحظة والتجربة الدقيقة لإثبات صحة الفروض المطروحة في البحث عن طريق استعمال قوانين علمية عامة لتفسير وضبط المشكلات والظواهر علميا.[2]

ولعل أهم ما تتميز به البحوث التجريبية على غيرها من أنواع البحوث الوصفية والتاريخية هو كفاية الضبط للمتغيرات والتحكم فيها عن قصد من جانب الباحث.

وتعتبر التجربة العلمية مصدراً رئيسياً للوصول إلى النتائج أو الحلول بالنسبة للمشكلات التي يدرسها البحث التجريبي، ولكن في نفس الوقت تستخدم المصادر الأخرى في الحصول على البيانات والمعلومات التي يحتاج إليها البحث بعد أن يُخضعها الباحث للفحص الدقيق والتحقق من صحتها وموضوعيتها.[3]

وتعتبر البحوث التجريبية من أهم وأدق البحوث العلمية بالنظر لما يتسم به النشاط العلمي الدقيق، حيث يعتمد أسلوب التجربة، والتجارب العلمية تعتمد على نطاق واسع في دراسة الظواهر الفيزيائية والكيميائية، حيث يستطيع الباحث أن يتحكم بدرجة وبدقة في المتغيرات المؤثرة في الظاهرة موضوع الدراسة.[4]

المطلب الثاني: تصنيف البحوث العلمية من حيث الهدف ومن حيث الاستعمال

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تصنيف البحوث العلمية بحسب هدفها من خلال الفرع الأول، وتصنيف البحوث من حيث الاستعمال في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تصنيف البحوث العلمية من حيث الهدف

تنقسم البحوث العلمية من حيث الهدف إلى بحوث اكتشافية للحقائق، وبحوث تفسيرية نقدية، وبحوث كاملة، والتي سيتم توضيحها في النقاط التالية.

أولا: البحث العلمي التنقيبي والاكتشافي للحقائق

وهو البحث الذي يسعى إلى جمع المعلومات والحقائق التي تساعد الفرد على معرفة جوهر القضية، ويستعمل بصفة خاصة في معالجة المشكلات السياسية والاجتماعية والإقتصادية، ويوصف الباحث هنا مثل الشرطي الذي يبحث عن كل ما له علاقة حتى تتجمع لديه الأدلة والشواهد، فالباحث ليس مجبرا للوصول إلى نتائج محددة لكنه يكتفي بصحة الحقائق.[5]

1- بدر الدين شبل، مرجع سابق، ص ص08، 09.

2- احميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، د.د.ن، ط3، 2015، ص32

3- واثق غازي المطوري، أنواع البحوث العلمية وكيفية انجازها، مرجع سابق، منتدى فخامة العراق: https://www.f-iraq.com/vb/threads/nuay-albxhuth-alylmi-ukifi-angazxa.81313/، تاريخ الاطلاع: 2022/04/10، العاشرة صباحا.

4- بدر الدين شبل، مرجع سابق، ص ص11، 12.

5- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص18.

ويهتم هذا النوع من البحوث العلمية بالكشف عن الحقيقة بواسطة إجراء بعض الإختبارات العلمية التجريبية، ومن الأمثلة على هذا النوع من البحوث التنقيبية، تلك البحوث التي يقوم بها المؤرخ بهدف معرفة السيرة الذاتية لشخصية معينة، أو تلك البحوث التي يقوم بها الطالب في المكتبات من أجل الحصول على مجموعة من المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع بحثه[1].

ثانيا: البحث التفسيري النقدي

يعتبر هذا البحث ذو قيمة علمية هامة للوصول إلى نتائج عند معالجة المشكلات التي تتضمن على قدر ضئيل وضعيف من الحقائق، وهو نوع البحوث العلمية التي تعتمد على الإسناد والتبرير والتدليل المنطقي والعقلي والرأي الراجح للوصول إلى معالجة المشاكل، بحكم أنه المنهج الوحيد الذي يمكن اللجوء إليه في ميدان هذه العلوم[2].

وهذا النوع من البحوث يهتم بالكشف عن الأسباب التي أدت إلى تشكيل فكرة أو موضوع معين، والنظر إلى هذه الفكرة أو هذا الموضوع نظرة نقدية للوصول إلى الحقيقة العلمية عن ذات الشيء، ومن الأمثلة على هذا النوع من البحوث مناقشة رأي أحد المفكرين حول قضية معينة، ويستدل الباحث في هذه الحالة بالحجج والبراهين حول مدى صحة أو خطأ رأي غيره.

ويشترط في البحث التفسيري النقدي مجموعة من الشروط تتمثل فيما يلي[3]:

1-يجب على الباحث أن يتوصل إلى نتائجه عن طريق الدلائل والحجج والمناقشات المنطقية والأدلة المقارنة.

2-المناقشة النقدية التفسيرية تعتمد على مجموعة من الحقائق والأفكار والمبادئ المعروفة والمسلم بها في المجال الذي يدور حوله البحث العلمي.

3-أن يكون استدلال الباحث على أفكاره ونتائجه واضحة وموضوعية ومنطقية ومقبولة لا تقبل اثبات العكس.

ثالثا: البحث الكامل

وهو البحث الذي يسعى إلى جمع الحقائق ووضع التصميمات، وتحليل جميع الأدلة التي يتم الوصول إليها وتصنيفها من أجل حل المشاكل[4]، حيث يرمي هذا النوع من البحوث العلمية إلى حل المشكلات أو المواضيع حلا علميا وشاملا يمس كل جوانب وحيثيات الموضوع المراد دراسته وتحليله.

وهذا النوع من البحث يتميز بمجموعة من المواصفات بمعنى قد يكون أساسيا أو بحثا تطبيقيا، كما قد يكون بحثا وصفيا، والذي يسعى إلى يجاد حلول لمشكلات معينة من أجل الوصل إلى نتائج موضوعية.

والبحث الكامل هو الذي يجمع بين النوعين السابقين حيث يهدف إلى نتائج عامة لحل مشكلة علمية، بالإضافة إلى كونه يعتمد على الطرق التي تساهم في حل المشكل المطروح واختيار النتائج والتأكد من أنها متفق مع جميع الحقائق المتوافرة عن الموضوع، وعليه فالباحث يعتمد على الحقائق القابلة للبرهان وتحليلها وتبويبها بحيث يمكن أن يتحقق الاثبات لتلك الفروض، معتمدا على المنطق والتحليل والعقل[5].

1- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص24.

2- المرجع نفسه، ص ص 24، 25.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص ص25، 26.

4- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص31.

5- ينظر: عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص ص18، 19.

الفرع الثاني: تصنيف البحوث العلمية من حيث الاستعمال

ويطلق على هذا النوع من البحوث أيضا بالبحوث حسب التخصص (حسب درجة العلم) أو البحوث الكبرى لأنها تختلف باختلاف حجمها وطولها وقصرها، كما تختلف أيضا من حيث الطبيعة الأكاديمية فهي تنقسم إلى بحوث ودراسات للطلبة الجامعيين المبتدئين(مرحلة الليسانس)، وإلى بحوث الدراسات العليا (ماستر، ماجستير، دكتوراه)، وبحوث أساتذة الجامعة، والتي سيتم التطرق إليها من خلال النقاط التالية.

1-البحث التدريبي أو الصفي (البحث القصير):

وهي البحوث التي تعد أثناء الدراسة في الجامعات أو المعاهد العليا، وهي بحوث قصيرة يطلبها الأستاذ في أحد المواد لتشجيع الطالب على الاستزادة من منابع العلم بطريقة منهجية، فليس المقصود من هذه البحوث أن يصل الباحث إلى أفكار مبتكرة أو اضافة للعلم، بقدر ما يكون المقصود هو السيطرة على المعرفة المسجلة في موضوع معين، بحيث يكون الهدف هو تعود الطالب على التعمق في دراسة موضوع محدد، حتى لا يكون تفكيره سطحيا[1].

ويكلف الطالب بإعداد البحث التدريبي لتحقيق الأغراض الأساسية التالية[2]:

-تعويد الطالب على التفكير والنقد الحر.

-تدريب الطالب على حسن التعبير عن أفكاره وأفكار الآخرين بطريقة منتظمة واضحة وصحيحة.

-اظهار كفاءة الطالب في مواضيع ومجالات لم يتناولها الأستاذ في المادة الدراسية بتوسع وتغطية شاملة.

-التعرف على كيفية استخدام المكتبة، سواء من حيث التصنيف أو الفهارس أو المصادر والمراجع العامة والمتخصصة.

-تنمية قدرات الطالب ومهاراته في اختيار الحقائق والأفكار المتعلقة بصفة مباشرة بموضوع معين.

-تنظيم المواد المجمعة وتوثيقها وحسن صياغتها، ثم تقديمها بلغة سليمة وبطريقة واضحة.

-تدريب الطالب على أصول التعامل مع الأستاذ المشرف.

وكلما نمت لدى الطالب هذه الخبرات والمهارات أثناء دراسته الجامعية، كلما زادت فرص اسهاماته الايجابية في المجتمع بعد التخرج، ويستطيع الطالب باكتسابه هذه المهارات أن يواصل الدراسات العليا إذا أراد ذلك بدون عناء كبير.

وهذا البحث التدريبي قد يكون عشر صفحات وقد يتعدى أكثر من ذلك، وهو يمثل بداية منطقية للتدريب على اعداد بحوث أخرى كمذكرة الليسانس أو الماستر وغيرها.

وتنص اللوائح الداخلية للكليات التي تعتمد على الدراسة النظرية (مثلا كلية الحقوق والعلوم السياسية) على ضرورة قيام الطلبة بإعداد البحوث التدريبية، والتي يعتمد عليها لتقييم الطلبة في أعمال السنة.

2-مشروع التخرج (بحث التخرج):

ويسمى عادة "مذكرة التخرج" وهو يطلب في الغالب كأحد متطلبات التخرج بدرجة الليسانس، وهو من البحوث القصيرة التي يطلب من الباحث فيها مستوى فكري أعلى ومقدرة أكبر على التحليل والمناقشة والنقد، وهنا يعمل الباحث مع

1- هواري سيد، دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2004، ص02.

2- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، ط6، 1982، ص194.

أستاذه المشرف على تحديد اشكالية ضمن موضوع معين يختاره الطالب، والغرض منه هو تدريبه على اختيار موضوع البحث وتحديد الاشكالية التي سيتعامل معها ووضع الاقتراحات اللازمة لها واختيار الأدوات المناسبة للبحث، اضافة لتدريبه على طرق الترتيب والتفكير المنطقي السليم والاستزادة من مناهل العلم.

فليس المقصود من هذا البحث التوصل إلى ابتكارات جديدة أو اضافات مستحدثة بل الغرض منها تنمية قدرات الطالب في السيطرة على المعلومات ومصادر المعرفة في مجال معين، والابتعاد عن السطحية في التفكير والنظر[1].

3-مذكرة الماستر (بحث الماستر):

هو من البحوث المتخصصة وهو أعلى درجة من بحث التخرج، غرضه اضافة الجديد من المعارف وتمكين الباحث من توسيع علومه ومداركه بصورة أكبر، فهو اختبار لذكاء الباحث وموهبته واستعداده لمواصلة البحث والسعي تحضيرا لإعداد بحوث أخرى أوسع وأعمق متمثلة في أطروحة الدكتوراه[2].

وهذا العمل الثري يجب أن يكون تحت تأطير علمي أكاديمي، فيقوم الأستاذ المشرف هنا بدوره العلمي بطريقة متفاعلة ومتناسبة مع خطوات الباحث ورسم مسار علمه وتوجيهه التوجيه السليم إلى النهاية الصحيحة.

4-رسالة الماجستير:

وهي درجة علمية تمنحها الجامعات في اطار التنظيم الذي يضعه القانون في كل دولة، وهذه الدرجة لا تمنح الا بعد قيام الطالب الباحث بدراسات علمية تخصصية معمقة عالية المستوى تناقش أمام لجنة من الأساتذة المختصين، ويجب أن يتصف هذا البحث بالجدية حتى يصبح مرجعا علميا يستفيد منه الباحثين والطلبة، فهو بهذا يختلف عن البحث القصير الذي يُعد بقصد تنمية المعلومات ومعالجة مشكلة معينة بطريقة تقليدية[3].

ولقد عرّف المرسوم التنفيذي رقم 98 - 254 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي[4] رسالة الماجستير في المادة 43 منه بأنها:" تمثل المذكرة المنصوص عليها في المادة 36[5] أعلاه، في اعداد عمل بحث علمي له جانب نظري أو تطبيقي أو الجانبان في آن واحد يتعلق بموضوع محدد".

وتعالج الرسالة مشكلة يختارها الباحث ويحددها ويضع فرضياتها، ويسعى للتوصل إلى نتائج جديدة لم تعرف من قبل، ولهذا فالرسالة تحتاج لمدة زمنية طويلة نسبيا قد تكون عاما أو أكثر.

وليس المهم في رسالة الماجستير جمع الكثير من المعلومات والبيانات، بل المهم هو كيفية فهمها وعرضها ونقدها وتحليلها ومناقشتها، من خلال فكر الباحث وابداعه العقلي، ومن عرضه وتدوينه لما أتى به من اضافات إلى المعرفة العلمية، بحيث تعكس شخصية الباحث ودوره الإيجابي في التوصل إلى النتائج وفهمها ومن ثم التحكم في الظواهر وفهمها.

1- بدر الدين شبل، مرجع سابق، ص ص29، 30.

2- فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص ص16، 17.

3- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد الحوث، مرجع سابق، ص21.

4- المرسوم التنفيذي رقم 98 - 254 المؤرخ في 17 أوت سنة 1998، المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي الصادر بالجريدة الرسمية، عدد60، 1998.

5- ينظر المادة 63 من المرسوم التنفيذي رقم 98 - 254، المصدر نفسه.

5-أطروحة الدكتوراه:

تأتي الدكتوراه في قمة الدرجات التي تمنح عن البحوث العلمية، وكما تنص العديد من قوانين تنظيم الجامعات، فإن الدكتوراه تقوم أساسا على البحث والابداع والأعمال الإنشائية البارزة، وإضافة الجديد إلى المعارف والعلوم، إذ المفروض أن يبدأ الباحث فيها من حيث انتهى غيره، ليسير بالعلم خطوة أخرى نحو الأمام.

ولقد عرّف المرسوم التنفيذي رقم 98-254 السابق الذكر من خلال المادة 55 منه أطروحة الدكتوراه بأنها: " إعداد عمل بحث مبتكر نشر على الأقل مرة واحدة في مجلة علمية ذات اهتمام معترف به وذات لجنة قراءة، ومتوج بتحرير أطروحة ومناقشتها".

وعلى خلاف بحث الماجستير، فإن أطروحة الدكتوراه تكون أكثر عمقا وأصالة، وأكثر دلالة على سعة اطلاع الباحث، ومقدرته على استخدام المناهج العلمية في البحث.

وتعتمد أطروحة الدكتوراه على مراجع أوسع، وتحتاج إلى براعة في التحليل وتنظيم المادة العلمية، ويجب أن تعطي فكرة على أن مقدمها يستطيع الاستقلال بعدها بالبحث دون أن يحتاج إلى مشرف يقوم عليه ويوجهه[1].

إن قيمة بحث الدكتوراه يقاس بمقدار ما يضيفه الباحث من علوم في حقل المعرفة، ومقدار ما يحققه من تأهيل وتكوين الشخصية العلمية الجادة للباحث، على نحو يجعله يخرج أعمالا علمية رفيعة دون أن يحتاج إلى مرافقة، ومنها الوثوق به كباحث متخصص يتحمل مسؤولية المساهمة في النهضة العلمية لمجتمعه في ميدان عمله.

فباحث الدكتوراه يجب أن يتمتع بالفكر الخلاق المبدع، والصبر على صعوبات البحث وعقباته، حتى يستطيع أن يدافع عن نظريته الجديدة أو اعتقاده الذي توصل إليه[2].

وأطروحة الدكتوراه الناجحة يجب أن ترتكز على مجموعة من الدعائم متمثلة في:

-القراءة الواسعة بحيث يجب أن يلم الباحث بجميع ما كتب حول موضوعه من مراجع ومصادر وبحوث مهمة.

-الدقة التامة في فهم أراء الآخرين، وفي نقل عباراتهم وأفكارهم، فكثيرا ما يقع الباحث في أخطاء جسيمة بسبب سوء الفهم أو الخطأ في النقل.

-عدم الأخذ بأراء الآخرين على أنها حقائق مسلم بها، فكثير من الآراء تبنى على أساس غير سليم، أو أنها كانت صالحة لزمان معين، فميزان النقد والتحليل والتمحيص هو الكفيل ببيان الصحيح منها، ولهذا يجب على الباحث ألا يُقر رأيا إلا بعد دراسته والتأكد من صحته.

-أن تكون أقوال الباحث مؤيدة بالحجج والبراهين، وأسلوبه قوي التأثير، بحيث تجذب الرسالة ذهن القارئ بما فيها من مادة علمية مفيدة مرتبة وواضحة، وبعيدة عن التداخل والاضطراب والابهام.

1- بدر الدين شبل، مرجع سابق، ص31.

2- أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص31.

6-أنواع أخرى من الكتابات البحثية:

فضلا عن أنواع البحوث السالف ذكرها، فإن هناك بعض الكتابات والأعمال التي تتخذ من مناهج البحث العلمي أساسا في انجازها مما يقربها من البحوث العلمية، وإن لم تكن بذاتها بحوثا بالمعنى الفني، من ذلك:

أ-المقالات العلمية:

يقصد بالمقال العلمي هو كل عمل بحثي علمي أكاديمي يمس محورا دقيقا ومجالا محددا، يعالج اشكالية مطروحة في أي تخصص من التخصصات، وهي نفس الخصائص التي يمتاز بها المقال القانوني الذي يعالج مسألة معينة متعلقة بالشق القانوني، فلا يصح للباحث أن يتقصى في المسائل العامة إذا كان الموضوع متعلق بمقال قانوني، كأن يضع العناوين العامة دون تخصيصها في مجال من المجالات مثلا: عقد الزواج في قانون الأسرة، القضاء الإداري في الجزائر، فمثل هذه العناوين الواسعة لا تصلح للبحث في اطار مقال قانوني، لأن حدود المقال محددة ودقيقة[1].

والأصل في المقال سواء نشر في دورية أو مجلة علمية أو جريدة رسمية أنه يقتصر على عرض معلومات علمية في مجال معرفي معين، وغالبا ما يكون المقال الذي يتناول موضوع علمي أكاديمي في هيئة بحث قصير يعنى فيه الباحث باتباع منهج البحث العلمي وأصوله، فيتناول اشكالية محددة جديدة تشغل اهتمام الرأي العام، ويقترح فيها حلولا تتميز بالأصالة والاستقلال، كما تعد اضافة وإثراء للمعارف والعلوم.

ب-التقارير:

وهي عبارة عن تجميع وعرض لمعلومات أو وقائع معينة أو مناقشات أعمال مؤتمر علمي أو دبلوماسي وايضاح للتوصيات، وليس هناك ما يمنع من اتباع أصول ومناهج البحث العلمي في إعداد تلك التقارير، وذلك بوضع مقدمة لها وتحديد الهدف من اعداد التقرير، وتتويجه بخاتمة يبرز فيها أهم النتائج والتوصيات المترتبة على المؤتمر أو الندوة المعدة في هذا التقرير، وبالرغم من ذلك لا نستطيع أن نطلق عليه بحث علمي حقيقي، نظرا لتخلف الأصالة والاستقلال في مادته، وانعدم المجهود الفكري لمعد التقرير في اختيار الموضوع ودراسته، واقتراح الحلول لمشكلته[2].

1- ينظر: عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، دار جسور، الجزائر، ط1، 2014، ص ص175، 176.
2- أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص32.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس اللجنة العلمية
لقسم الحقوق
جامعة الوادي
المجلس العلمي

الفصل الثاني:

تقنيات إعداد البحث العلمي

إن دراسة منهجية تقنيات اعداد البحث العلمي تساعد الباحثين والطلبة في انجاز بحوثهم في مختلف مجالات العلوم بصفة عامة وفي المجال القانوني بصفة خاصة، وذلك عن طريق تعليمهم كيفية اعداد هذه البحوث وكل المسائل المرتبطة بها، ابتداء من مرحلة اختيار المشرف والموضوع إلى غاية كتابته واخراجه النهائي.

وهذه التقنيات في اعداد البحث العلمي تكتسي أهمية بالغة من حيث التقيد بقواعد المنهجية وأدواتها سواء ما تعلق بالجانب الشكلي أو الموضوعي من أجل اعداد بحث علمي أكاديمي ناجح، وتظهر هذه التقنيات من خلال المراحل المتبعة في اعداد البحوث، والتي سيتم التطرق إليها في هذا الفصل، وهي مرحلة اختيار المشرف والموضوع في المبحث الأول، ثم مرحلة جمع وتخزين المعلومات في المبحث الثاني، وأخيرا مرحلة القراءة وتقسيم الموضوع من خلال المبحث الثالث.

المبحث الأول:

مرحلة اختيار المشرف والموضوع

يمثل اختيار المشرف والموضوع أولى مراحل خطوات اعداد البحث العلمي، وذلك لأن للمشرف دور أساسي في مساعدة الباحث على اختيار الموضوع ومدى صلاحية البحث فيه من عدمه باعتباره صاحب خبرة في مجال البحوث العلمية، بالرغم من أن اختيار الموضوع يرجع في الاساس للباحث حسب ما يتلاءم مع ميوله وتخصصه ويتماشى مع قدراته الفكرية والعلمية، وعليه سيتم دراسة مرحلة اختيار المشرف في المطلب الأول، ثم مرحلة اختيار الموضوع في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مرحلة اختيار المشرف

لاختيار المشرف أهمية كبرى في نجاح البحث، لأن الطالب الباحث وحده لا يستطيع أن يخرج بحثا متكاملا مستوفيا لجميع شروطه بحكم محدوديته في مجال العلم والمعرفة، إلا بمواكبة واشراف أستاذ له خبرة كبيرة وباع طويل في مجال العلم ودراية سابقة في كتابة البحوث العلمية المتخصصة، ونظر لأهمية اختيار المشرف في اعداد البحوث العلمية سيتم ابراز مفهومه في الفرع الأول، ثم دوره وعلاقته بالطالب الباحث في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مفهوم المشرف

سيتم تسليط الضوء في هذا الفرع على المقصود بالمشرف، وماهي الأمور والاعتبارات التي تراعى في اختياره من خلال النقاط التالية.

أولا: المقصود بالمشرف

المشرف هو الأستاذ الذي يتابع ويراقب الجهد العلمي الذي يقوم به الطالب الباحث في إعداد بحثه العلمي من خلال جميع المراحل التي يمر بها، إبتداءا من اختيار إشكالية البحث ثم تحديد العنوان وإعداد الخطة، ثم قراءة وتصحيح وتقويم ما كتب وصولا لاكتمال البحث واخراجه في شكله النهائي وتقديمه للمناقشة.

وهو شخص يجب أن يتمتع بمؤهلات علمية وأكاديمية تمكنه من الإشراف على البحوث العلمية، وذا خبرة كبيرة وأن يكون متخصص في الموضوع المبحوث فيه، وأن يكون ذو كفاءة عالية وعارف بأصول ومناهج البحث العلمي المتشدد في تحري الحقيقة العلمية.

فالمشرف عموما هو بمثابة المرشد والموجه للطالب الباحث على دراسته، ومسؤولية الاشراف ليست تسمية سطحية أو تشريف وإنما هي تكليف ومسؤولية كبيرة تقع على عاتقه، وهي عمل أخلاقي وانساني يؤكد على الدرجة العلمية المتقدمة، ويحافظ على قدسية العلم وارقي الحضارات.

ثانيا: الاعتبارات التي تراعى في اختيار المشرف

1-أن يكون المشرف متخصصا في الموضوع الذي اختاره الطالب[1]:

يجب على الأستاذ المشرف أن يكون متخصص في الموضوع الذي يريد الإشراف عليه، ويتمتع بخبرة وكفاءة عالية في مجال تخصصه، وأن يكون ملما ومواكبا لأهم التطورات الحاصلة في ميدان الاختصاص، ولديه دراية بأصول البحث وأدواته وأساليبه ومناهجه التي يجب أن تتبع في اعداد البحوث العلمية لكي يستفيد منها الطالب الباحث في تجربته البحثية الشاقة والمتعبة.

وضمانا لتكريس المشرف جهوده في الاشراف على البحوث وتحقيقا للفائدة التي تعود بالنفع الكبير على البحث العلمي من خلال جديته وجودته، وضعت بعض الجامعات نظاما يحدد نصاب الاشراف على البحوث خشية من تفرق جهود المشرف على البحوث الكثيرة التي يشرف عليها.

2-أن يكون اختيار المشرف على أساس الارتياح والاحترام

على الطالب أن يختار المشرف الذي يرتاح له، ويحترمه ويشعر معه بالانسجام التام والكامل، لأنه سيعيش معه طوال فترة انجاز بحثه[2]، لذلك من المفروض أن تكون الصلة بينهما صلة الوالد بولده، فيها الكثير من اللطف والحزم، ومن الاحترام والتقدير، ومن المناقشة الحرة والاطمئنان[3].

والأستاذ المشرف يستطيع أن يكسب ثقة الطالب واحترامه بسبب العلاقة الطيبة والحميمة التي تقوم بينهما، بعد الاجتماعات المنظمة التي تعقد للدراسة ومناقشة الآراء والأفكار التي تتمحور حول موضوع البحث.

وتعاون الطالب الباحث مع مشرفه يسهل عليه الاطلاع على ما يجب القيام به، فليزمه بالمواعيد، وعلى الباحث الحرص على احترام المواعيد، وتقديم أعماله في الوقت المحدد دون مماطلة أو تأخير، وبذل جهده في معالجة الموضوع الذي اختاره بكل جد وعزيمة، وذلك من أجل كسب ثقة المشرف[4].

الفرع الثاني: دور المشرف وعلاقته بالباحث

يلعب الأستاذ المشرف دور كبير في توجيه وإرشاد الباحثين من أجل انجاز بحوث علمية صحيحة ومكتملة، ولهذا يجب أن تكون العلاقة بينه وبين الطالب الباحث تتسم بالمودة والاحترام المتبادل للاستمرار في العمل والاستفادة أكبر في مجال البحث، وعليه سيتم في هذا لفرع إبراز دور المشرف، ثم علاقته مع الطالب الباحث من خلال النقاط التالية.

1- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص82.
2- المرجع نفسه، ص ص82، 83.
3- أحمد طالب، منهجية اعداد المذكرات والرسائل الجامعية (دليل الباحث)، دار الغرب، ط2، 2003، ص11.
4- المرجع نفسه، ص ص11، 12.

أولا: دور المشرف

لقد أثارت مسألة الاشراف على البحوث نقاشا بين الكتاب في علم المناهج، ففريق يرى أن دور المشرف لا يتعدى التوجيه والنصح والارشاد، وأن على الباحث أن يشق طريقه بنفسه، وفريق آخر ينظر إلى أن المشرف دوره كبير في هذا المجال فهو الذي يقرر وما على الباحث سوى التنفيذ[1].

وفي الحقيقة أن وجهتي النظر المتقدمة لا تخلوا من النقد، فتطبيق الرأي الأول يجعل الباحث تائها لا يعرف تسيير البحث لاسيما بالنسبة لحديثي العهد في مجال البحث العلمي، وربما يجعل العديد منهم يظلون طريقهم أو يحجمون عن مواصلة البحث باستثناء قلة ممن يمتلكون الخبرة وبعض المهارات الخاصة في البحث، أما تطبيق الرأي الثاني فيؤدي إلى سلب شخصية الباحث وإفراغ البحث العلمي من محتواه، وعليه يجب أن يكون دور المشرف ماثلا عند اللحظات الأولى المتعلقة باختيار الموضوع وتحديد مشكلته، وتستمر التوجيهات والنقاشات بينه وبين الباحث دون السيطرة على شخصيته، وفي نفس الوقت لا يترك الباحث يخوض غمار البحث العلمي وحيدا[2].

فدور المشرف في معظم الجامعات العالمية هو توجيه وارشاد الباحث إلى بحوث علمية دقيقة ومكتملة وتصحيح للقضايا الجزئية المتفق عليها[3]، فالمشرف يزود الباحث بأرآءه الشخصية دون أن يفرضها عليه، وهذا الأخير يأخذ منها بقناعته ما تفيده في مجال بحثه، لأنه ليس من المنطلق أن تكون البحوث العلمية مسيطرة عليها أراء الأستاذ المشرف وخالية من جهد ولمسات الباحث الفاقد لشخصيته، وعلى المشرف أن يعلم أنه يكون باحثين جدد لمواجهة مشاكل مستجدة في مختلف مجالات الحياة.

فالإشراف على الباحث هو جهد وعطاء ورغبة في نيل العلم والخبرة، وتوجيه وإرشاد وصبر وتكوين للشخصية العلمية الناجحة، ويتجلى كذلك دور المشرف من خلال قيامه بالواجبات التالية تجاه الباحث والمتمثلة في:

1-يجب أن تقوم بين الأستاذ المشرف والطالب الباحث صلة فيها الكثير من اللطف والحزم والرغبة في نشر العلم والمعرفة، وفيها التوجيه والارشاد للباحث وزرع الثقة فيه بنفسه، كما على المشرف التحلي بالصبر وسعة الصدر على ما يريده الباحث وما يواجهه من مشكلات في بحثه، من خلال المناقشة الحرة والنقد النزيه البناء الذي يكون شخصيته، فلا يظهر عجزه وضعفه أو السخرية من علمه[4].

2-أن يكون المشرف محايدا عالما بحدود مسؤولياته ومسؤوليات الباحث، فلا يصادر الباحث فكره ولا ينبغي له فرض أرائه الشخصية عليه، بل يوجهه اليها إن شاء أخذ بها، أو تركها لعدم قناعته بها[5].

3-على الأستاذ المشرف أن ينظم وقته بخصوص الاشراف على الباحث ويحترم مواعيده، وذلك بأن يحدد لقاء شهري أو أسبوعي للاطلاع على عمل الباحث.

4-قراءة المشرف للبحث ووضع ملاحظاته وتصويباته حول ما كتبه الطالب الباحث لكي يستفيد منها في بقية الدراسة، وحتى يخرج البحث ذا فائدة علمية كبيرة.

1- عمار عباس الحسيني، مناهج البحث القانوني-أصول إعداد البحوث والرسائل القانونية- منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص65.

2- المرجع نفسه، ص ص65، 66.

3- أحمد طالب، مرجع سابق، ص11.

4- عبد العزيز بن عبد الرحمان بن علي الربيعة، البحث العلمي حقيقته ومصادره ومادته ومناهجه وكتابته وطباعته، ج1، مكتبة الملك فهد، الرياض، ط6، 2012، ص131.

5- عمار تركاوي، محمد خير العكام، المنهجية القانونية، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018، ص37.

5-على الأستاذ المشرف أن يشجع الباحث بعبارات محفزة ترفع من معنوياته طوال فترة البحث لشاقة، وأن يتفادى عبارات الثبط الجارحة التي تحبط من عزيمته في البحث.

6-يجب أن يكون الأستاذ المشرف أمينا في اشرافه فلا يخفي المعلومات عن الطلبة، ويخر أغلاطهم واخطائهم بها عند المناقشة، ولا يصح بالمقابل أن يفرض عليهم وجهة نظره، ويجب أن ينمي في طلابه نزعة الاستقلال في ابداء الرأي حتى وان اختلف معهم[1].

وعليه فالمشرف له دور جوهري في حسن تنظيم البحث وترتيبه وتوجيه الباحث نحو إخراج البحث في أبهى صورة سواء من الناحية العلمية أو من الناحية الشكلية.

ثانيا: علاقة المشرف بالباحث

إن من أساليب التربية الحديثة تنمية مواهب الطلاب الباحثين لكي يتميزوا على أقرانهم، وهي من أهم عوامل قوة المجتمع ونجاحه، فعلاقة الأستاذ المشرف بالباحث يجب أن تكون كصلة الابن بابنه يجب أن تسودها الوئام والمحبة والاحترام المتبادل الذي هو أساس المعاملة، فعلى الطالب الباحث أن يعلم حدود نفسه بأن مازال طالب، وأن للأستاذ المشرف عليه فضل كبير[2]، لذا عليه أن يتعلم من مشرفه الكثير في مجال البحث ومنها الأمانة العلمية بكافة صورها.

وقد يقع الباحث في أخطاء جوهرية موضوعية أو شكلية عديدة في دراسته تحتاج إلى صبر وسعة الصدر من المشرف في توجيهه وتصويبه لهذه الأخطاء وتبصيره بها حتى لا يقع فيها مستقبلا، وهنا تبرز أخلاق المشرف باعتباره المثل الأعلى للباحث من خلال دوره الاشرافي الكبير.

فاحترام المشرف والتأدب معه وطاعته فيما يأمر وينهى خير طريقة للاستفادة من علمه وخبرته، وإذا ارتاح المشرف للطالب الباحث الذي كسب ثقته من خلال أفكاره وأهدافه الواضحة في معالجته للموضوع الذي اختاره أفاض عليه من علومه وأفكاره ونصائحه بما يفيده في تخصصه ومجال بحثه بنفس طيبة سخية[3].

وأحيانا نجد بعض المشرفين لا يحترمون طلابهم بحجة توجيههم الوجهة الحسنة فيحقرون مواضيعهم وعلمهم وأفكارهم، ويحطمون طموحهم وتطلعاتهم، فيغيرون عناوين أبحاثهم، أو يطلبون من الكتابة في مجال آخر لا ينسجم مع أفكارهم دون أدنى مراعاة لنفسيتهم، فيتعاملون معهم كأنهم آلة كاتبة صماء، أو جهاز كمبيوتر يدوسون على أزراره ليستخرجوا منه المعلومات، فهذا السلوك لا يستقيم مع سلوك البحث العلمي ومبادئه، فالعلاقة المبنية على عدم الاحترام تكون الاستفادة معدومة فيها بين الطرفين. والأفضل انهاءها حتى لا تكون عواقبها وخيمة على البحث العلمي.

فتوجيه الطالب الباحث وإرشاده والاشراف عليه يقتضي معاملته معاملة حسنة والرحمة به والمعرفة بنفسيته وتنمية مهارته وإبداعه، فلكل طالب جانب يبرز فيه، وميل لعلم معين يحبه، ويستطيع أن يبدع فيه لو كتب في مجاله، ومن الخطأ تحطيمه وتسفيه وتحقير رأيه، وصرفه عن موضوع أحبه واقترحه إلى موضوع آخر قد لا يحبه وليس له رغبة فيه أو ميول إليه[4].

1- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص64.
2- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص83.
3- أحمد طالب، مرجع سابق، ص ص11، 12.
4- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص83.

ويجب أن نفرق بين نوعين من العلاقة بين المشرف والطالب، فالنوع الأول يكون المشرف على معرفة مسبقة بالطالب الباحث من خلال تدريسه في مرحلة الليسانس أو الماستر، وهذا النوع يسهل فيه التعامل والتواصل بينهما للمعرفة الجيدة لكل منها للآخر، أما النوع الثاني فالمشرف ليس له معرفة بالطالب الباحث حيث يلتقيه لأول مرة عند بدأ مرحلة البحث كما لو كان من جامعة أخرى، ولنجاح اللقاء والتواصل بينها وتوطيد العلاقة يجب على الطالب أن يكون على دراية بأهم الأعمال العلمية والانجازات البحثية للأستاذ، فهذه مسألة نفسية تدعم المشرف، وفي نفس الوقت تفيد الطالب في معرفة الاتجاهات والتخصصات العلمية التي يحبذها الأستاذ المشرف، وذلك من أهم عوامل نجاح الصلة بين الباحث والمشرف طيلة فترة البحث.

فالأستاذ المشرف بأخلاقه العالية يلعب دورا مهما في نجاح الباحث المشرف عليه، كما أنه يصوب أخطائه التي وقع فيها، فضلا عن الارشاد والنصح والتحفيز الذي يقدمه له في مجال بحثه وتخصصه، والباحث الذكي وحده من يجيد التعامل بالأدب مع مشرفه لكي يكسب مصلحته دون افتعال في داخله.

فالباحث لا يتعلم من المشرف العلم فقط، بل حتى الأخلاق والمبادئ التي تفيده في جوانب حياته المختلفة، لاسيما ما تعلق منها بآداب البحث العلمي وأخلاقياته، فإذا كان يسهل على الباحث الرجوع إلى الكتب لمعرفة المعلومات، فإنه لن يتعلم من هذه الكتب أخلاقيات البحث ومبادئه[1].

المطلب الثاني: مرحلة اختيار الموضوع

من الطبيعي جدا أن تكون نقطة البداية في كتابة البحوث العلمية بصفة عامة والقانونية بصفة خاصة هي اختيار الموضوع محل البحث، وبقدر ما يأتي هذا الاختيار سليما ودقيقا بقدر ما يسهل على الباحث الخوض في غمار المراحل الأخرى من البحث العلمي دون مشقة كبيرة، والأصل أن يتضمن موضوع البحث مشكلة معينة والتي تمثل القضية الأساسية التي يقوم الباحث باختيارها والتي ستكون موضوع البحث، وعليه سيتم في هذا المطلب دراسة اختيار موضوع البحث في الفرع الأول، ثم القواعد المؤثرة في تحديد مشكلة البحث العلمي من خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول: اختيار موضوع البحث

إن أول خطوة تواجه الباحث هي تحديد موضوع البحث، والمقصود به المجال المعرفي الذي يختاره الباحث لانتقاء اشكالية محددة تكون مدار الدراسة والبحث حولها، ولذلك قيل أن الإختيار الموفق لموضوع البحث هو نصف البحث، بحسبان أن تحديد أولويات المسائل والمشكلة الجديرة بالبحث من الأمور الهامة التي تذلل الكثير من الصعوبات التي قد تواجه الباحث[2]، وسيتم التطرق في هذا الفرع إلى طرق اختيار الموضوع، ثم إلى العوامل المؤثرة في اختياره من خلال النقاط التالية.

أولا: طرق اختيار الموضوع

إن حسن اختيار الموضوع ضروري لنجاح الطالب الباحث في بحثه، وتوجد طريقتان لاختيار الموضوع، وهي الاختيار الشخصي من قبل الباحث، أو يتم الاختيار من طرف الأستاذ المشرف.

1- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص65.
2- أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص62.

1-اختيار الموضوع من قبل الباحث (الاختيار الشخصي للموضوع):

إن الطريقة العلمية المثلى والأسلم في التوصل إلى اختيار عنوان يتناسب مع ميول واختصاص الطالب الباحث، هو أن يعتمد على نفسه في الاختيار أثناء فترة الدراسة الجامعية استنادا إلى الثقافة التي اكتسبها من خلال مطالعة مجموعة من المصادر والكتب في حقل التخصص متنوعة بين القديم والحديث، تمثل مدارس فكرية متنوعة ومناهج علمية مختلفة، والتي من خلال تأملها وتفحصها ودراستها بتأن وروية يكتشف فيها عدد من البحوث والموضوعات التي ما زالت تحتاج إلى الدراسة والبحث، وسيجد الباحث بعد ذلك أمامه قائمة طويلة بعناوين كثيرة، يلقي عليها نظرة فحص واختبار، ليقع اختياره على أحدها ليجد فيها مجالا واسعا للبحث والكتابة[1].

فاختيار الطالب الباحث بحثه بنفسه من شأنه أن يزيد من فرص نجاحه، بحكم سيهتم به اهتماما شخصيا، ويشعر بأنه يعمل ويبحث في شيء خاص به، مما يحقق تفوقا وتميزا فيه.

واذا كان الأساس في اختيار موضوع البحث هو للطالب الباحث، فإن للمشرف دورا في ذلك أيضا حيث يختبر صلاحية الموضوع للبحث ويحدد جوانبه ومدى أهميته [2]، كما ينظر الى المستوى العلمي للطالب ومدى استعداده لبحثه وقدرته على معالجة موضوعه، ثم يقوم بعد ذلك بالموافقة عليه حتى يتم تسجيله في إدارة الجامعة.

2-اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف:

الأصل في اختيار مواضيع البحث يرجع للطلبة الباحثين أنفسهم، لكن بعضهم قد يجدون صعوبة في الاختيار أو يقعون في حيرة من خلال المواضيع الكثيرة في مجال التخصص، فيلجأون إلى الأساتذة المشرفين ليدلوهم على مواضيع من أجل البحث فيها، وهذه الطريقة محفوفة بالمخاطر، إذ يمكن أن تكون المواضيع المختارة لا تتفق مع ميولاتهم الحقيقية فيتعثرون فيها[3]، ويصابوا في نهاية المطاف بالفشل واليأس والاحباط.

فاختيار موضوع البحث قد يبدو مهمة شاقة على الطالب الباحث، ظنا منه أن أهم المواضيع المتصلة بتخصصه قد تم البحث فيها، والحقيقة أن هذه الفكرة لا تتفق مع الواقع في شيء، فأغلب الأساتذة بحكم خبرتهم وتجاربهم في البحث يدركون أن مواضيع كثيرة لا زالت في حاجة إلى من يدرسها، ويتمنون لو أتيح لهم الحصول على من يعمل معهم، فيلجؤون لعرضها على الطلبة الباحثين من أجل دراستها والتعمق فيها[4]، وهذه الطريقة لا تمس بسلامة الاختيار، وهي طريقة غير مرغوب فيها بحكم أن الأستاذ المشرف قد يقترح موضوعا صعبا يتميز بقلة المراجع مما يسبب للطالب متاعب كثيرة جدا، وخاصة في الحالات التي يكون فيها الموضوع جديدا لم تسبق له دراسات كافية ولا يستطيع من خلالها تحديد نطاق عمله، وأكثر من ذلك قد يكون هذا الموضوع لا يتماشى مع الرغبة النفسية للباحث مما يصعب مهمته في اعداد بحثه العلمي[5].

إن الأفضل في اختيار موضوع البحث أن يكون نابعا من الباحث نفسه ورغبته فيه، حيث تتضاعف الثقة له، وتفتح له آفاقا واسعة في التفكير والبحث، وعلى العكس من هذا اعتماد الطالب الباحث على اختيار غيره له، أو طلب اقتراح عليه في دراسة موضوع ما قد يشكل له صعوبات كبيرة، وقد أثبتت التجارب بين الطلبة الباحثين أن الذين يختارون موضوعاتهم بأنفسهم

1- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص85.
2- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص69.
3- أحمد طالب، مرجع سابق، ص15.
4- المرجع نفسه، ص15.
5- فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص19.

يكونوا أكثر تفوقا ونجاحا وسعادة بالعمل من أولئك الذين يملى عليهم أو يتكلون على غيرهم في الاختيار، ويحذر كثير من العلماء من اعتماد الطالب على الآخرين في اختيار المواضيع، ولذلك قيل: "من أخطر الأشياء أن يبدأ الباحث حياته عالة على غيره من الباحثين الذين سبقوه، فإن ذلك يصبح خاصة من خواص بحوثه، ولا يستطيع بعد ذلك أن يتحول باحثا بالمعنى الدقيق للكلمة (باحث)، فقد انطبع بطوابع التبعية لغيره، ولم يعد يشر لنفسه بوجود حقيقي، فوجوده دائما تابع لوجود غيره، كوجود النباتات المتسلقة على الأشجار الشامخة"[1].

ثانيا: العوامل المؤثرة في اختيار موضوع البحث

تخضع عملية اختيار موضوع البحث لمجموعة من العوامل، منها ما يتعلق بالباحث نفسه وتسمى بالعوامل الذاتية، ومنها ما يتعلق بموضوع البحث ويطلق عليها بالعوامل الموضوعية، وهو ما سيتم توضيحه فيما يلي:

1-العوامل الذاتية المؤثرة في اختيار موضوع البحث:

عملية اختيار موضوع البحث العلمي تتحكم فيها عدة عوامل ومعايير ذاتية متصلة بنفسية الباحث ومدى استعداداته وقدراته العلمية، والتي يمكن اجمالها فيما يلي:

أ-الرغبة النفسية:

يولد هذا العامل إرادة قوية مليئة بالحيوية والنشاط، تدفع بالباحث إلى تسخير وقته في العمل، باعتبار أن هناك نوع من الانسجام العاطفي بين الباحث وموضوع البحث، وهذا ما يجعل الباحث لا يستسلم للصعوبات كونه يتحدى الأمور بطريقة علمية لكي يصل لهدفه الأساسي المتمثل في بحث ناجح[2].

ب-الاستعدادات والقدرات الذاتية:

يجب أن يكون لدى الباحث استعدادات وقدرات ذاتية تمكنه من إعداد بحث علمي في مجال تخصصه، وهذه القدرات والاستعدادات تتمثل في:

-القدرات العقلية التي تمكن الباحث من الفهم والتحليل والربط والمقارنة والاستنتاج في مراحل اعداد البحث.

-الصفات الشخصية والأخلاقية مثل هدوء الأعصاب وقوة الملاحظة والموضوعية، والابداع والابتكار والشجاعة وغيرها مما يجعله قادر على القيام بالبحث[3].

-القدرة المالية على الانفاق على البحث، والمتمثلة في شراء مراجع معينة لا توجد في المكتبات العامة، أو تصوير مخطوطات من مكتبات بعيدة، أو القيام بزيارات ميدانية بخصوص الدراسة وغيرها، وهذا كله يحتاج لتمويل كاف من أجل اتمام البحث.

-توافر الوقت الكافي لإعداد البحث، فإذا كان على الباحث أن ينتهي من بحثه في مدة محددة، فمن الواجب عليه أن يختار موضوع يتلاءم مع هذه المدة، والأجدر أن لا يقف الباحث عند المدة التي عينها، فأي بحث يمكنه أن يستغرق أكثر مما يقدر له،

1- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص86.
2- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص45.
3- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص56.

لأن المسألة ليست جد وسهر، وإنما هي مسألة التشعب في موضوع البحث، ومن هنا ينصح بسد الشعب الجانبية التي لا تتصل بجوهر الموضوع، والاعراض عن كل الثانويات الزائدة التي تؤدي اهدار الوقت، والاهتمام فقط إلا بصميم الموضوع[1].

الاستعدادات العلمية واللغوية، من خلال تمكنه من تقنيات البحث ومعرفة استخدام أدواته، اضافة أن يكون لديه رصيد لغوي ثري، بحيث تكون لغته سليمة واضحة موجزة، فلا بد أن تكون ألفاظه منسجمة سلسة سهلة وبسيطة مألوفة، وأن يتحاشى الغامض من الألفاظ[2]، وأن يكون لديه القدرة أيضا في اللغات الأجنبية باعتبار أن هناك وثائق علمية مكتوبة باللغات الأجنبية، فالاطلاع عليها وفهم محتواها لا يكون إلا بالتحكم فيها.

ج-احترام معيار التخصص:

من الضوابط الرئيسية لنجاح اختيار الباحث لموضوع معين هو الميل والرغبة الشخصية له، والذي يعني أن يكون له رأي في الموضوع وهوى لاختياره، فذلك يذلل كثيرا من الصعاب التي يواجهها الباحث في بحثه الذي يستمر معه مدة طويلة من الزمن، فهذا الاختيار الشخصي هو الذي يوفر للباحث الحماس المطلوب الذي يدفعه نحو اجادة البحث وتحمل مشاقه[3].

فنجاح البحث يعتمد بالأساس على اختيار الباحث والذي يجب أن يكون في تخصصه ومجاله، لأن المعلومات والمبادئ الأساسية التي اكتسبها خلال فترة دراسته وتكوين تخصصه تمنحه استعدادات ذاتية تساعده على اعداد بحثه في أحسن صورة للوصول لأفضل النتائج[4].

فالباحث المتخصص يكون ملمًا بجميع جوانب بحثه، أساسياته ومكملاته، فتقل نسبة الخطأ عنده، والعلوم تميل اليوم للتخصص الدقيق في الجزئيات والفروع الصغيرة، علاوة على الإحاطة بكليات هذا العلم، أما الباحث الذي يبحث في غير مجال تخصصه فإنه معرض للأخطاء بسبب جهله بأساسيات ومبادئ العلم الذي يكتب فيه[5].

2-العوامل الموضوعية المؤثرة في اختيار موضوع البحث:

بالإضافة إلى العوامل الذاتية المذكورة أعلاه، هناك أيضا مجموعة من العوامل الموضوعية تتوقف عليها اختيار موضوع البحث العلمي، وهذه العوامل متمثلة في:

أ-أن يكون موضوع البحث ذا قيمة علمية ويتسم بالجدية والحداثة:

يتعين على الباحث أن يختار موضوعا ذا قيمة علمية وفقا لمعايير موضوعية، انطلاقا من طبيعة التخصص ومن مجموع الفوائد التي تحققها نتائج بحثه والكشف عن الحقائق العلمية المرتبطة به، ولذلك يتعين أن يكون موضوع البحث متسما بالحداثة والجدية، والحداثة تقتضي بأن يكون الموضوع جديدا لم يتعرض له أي باحث من قبل، ولكن لا يشترط أن تكون المشاكل المثارة بل يكفي أن تكون الحلول المقدمة هي الجديدة[6].

1- أحمد طالب، مرجع سابق، ص39.
2- عز الدين شريفي، مناهج البحث العلمي ومناهج تحقيق المخطوطات، دار شريفي، الجزائر، د.ط، د.ت، ص15.
3- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص ص75، 76.
4- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص ص45، 46.
5- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص78.
6- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص70.

وعلى الباحث مهمة التأكد من أن موضوع بحثه لم يسبق أن كان موضوع رسالة جامعية أو مؤلف آخر، لأن تناول الموضوع مبحوث، يقلل من شأنه، إذ يدل على الجهل العام وعدم المتابعة والبعد عن جو البحث، وبخاصة إذا كانت المصادر والمراجع واحدة أو متقاربة، فهناك بعض الجامعات تتبادل العلم بالموضوعات المسجلة، إذ تحتفظ بسجل خاص يراجعه الباحث قبل السير في خطوات الاختيار[1]، وهذا الأمر يبقى صعب جدا للإلمام بكل الموضوعات البحثية وتسجيلها.

ومع ذلك توجد هناك بعض المعايير التي ينشأ عن مراعاتها التقليل من نسبة التكرار وهي[2]:

-تعلق البحث بمشكلة حديثة، كأن يكون منصبا على مؤسسة جديدة أو اتجاه تشريعي حديث.

-الابتعاد عن النظريات العامة لفروع القانون إلا إذا كانت منطلقا لدراسة جديدة.

-الاطلاع على فهارس الرسائل الجامعية والبيبلوغرافيا، وكذا تبادل الآراء مع الزملاء والأساتذة للتأكد من عدم وجود موضوع البحث المختار.

ب-أن يكون موضوع البحث محددا ومتصفا بالأهمية:

معظم الطلبة الباحثين يميلون إلى اختيار مواضيع عامة كبيرة، والموضوع العام الشامل تصعب السيطرة عليه، وغالبا ما يؤدي بالباحث إلى التوقف في مراحل لاحقة، فالبحث العلمي عبارة عن دراسة مكثفة في موضوع محدد، بمعنى اختيار نقطة من محيط المعرفة والوصول بها إلى القاع، وهذا هو التعمق المطلوب في البحوث.

فالمقصود بتحديد موضوع البحث هو حصره في جزئية معينة تدخل أصلا ضمن موضوع أكثر شمولا، وهذا الموضوع يدخل بدوره في موضوع أعم وأشمل ثم تعميق البحث تماما حول الجزئية التي تم تحديدها[3].

وتبرز أهمية الموضوع من خلال الاشكاليات التي يطرحها ويعالجها، ومدى قيمتها وارتباطها بغيرها من الاشكاليات، فتكون له أهمية نظرية لأنه يطرح جدالا فقهيا، وأهمية تطبيقية ترتبط بالواقع.

والمواضيع القانونية في أغلبها نظرية تتضمن جانبا من الآراء الفقهية والنصوص القانونية، ومن الأفضل ألا تكون خالية من الجانب التطبيقي من خلال الأحكام القضائية والتعليقات الفقهية عليها وهذا ما يبرز أهميتها، مما يتعين على الباحث أن يجمع في بحثه جميع هذه العناصر محاولا الإجابة على الإشكالية المطروحة في موضوعه.

والبحث العلمي لابد أن تظهر أهميته فيما يعود بالنفع على المجتمع من الناحية العلمية أو العملية أو منهما معا وهو الأفضل، والنفع يتمثل في إثراء الرصيد المعرفي أو تصحيح خطأ أو تصويب أراء باطلة والاتيان بالبديل المفيد[4].

ج-أن يكون موضوع البحث متوفر على المادة العلمية (مصادر، مراجع، وثائق علمية):

من عوامل نجاح البحث العلمي خصوبة مادته وأفكاره، وغزارة مصادره وتوافرها، لأنه ليس هناك معنى وراء اختيار موضوع ليس له مصادر أو مراجع أو بيانات يمكن الحصول عليها في الوقت المتاح، لأن مسألة جمع المادة العلمية من المسائل

1- أحمد طالب، مرجع سابق، ص 27.
2- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص72.
3- المرجع نفسه، ص ص72- 74.
4- عز الدين شريفي، مرجع سابق، ص16.

الأساسية لإعداد البحث، فمهما يكون الموضوع مفيدا ولكن المادة العلمية المتعلقة به غير متوافرة فإنه لا يصلح لإعداد بحث علمي، وقد تصلح مادته لكتابة مقال علمي ينشر في إحدى المجلات العلمية[1].

فالبحث العلمي الذي تقل فيه المصادر والمراجع تبقى امكانية استكماله ضعيفة جدا وقد تكون مستحيلة، وبالتالي لا يصلح للاختيار وتفقد قيمته العلمية، مما يتعين على الباحث أن يقوم برصد أولي للمصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع وبعد اكتشافها والتأكد من وفرتها يجعله يشعر بالإطمئنان، حيث يضع لائحة مخصصة لها من أجل استعمالها في البحث[2].

فلابد على الباحث بعد اختياره للموضوع أن يضبط المصادر والمراجع ويضع فهرس أولي لها، ثم يبدأ البحث في النصوص والوثائق والكتب والمقالات والتقارير والأسطوانات والأقراص والمخططات وغيرها مما يتعلق بموضع البحث[3]، أي أن يجمع أكبر عدد ممكن من المصادر والمراجع التي تعتبر العمود الفقري في انجاز البحوث العلمية الناجحة.

الفرع الثاني: القواعد المؤثرة في تحديد مشكلة البحث العلمي

يمثل تحديد مشكلة موضوع البحث الخطوة الأولى في بناء مشروع البحث العلمي، ولذلك فإن تحديد هذه المشكلة يخضع لمجموعة من القواعد متمثلة فيما يلي:

أولا: تحديد عنوان البحث

يتصل باختيار الموضوع تحديد عنوانه، ويمثل تحديد العنوان المدخل الرئيسي لانضباط الموضوع، فالعنوان هو الذي يبين حدود الموضوع ويشترط أن يكون محددا بمعنى أن يكون نصا في الموضوع محل البحث، ويجب أن يصاغ في جملة تقريرية وليس في صيغة استفهامية[4].

وهناك أمور يجب على الباحث مراعاتها لتحديد عنوان بحثه وهي[5]:

1-**الجدة والابتكار:** إن عنوان البحث هو أول ما يصافح القارئ، فينبغي أن يكون جديدا مبتكرا، لأنه هو الذي يعطي الانطباع الأول لقارئه حول موضوع البحث.

2-**ايجاز العبارة:** يجب أن يكون العنوان موجزا بأقل قدر من الكلمات، فكلما كان العنوان صغيرا كلما كان أبلغ في تعبيره وبيانه، من أجل هذا يجب على الباحث تخيّر الألفاظ المعبّرة الشفافة التي تشعر بمعنى الموضوع ومدلولاته لأول نظرة.

3-**مطابقة العنوان للمضمون:** يجب أن يكون العنوان لائقا بالموضوع، مطابقا للأفكار الواردة في البحث.

4-**التحديد الدقيق:** بما أننا في عصر التخصص، والعلوم تميل لدراسة جزئيات الأمور، ودراستها بصورة مركزة لبيان كل ما يتعلق فيها، فكان يجب على الباحث التركيز على جزئية معينة يحددها بدقة في العنوان، بحيث تشكل محورا أساسيا للبحث كله.

1- أحمد طالب، مرجع سابق، ص37.
2- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص75.
3- عز الدين شريفي، مرجع سابق، ص17.
4- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص77.
5- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص ص84، 85.

5-الموضوعية والوضوح: إن الدراسة العلمية المنهجية تقضي بأن يحمل العنوان الطابع العلمي الهادئ الرصين، بعيدا عن العبارات الدعائية المثيرة التي هي أقرب للإعلانات التجارية منها إلى الأعمال العلمية، فالمطلوب اختيار عنوان موضوعي يدل على مضمون البحث بعبارته الصريحة.

ثانيا: تحديد مشكلة البحث

تحديد مشكلة البحث من أهم المراحل التي على الباحث العناية البالغة بها، وذلك من خلال تعريفها والاطلاع على المصادر التي تتيح له هذا التحديد اضافة إلى كيفية صياغتها.

1-تعريف مشكلة البحث:

يمثل تعريف المشكلة العنصر الأول في تحديد موضوع البحث، لأن كل بحث لابد أن يدور حول فكرة محورية أساسية، وهذه الفكرة المحورية هي المشكلة، وبغير وجود هذه المشكلة يكون البحث تكديسا لأكوام من المعلومات عديمة القيمة والجدوى.

وتعريف المشكلة البحثية يكون من خلال إدراك الباحث لوجود المشكلة وجمع المعلومات حولها، وتحديد فروضها البحثية ثم الاجابة عن هذه الفروض، وقد يتضح بعد هذه الخطوات عدم صلاحية المشكلة للبحث، وذلك إذا اتضح أن فروضها العلمية ليس لها إجابات محددة من خلال الأدوات والمناهج البحثية المحددة[1].

2-مصادر تحديد مشكلة البحث

أ-تحديد مجال التخصص العلمي: ويمثل هذا التحديد رد المشكلة البحثية باعتبارها فرعا إلى أصل أعم هو التخصص العلمي الذي تنتمي اليه[2]، ومما يفيد في تحديد المشكلة أيضا هو سؤال بعض الأشخاص المقتدرين المختصين في المجال الذي يهم الطالب الباحث.

ب-الدراسات المسحية للبحوث السابقة والجارية: يشترط في تحديد مشكلة البحث أن لا يكون الموضوع قد درس من قبل لأن الغاية من البحث هي الاتيان بالجديد، ولا فائدة من اجترار المعلومات، ولإنجاز موضوع البحث لابد من مراجعة المؤلفات التي تعالج المشكل المطروح أو مشاكل مرتبطة به، من خلال نقدها نقدا دقيقا والاطلاع على توصياتها[3].

ج-مجالات برامج الدراسات الجامعية وغيرها: إن الباحث المتمرس يستطيع أن يلاحظ العديد من المجالات غير المطروقة من خلال قراءاته واطلاعه الواسع على برامج الدراسات الجامعية، فالاطلاع الكثير زاد مهم يكون شخصية الباحث، وبخاصة قراءة الكتب والمقالات ومراجعة البحوث ودوائر المعارف والدوريات، فهذه الدراسات تشتمل على مواضيع كثيرة تحتاج إلى مزيد من الدراسة في المستقبل، وعليه فالمعرفة الواسعة والاطلاع الوفير يتيحان آفاق واسعة للبحث من خلال طرح اشكاليات متعددة حول المواضيع تتطلب إيجاد الحلول[4].

3-صياغة مشكلة البحث: بعد تحديد المشكلة وتحديد أوصافها وفرض فروضها فإنه يجب أن تصاغ المشكلة صياغة دقيقة ومحددة، والأفضل وضعها في صيغة استفهامية، أي تكون على شكل سؤال ينتهي بعلامة استفهام، ولابد أن تصاغ صياغة واضحة بحيث تعبر عما يدور في ذهن الباحث وتبين الأمر الذي يرغب في ايجاد الحل له.

1- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص ص70، 71.

2- ينظر: المرجع نفسه ص72.

3- ينظر: صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص55، وعز الدين شريفي، مرجع سابق، ص ص16، 17.

4- ينظر: أحمد طالب، مرجع سابق، ص ص19، 20.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس اللجنة العلمية
لقسم الحقوق
المجلس العلمي

المبحث الثاني:

مرحلة جمع وتخزين المعلومات

بعد الانتهاء من مرحلة اختيار الموضوع وتحديد المشكلة بدقة ومن يتولى الاشراف عليه وفق للمعايير المطابقة، تأتي المرحلة الثانية وهي مرحلة جمع المادة العلمية المتضمنة كافة المعارف والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث، وبعد جمعها يتم تدوينها وتخزينها وفق الطرق الموجودة حتى لا تضيع، وعليه سيتم التطرق إلى مرحلة جمع المعلومات في المطلب الأول، ثم مرحلة تدوين وتخزين هذه المعلومات في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مرحلة جمع المعلومات (المادة العلمية)

تظهر أهمية جمع المعلومات والبيانات وتدوينها في أنها تعطي للباحث المادة الخام التي سوف عينه على انجاز بحثه، وبقدر وفرة المادة العلمية وتغطيتها لكل جوانب الموضوع بقدر ما يسهل على الباحث اتمام بحثه بصورة سليمة وصحيحة، وعليه سيتم التطرق إلى مفهوم المادة العلمية في الفرع الأول، ثم طرق جمع المادة العلمية والحصول عليها في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مفهوم المادة العلمية (الوثائق العلمية)

من خلال هذا الفرع سيتم توضيح المادة العلمية (الوثائق العلمية)، وكذا تحديد أنواعها وأماكن وجودها كما يلي.

أولا: المقصود بالوثائق العلمية

يطلق مصطلح الوثائق العلمية على جميع المصادر والمراجع التي تتضمن جميع المعلومات والحقائق والمعارف والتي تشكل في مجموعها الانتاج الفكري اللازم للبحث العلمي وما يجسده في الواقع.

وهذه الوثائق العلمية يصعب حصرها بحكم تعددها وتنوعها، الا اذا جعل أساس واضح لتصنيفها[1]، وهناك التباس في أذهان الطلبة الباحثين بالنسبة للتمييز بين المصادر والمراجع، وكثيرا ما يستعملون الكلمتين سويا دون تفرقة، لكن الفقهاء يميلون إلى وجوب التمييز بين المصطلحين.

ثانيا: أنواع الوثائق العلمية

تنقسم الوثائق العلمية بصفة عامة إلى قسمين، بحسب اعدادها، وحسب مادتها كالآتي:

1-الوثائق العلمية حسب إعدادها:

تنقسم هذه الوثائق العلمية حسب هذا التصنيف إلى وثائق أولية، ووثائق ثانوية.

أ-الوثائق الأولية (المصادر):

وتعرف هذه الوثائق بالأصلية أو المباشرة، وهي الوثائق التي تتضمن الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع وبدون استعمال وثائق وسيطة في نقل هذه المعلومات، وهي التي يطلق عليها مصطلح "المصادر" وهي تلك التي يقوم الباحث فيها بتسجيل المعلومات مباشرة استنادا إلى الملاحظة أو التجريب أو الاحصاء، أو جمع بيانات ميدانية بغرض الخروج بنتائج جديدة وحقائق غير معروفة سابقا[2].

1- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص ص47، 48.
2- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص55.

وتشمل إصدار الكتب، المخطوطات، الموسوعات والمعاجم اللغوية، المقابلات والمراسلات، الوثائق الرسمية، الفقه والاجتهادات القضائية وغيرها.

أما المصادر الأصلية في ميدان العلوم القانونية فتتمثل في ما يلي:

-المواثيق القانونية العامة والخاصة، الوطنية والدولية.

-محاضر ومقررات وتوصيات المؤسسات العامة الأساسية.

-التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية.

-المعاهدات والاتفاقيات المبرمة والمصادق عليها رسميا.

-الشهادات والمراسلات المعتمدة.

-الاحصائيات الرسمية.

-الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية.

ب-الوثائق الثانوية (المراجع):

وتعرف بالوثائق غير الأصلية أو غير المباشرة ، وهي التي تنقل المعلومات والحقائق عن الموضوع من مصادر ووثائق أخرى، بمعنى توجد وساطة في نقل وجمع المعلومات[1]، فالوثائق الثانوية هي تلك التي تستمد قوتها العلمية ومعلوماتها من المصادر (الوثائق الأولية).

وتشمل المراجع الكتب العامة والمتخصصة، الرسائل الجامعية، البحوث العلمية، المقالات العلمية المحكمة، الجرائد، المحاضرات وغيرها.

ومن أمثلة الوثائق الثانوية (المراجع) في مجال العلوم القانونية نذكر ما يلي:

-الكتب والمؤلفات القانونية العامة، كتب النظريات القانونية العامة،

-الكتب والمؤلفات القانونية المتخصصة، ومثالها: كتب القانون الدستوري، قانون الأسرة، قانون العقوبات، القانون التجاري.....

-البحوث والمقالات العلمية المتخصصة في مواضيع القانون، ومثالها: بحث في الأنكحة الصحيحة والفاسدة، بحث في الجرائو الالكترونية، مقال في الصفقات العمومية وغيرها.

-الرسائل الجامعية بكل أصنافها المتخصصة في العلوم القانونية والتي تقدم من أجل الحصول على الدرجات العلمية.

2-الوثائق العلمية حسب مادتها:

تتنوع المواد التي تعتبر وثائق إلى[2]:

أ-قد تكون هذه الوثائق إما مطبوعة أو مخطوطة أو مسموعة أو مرئية، وما هو مخطوط قد يكون على جلد أو لخاف أو ورق أو معدن أو غير ذلك.

1- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص ص48، 49.
2- المرجع نفسه، ص49.

ب-وقد تكون الوثيقة بناء أو جزء من بناء، أو آلة، أو كتاب، أو سلاح، أو غير ذلك.

ثالثا: أماكن وجود الوثائق العلمية

تتواجد الوثائق العلمية في أماكن متنوعة وهي:

-الجهات المصدرة لها سواء كانت مؤسسات رسمية، أو غير رسمية.

-الأرشيف الوطني.

-المكتبات العامة مثل المكتبات الجامعية أو المكتبات التابعة لجهة معينة، مثل المكتبة الوطنية بالحامة، مكتبة البلدية، مكتبة دار الثقافة وغيرها.

-المكتبات الخاصة التي تبيع الكتب.

-دور النشر التي تطبع الكتب وتقوم بتوزيعها ونشرها على نطاق واسع من خلال بيعها للمكتبات سواء الخاصة أو العامة، أو من خلال بيعها وعرضها في المعارض الدولية والوطنية للكتاب.

-الانترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي بمختلف أنواعها.

الفرع الثاني: طرق جمع المادة العلمية (المعلومات).

من خلال الطرق والأساليب المتبعة من قبل الباحثين في جمع المادة العلمية، يمكن ارجاعها إلى طريقتين أو أسلوبين، وهما الطريقة التقليدية والطريقة الحديثة في جمع المعلومات والتي سيتم توضحيها في النقاط التالية.

أولا: الطرق التقليدية في جمع المعلومات

إن جمع المادة العلمية وفق هذه الطريقة يقتضي الذهاب الى المكتبات سواء العامة أو الخاصة باعتبارها المصدر الأساسي للحصول على المصار والمراجع المتنوعة والخاصة بالموضوع محل الدراسة، أو استعمال الوسائل الميدانية والمتمثلة في الاستبيان أو المقابلة من أجل جمع المعلومات التي تساعده على اتمام بحثه، وهو ما سيتم التطرق إليه وتوضيحه كالآتي:

1-المكتبة:

تمثل المكتبة المصدر الأهم والأساسي للبحث العلمي باعتبارها تحتوي على كم هائل من المصادر والمراجع، والاهتمام بالمكتبات والعاملين بها يمثل المدخل الطبيعي للاهتمام بالبحث العلمي، وعلم المكتبات أصبح علما قائما بذاته وتخصصا مهما تهتم بدراسته المعاهد والجامعات في كل العالم.

ومن هذا المنطلق يجدر بكل طالب وباحث أن يحترم المكتبة وما تحتويه من كتب ويتعلم كيفية التعامل معها، لأن نهضة الأمم مرتبط ارتباطا بمدى احترامها للكتب ومدى توقيرها للعلم والعلماء.

أ-آداب التعامل مع المكتبة:

ويقصد بها الآداب التي يجب أن يتحلى بها الباحث مع كل ما يتعلق بعناصر المكتبة وذلك على الوجه التالي[1]:

1- ينظر: جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص ص 99- 122.

-**التعامل مع المكتبة ككان:** يتميز المكان المخصص للمكتبة بقدسية لا يسمح لأحد بانتهاكها، فلا يجوز رفع الصوت فيها حتى لا يتشتت ذهن القراء فيها، ولا يجوز كذلك الاستهتار بالمكان بجلب المشروبات والمأكولات فيه، فالمكتبة ليست قاعة للطعام أو مكان للحديث والمسامرة بين روادها، وإنما هي مكان للبحث والاطلاع والاستفادة بأكبر قدر ممكن من العلوم والمعارف.

-**آداب التعامل مع العاملين في المكتبة:** يقوم على المكتبة هيكل اداري وفني مدرب على التعامل مع الباحثين والكتب، ويعتبر تعاملهم مع الكتاب وظيفتهم الأساسية، لذى يجب على الباحث أن يحترمهم ويتبع أوامرهم، وأن يربط معهم علاقات ودية في اطار انساني حتى يستفيد منهم الكثير في معالجة موضوع بحثه نظرا لخبرتهم الكبيرة في هذا الجانب، ومن الاستفادة بأكبر قدر ممكن من المراجع والمصادر، فمن العجب أن نجد الكثير من الباحثين لا يحترمون عمال المكتبة ويتعاملون معهم بسخرية وتعال وهو أمر ينبئ عن عدم الفهم وقلة العلم.

-**آداب التعامل مع الكتاب:** يمثل الكتاب بما يحتويه من معلومات ومعارف ثروة حقيقية تتوارثها الأجيال وينتفع بها الباحثون على مر العصور والأزمان، ولذلك فان التعامل معه تحكمه آداب يجب الالتزام بها، وأهمها المحافظة عليه وعدم تقطيع أجزاء منه، أو شطب كلمات، أو الكتابة على هوامشه، أو تحريف أفكاره، ويجب استخدام المعلومات الواردة فيه وفقا للقواعد المنهجية المتبعة في اعداد البحوث والقائمة على الأمانة العلمية في النقل.

ويتميز الكتاب عن غيره من مصادر البحث الأخرى بسهولة تخزينه وسهولة الرجوع إليه في كل الأوقات، كما يتميز بتعدد بمعارفه وعلومه، بحيث يستطيع أي انسان أن يغترف منه ما يفيده، ولهذا يجب الاحتفاظ به نظيفا سليما لأنه يمثل خير رفيق على درب الحياة.

ب-أنواع المكتبات:

تتعدد المكتبات حسب تنوع المعارف والعلوم إلى مكتبات عامة وأخرى متخصصة، وتقسم من حيث تقديمها للخدمة إلى مكتبات تقدم خدماتها مجانا للطلبة والباحثين وأخرى تبيع الكتب، وكذا تقسم بحسب ملكيتها إلى مكتبات ملك للدولة وأخرى يملكها الخواص، وهذه الأنواع سيتم تسليط عليها الضوء كالآتي[1].

-**تقسيم المكتبات من حيث محتواها:** تقسم المكتبات من حيث محتواها إلى:

***مكتبات عامة:** وهذه المكتبات تكون فيها المصادر والمراجع جامعة لكل العلوم والمعارف، وهي تفيد الباحث الذي يبحث في علم غير متخصص، وهي تهتم بالتثقيف ونشر ثقافة العلوم بين الأفراد أيا كانت تخصصاتهم.

***مكتبات متخصصة:** هذه المكتبات تتخصص في فرع من فروع العلوم، ومثالها مكتبات كليات الحقوق المتخصصة في فروع القانون المختلفة، وهي تفيد الباحث المتخصص بحكم المامها بالمصادر والمراجع المتعلقة بالتخصص، وهي تهتم بالبحث العلمي المتخصص وتسهل للباحثين الاطلاع عليها.

-**تقسيم المكتبات من حيث تقديمها للخدمة:** تنقسم المكتبات وفق هذا المعيار إلى:

***مكتبات تقدم الخدمات مجانا:** وهي المكتبات تقدم خدماتها مجانا للمترددين عليها من طلاب العلم والباحثين، كالمكتبات الجامعية التي تفتح أبوابها على مدار العام وفي مواعيد معلومة، وهي تتميز بكثرة المراجع وانضباط الفهرسة ونظام العام بها.

1- ينظر: جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص ص107-113.

*مكتبات لبيع الكتب: وهي المكتبات التي تبيع الكتب للجمهور والمتمثلة في المكتبات الخاصة ودور النشر وهذه الأخيرة تلعب دورا أساسيا في توزيع الكتب في العصر الحديث وخاصة الكتب المتخصصة، فالناشر الجيد هو الذي يستطيع أن يساهم في نشر المراجع الجيدة، وفي كثير من الأحيان يتحمل الناشر تكاليف انتاج الكتاب من أجل تقديم خدمة جليلة للعلم.

-تقسيم المكتبات من حيث ملكيتها: تنقسم هذه المكتبات إلى:

*مكتبات ملكيتها للدولة: والأصل أن الدولة هي التي تنشئ المكتبات وتزودها بالكتب اللازمة المناسبة لجميع الأعمار، وهي متاحة للجميع من أجل الاستفادة منها، ومثالها مكتبات البلدية، ومكتبات دور الثقافة، ومكتبات مراكز الشباب وغيرها...

*مكتبات ملكيتها للخواص: وهي الي يملكها أفراد أو جماعات أو هيئات علمية وثقافية، وهذه المكتبات يمكن الاستفادة منها في الحدود والقيود المحددة من هذه الجهات، وغالبا ما تفرض فيها رسوما نتيجة استخدامها.

ج-الاستفادة من المكتبة:

بعد توضيحنا لآداب التعامل مع المكتبة وأنواع المكتبات، فيجب الباحث أن يتحلى بهذه الآداب، وعند اختياره للمكتبة التي تتماشى مع مجاله البحثي عليه أن يعرف كيف يستفيد من هذه المعارف الموجودة فيها، حيث تنطلق رحلة الباحث عبر ثلاث خطوات، تبدأ بطلب الكتاب والحصول عليه، ثم الاستفادة به على الوجه الأمثل، وأخيرا رد الكتاب إلى مكانه مرة أخرى، وترتبط هذه الخطوات بكيفية الترتيب والتنظيم الموجود داخل المكتبات.

2-الوسائل الميدانية:

إلى جوار المكتبة التي تعتبر المصدر الأول والتقليدي للحصول وجمع المراجع تأتي الوسائل الميدانية والتي نقصد بها الوسائل التي تتطلب من الباحث الحصول على المعلومات التي تفيده في انجاز بحثه، وتتمثل في طريقتي المقابلة والاستبيان.

أ-المقابلة: تعتبر المقابلة من أهم الوسائل البحثية لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث، وسيتم التطرق إلى تعريفها وأنواعها ثم الأهداف المرجوة منها.

-تعريف المقابلة:

وهي عملية تحدث بين شخصين الباحث أو المقابل الذي يتسلم المعلومات ويجمعها، والمبحوث أو المستجوب الذي يعطي المعلومات للباحث بعد اجابته على الأسئلة الموجهة إليه[1].

وتفيد المقابلة الشخصية كمصدر للمعلومات في كثير من العلوم، لا سيما العلوم الاجتماعية والسياسية وكذا القانونية، وأسلوب المقابلة مهم في جمع المعلومات إذا أحسن الباحث (المقابل) التصرف مع المستجوبين، حيث يميل كثير من الناس إلى تقديم المعلومات بطريقة شفوية، فالناس عادة يميلون إلى الحديث أكثر من الكتابة، إذ أن بعض المستجوبين يجدون ذاتهم ويبرزون أهمية شخصيتهم وفق هذا الأسلوب، كما أن المقابلة الشفوية تعطي المستجوب فرصة تجنب الاجابة عن بعض الأسئلة ذات الحساسية الخاصة أو المحرجة[2].

1- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص131.
2- المرجع نفسه، ص132.

ولذلك فإن المقابلة تحتاج إلى أن يكون الشخص الذي يجريها قادرا على التحاور مع الآخرين، ولديه القدرة على إبراز أفكاره في أسئلة موجزة وبسيطة يستطيع من خلالها أن يحصل بكل سهولة على المعلومات[1].

ولكي تكون المقابلة مفيدة فيجب على الباحث إجراؤها مع الأفراد الذين لهم صلة بموضوع البحث مثل الشخصيات التي ساهمت بدور معين يتصل بهذا الموضوع.

-**أنواع المقابلة:** يمكن التمييز في اطار أنواع المقابلة بصفة عامة بين[2]:

***المقابلة الفردية والمقابلة الجامعية:**

فالمقابلة الفردية هي التي تجري بين الباحث وشخص واحد هو المستجوب المعني بالأمر، حيث يسمح له بالحرية في إبداء الرأي والتعبير بصدق عما يريد أن يقول دون أن يشعر بالحرج لوجود أشخاص آخرين.

أما المقابلة الجماعية فهي تحدث بين الباحث ومجموعة من الأفراد في وقت ومكان واحد، ومن مميزاتها أنها تثري الحوار وتساعد المستجوبين على التذكر وتوضيح كل مسألة من مسائل موضوع البحث، ومن عيوبها أن بعض الأفراد قد يمتنعون عن البوح ببعض الأسرار أمام حضور الآخرين.

***المقابلة الرسمية والمقابلة غير الرسمية:**

المقابلة الرسمية هي التي تُعَد فيها مسبقا الموضوعات والأسئلة التي سيتم مناقشتها مع المستجوبين، مما يتعين على الباحث طرح الأسئلة بكيفية واحدة وأسلوب منسق يمكنه من الحصول على المعلومات الجيدة التي تخدم بحثه.

أما المقابلة غير الرسمية فهي التي تكون مفتوحة ويتجنب فيها الباحث طرح أسئلة معدة مسبقا، بل يدور فيها نقاش وحديث ودي بين الطرفين يطرح من خلالها الباحث أسئلة على المستوجب، وقد يعمد الباحث لتعديلها بما يتناسب مع الموقف، ويعتمد على هذا النوع من المقابلة حين يعجز أو يفشل الباحث في الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة المرتبطة بموضوع البحث في اطار المقابلة الرسمية.

-**أهداف المقابلة:** يمكن للمقابلة أن تحقق مجموعة من الأهداف:

***تفسير حدث معين:** وذلك يتحقق بإجراء المقابلة مع أحد الأشخاص الذين ساهموا في صنع الحدث أو عاصره عن قرب.

***جمع المعلومات:** قد تهدف المقابلة إلى جمع ملومات وبيانات لم يتمكن الباحث من الحصول عليها عن طريق المراجع، نظرا لخصوصية وحساسية الموضوع[3].

***توثيق وقائع معينة:** في بعض الأحيان يحصل الباحث على معلومات أو حوادث ويريد توثيقها والتأكد من صحتها، فيرجع إلى الأشخاص المعنيين الذين ساهموا فيها أو عاصروها.

***استشراف المستقبل:** ويكون ذلك عند اجراء مقابلة مع أشخاص يهتمون بعلوم المستقبل ولديهم القدرة على استشرافه[4].

1- أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص116.
2- ينظر: احميدوش مدني، مرجع سابق، ص ص137-139.
3- المرجع نفسه، ص133.
4- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص134.

ب-الاستبيان:

يعتبر الاستبيان أيضا أداة من أدوات جمع المعلومات والبيانات البحثية من المستجوبين المعنيين بالظاهرة أو المشكلة محل البحث، وتعد الاستمارة رابطة علاقة بين الباحث والمستجوب، وهذه الوسيلة لها ارتباط مباشر بالميدان أي بالحقائق الواقعية، وعليه سيتم التطرق إلى تعريف الاستبيان وأنواع أسئلته ثم شروط وضع الأسئلة ضمن الاستبيان.

-تعريف الاستبيان:

تعددت التعاريف حول الاستبيان نذكر بعض منها:

عرّف بأنه: "مجموعة من الأسئلة مرتبطة حول موضوع معين يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين عن طريق البريد أو يتم تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها"[1].

وعرّفه البعض الآخر بأنه: "أداة لجمع المعلومات من خلال استمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة تدور حول موضوع معين يتم وضعها وفق اطار علمي محدد، وتقدم الى المستهدفين ليدونوا فيها اجاباتهم بأنفسهم"[2].

وتستخدم وسيلة الاستبيان كأداة لجمع المعلومات على نطاق واسع في دراسات الرأي العام والاتصال، ودراسة الاتجاهات السياسية لقطاعات معينة من المجتمع ازاء قضايا محددة وواضحة.

وبالرغم من أسلوب الاستبيان غير مألوف في الدراسات القانونية للحصول على المعلومات، فإنه يمكن أن يفيد في الدراسات السياسية والدستورية، أو في دراسات بعض العلوم التي تتصل بإصدار التشريعات.

ويجب التأكيد على أن الاستبيان هو الأداة التي يحتاج اليها الباحث لجمع المعلومات والبيانات من المستجوب أثناء اجراء المقابلة، وفي غياب هذا الأسلوب يستعصي على الباحث جمع المادة العلمية وبالتالي لا يستطيع التقيد بالمواضيع الأساسية لبحثه[3].

-أنواع أسئلة الاستبيان:

يتضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة قد تكون أسئلة مغلقة أو أسئلة مفتوحة[4].

***الأسئلة المغلقة:** هي التي يحدد لها الباحث مجموعة من الاجابات التي يختار منها المبحوث الذي توجه إليه هذه الأسئلة، وقد تكون ذات اجابتين مثل: (نعم ولا، أو صح وخطأ)، وقد تتعدد الاجابات مثل:(ممتاز، جيد جدا، جيد، مقبول، رديء.....).

وتتميز هذه الأسئلة بالسهولة، لأن الاجابة عليها تكون بسيطة إذ يقتضي الأمر مجرد الاختيار، أما بالنسبة للباحث فتحتاج إلى جهود مضاعفة من أجل حصر البدائل التي يمكن أن تكون اجابة لهذا السؤال ويطرحها على أفراد العينة المخاطبة بهذا الاستبيان.

***الأسئلة المفتوحة:** وهي التي تترك لأفراد العينة أن يسجلوا إجاباتهم على هذه الأسئلة بطريقتهم ووفقا لقناعتهم وأسلوبهم، وهي تثير دائما قضية يجب أن يبدي فيها برأيه أو يطلب منه ابداء رأيه في مشكلة معينة.

1- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص140.

2- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص ص123، 124.

3- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص ص140، 141.

4- ينظر: جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص ص125، 126.

وتتميز الأسئلة المفتوحة بسهولة إعدادها، إلا أن تفريغها واستخلاص النتائج منها ليس بسهولة الإعداد، كما أن الأسئلة المغلقة تكون أكثر دقة من الأسئلة المفتوحة.

شروط أسئلة الاستبيان:

يجب على الباحث مراعاة مجموعة من الشروط عند استعماله الأسئلة في الاستبيان كما يلي:

*الوضوح: يجب أن يكون السؤال واضحا لا يحتمل خيارات متعددة أو متضاربة تؤدي إلى التباس لدى أفراد العينة.

*عدم الازدواج: فازدواج السؤال يثير قضيتين قد تختلف وجهات نظر أفراد العينة تجاهها، لذا يستحسن فصل الأسئلة عن بعضها البعض.

*مراعاة المستوى التعليمي لأفراد العينة: بحيث يجب أن تخاطب هذه الأسئلة عقول أفراد العينة، أي في حدود مستواهم الثقافي والتعليمي[1].

*ضرورة أن تكون الأسئلة سواء مفتوحة أو مغلقة محدودة وقصيرة حتى يتسنى لأفراد العينة الاجابة عنها بكل سهولة ويسر.

*تجنب الأسئلة الايحائية: والتي تتضمن كلمات أو مصطلحات متحيزة، مثلا هل تتفق مع الرأي السائد القائل بكذا وكذا، فكلمة السائد بها ايحاء يظهر للمستجوب بأن الأغلبية تتفق مع هذا الرأي.

*تذكر أهداف البحث: فعلى الباحث عند صياغة الأسئلة أن يتذكر اشكالية البحث، فعليه أن يضع أسئلة لها علاقة بالموضوع.

*عدد الأسئلة: يتعين على الباحث طرح عدد معقول من الأسئلة في الاستمارة حتى لا يرهق المستوجب.

*اتصال الأسئلة: يستحسن أن تكون الأسئلة متصلة الواحدة بالأخرى اتصالا نظاميا وعقلانيا يعكس وحدة الموضوع.

*عدم الاحراج: يجب على الباحث أن يتجنب الأسئلة المحرجة الموجهة للمستجوب، كالتي تمس بحياته الشخصية ولا يريد الكشف عنها، أو الأسئلة التي تتعلق بمعتقداته الدينية وغيرها[2].

ومما سبق يتضح أن الاستبيان أداة مهمة من الأدوات التي يحصل من خلالها الباحث على المعلومات والبيانات التي تساعده على اجراء بحثه، فضلا عن امكانية استخدامه للحصول على المعلومات والبيانات للإحاطة بمشكلة ما.

ثانيا: الطرق الحديثة في جمع المعلومات

من المسلم به أن المكتبة رغم أهميتها البالغة إلا أنها لم تعد هي المصدر الأساسي للحصول على المعلومات، فقد أدى ظهور الكمبيوتر بشكله الحالي إلى ثروة هائلة وقدرة كبيرة على جمع المعلومات وترتيبها وتنظيمها، فأصبحت المكتبات الحديثة تعتمد عليه بصفة أساسية في حفظ وتخزين المعلومات التي يمكن الرجوع إليها بسهولة ويسر عن طريق مفاتيح معينة ومحددة.

ولقد مهد جهاز الكمبيوتر الطريق نحو تطور أكثر بظهور شبكة الانترنيت التي أصبحت معها وسائل الاتصال أكثر سهولة، فعن طريقها يستطيع الباحث أن يطلع على عدد كبير من المصادر والمراجع وهو جالس في مكتبه أو في منزله.

وعليه سيتم التطرق إلى هذه الوسائل الحديثة المهمة في جمع المعلومات والمتمثلة في الكمبيوتر والانترنيت.

1- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص127.

2- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص ص142، 143.

1-الكمبيوتر (جهاز الحاسوب):

يعتبر اختراع جهاز الحاسوب ثورة حقيقية في مجال المعلوماتية، سواء في طريقة تخزينها أو في استرجاعها للانتفاع بها، وأصبح بواسطته الباحث يستطيع أن يجد المادة العلمية في جميع مجالات العلوم التي يبحث عنها بسهولة عن طريق استخدام كلمات أو مصطلحات أو تواريخ[1].

وقد تعددت استخدامات جهاز الكمبيوتر في خدمة البحث العلمي، فمن ناحية أصبحت المكتبات تستخدم الفهرسة بواسطة الكمبيوتر لكي يسهل الرجوع إلى المصادر والمراجع التي تحتويها المكتبة، حيث تسهل مهمة الباحث في الحصول على المعلومات وتوفر له الوقت والجهد، فضلا عن سهولة حفظها.

ومن ناحية أخرى فإن جهاز الحاسوب تسطيع بواسطته جمع كم هائل من المعلومات والبيانات بحكم أنه يحتوي على مجموعة من المصادر والمراجع محفوظة عن طريق التخزين، وبذلك أطلق عليه بحق بنك للمعلومات، بحيث سهلت هذه البنوك عملية البحث العلمي ووفرت وقتا كبيرا على الباحثين في جمع المادة العلمية سواء تعلقت بأمهات الكتب أو بالأحكام القضائية في كل تخصصات القانون، أم بحصر القوانين التي صدرت عن الدولة[2].

وتتميز شبكة المعلومات على جهاز الكمبيوتر بوجود قاعدة بيانات مفصلة يستطيع من خلالها الباحث أن يصل إلى طلبه بسرعة وفي وقت قياسي، وعن طريقها أيضا يحدد طلبه بدقة، كأن يطلب مثلا الاجتهادات القضائية الصادرة عن المحكمة العليا في شؤون الأسرة، أو غير ذلك من الموضوعات في كافة التخصصات.

وما يميز الفهرسة أيضا على هذا الجهاز هو سهولة الرجوع اليها فضلا عن احتوائها على كافة بيانات الكتاب بصورة لا يمكن أن توفرها الفهرسة التقليدية، على أن ذلك لا يعني أن الفهرسة عن طريق الحاسوب تغني عن الفهرسة التقليدية بل يجب الجمع بينهما في المكتبة الواحدة.

وتتكون هذه الفهرسة من مجموعة بيانات تشمل رقم الكتاب ورقم تصنيفه وتاريخ دخوله للمكتبة، واسم المكتبة والرقم الدولي وعنوان الكتاب الرئيسي وعناوينه الفرعية واسم مؤلفه، ثم رؤوس الموضوعات التي يحتويها وكل البيانات الخاصة بنشر الكتاب وطبعه، وكيفية التعامل معه داخل المكتبة، وهل هو بنظام الاعارة الداخلية أو الخارجية، وهل يسمح بتصويره أم لا[3].

2-الانترنيت:

الانترنيت أو شبكة المعلومات هي شبكة للاتصالات الدولية عبر الكمبيوتر يتداول فيها معلومات ومعارف لا حصر لها، وقد جاءت لتشكل أحد أهم اختراعات تكنولوجيا المعلومات في القرن العشرين، حيث حولت العالم إلى مكتبة بلا جدران وقرية بلا أسوار، وأمدت سكان هذه القرية بثقافة دون حواجز، ويمو الاستخدام العالمي للشبكة العنكبوتية بشكل لافت، ويزحف النشر الالكتروني ليستولي يوم بعد يوم على مساحات جديدة كان بالأمس القريب يسيطر عليها عالم المكتوب إلى الحد الذي جعل الورق يتقادم بشكل متسارع ويدفع الكثير من الباحثين بالتنبؤ بأنهم سيشهدون عالما خال من الورق[4].

1- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص138

2- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص ص140، 141.

3- المرجع نفسه، ص ص142، 143.

4- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص144.

وقد أدت هذه الشبكة إلى توفير وقت وجهد الباحثين، حيث يستطيع من خلالها الذهاب إلى أقصى مكان في العالم ومو جالس في بيته أو مكتبه أو مخبره، يتلقى المعلومات ويشارك في صنعها ويتداولها مع الآخرين في شتى بقاع المعمورة في دقائق معدودة وبتكلفة بسيطة جدا، وعلى ذلك فإن شبكة الانترنيت أصبحت وسيلة من أفضل الوسائل الحديثة للتعلم الذاتي من خلال الاطلاع على أحدث ما وصل اليه العلم والتكنولوجيا، كما يمكن أن تستخدم هذه الشبكة في البحث العلمي وحتى التعليم، وخاصة التعليم عن بعد[1].

وانفتحت شبكة الانترنيت واتسع مجالها بصورة كبيرة وأصبحت تشارك فيها الجامعات ومراكز البحوث والمخابر العلمية والمؤسسات الخاصة، وتم ربطها بعدد هائل من أجهزة الحاسوب في جميع أنحاء العالم، من أجل الاستفادة من المعلومات والمعارف بلغات متعددة وفي أي وقت.

وتتعدد المواقع في شبكة الانترنيت التي تزخر بكنوز المعلومات في المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية وغيرها اللازمة للباحث لإعداد وإتمام بحثه، وتتميز هذه المعلومات والبيانات بالدقة والحداثة، وأصبحت البحوث العلمية الحديثة تتميز باعتمادها بصفة أساسية على المعلومات والبيانات التي يحصل عليها الباحث من الشبكة العنكبوتية[2].

وتواجه مسألة الولوج إلى تكنولوجيا المعلومات من المنظور العربي مجموعة من التحديات أمام النظم المعلوماتية العربية، التي تمثل نطاقا اقليميا فرعيا يتفاعل مع الأنظمة المعلوماتية الإقليمية ويتعرض لتأثيرات عديدة من خلال ثورة المعلوماتية، بداية من التكنولوجيا المستخدمة، مرورا بالمضمون، وانتهاء بالأهداف التي تسعى البلدان العربية لتحقيقها من خلال المعلوماتية[3].

ومادام العلم والبحث العلمي هما الرهان الذي ترابط مختلف الدول قصد الإمساك به والتحكم فيه، لأنه مصدر القوة والتفوق في معترك الحياة الراهنة، فشبكة الانترنيت ومنذ ظهورها بدأ الحديث عن صيغ جديدة للتعليم تتجاوز مقاعد الدراسة، وتجعل الطالب والباحث على اتصال دائم ومستمر بالباحثين وبنوك المعطيات ومصادر المعلومات، مما يجعله أكثر قدرة على توسيع مداركه في عمليات البحث والانجاز والتواصل العلمي على الصعيد الكوني[4].

المطلب الثاني: مرحلة تخزين المعلومات

تمثل مرحلة تدوين المعلومات التي يحصل عليها الباحث من المصادر والمراجع التي تتصل بموضوعه حلقة أساسية ومهمة في عمل الباحث، فحسن أداء الباحث لهذه المرحلة يسهل عليه ما بعدها من مراحل في اعداد البحث العلمي، والتدوين أسلوب صالح للتعامل مع المعلومات التي تتاح للباحث أيا كان مصدرها، سواء كانت أبحاثا مكتوبة، أو اجابات عن أسئلة وردت في مقابلة أو استبيان، وعليه سيتم التطرق إلى مفهوم تدوين وتخزين المعلومات في الفرع الأول، ثم الأساليب المعتمدة في تدوين المعلومات من خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول: مفهوم تدوين وتخزين المعلومات

سيتم التعرض من خلال هذا الفرع الى المقصود بعملية تخزين وتدوين المعلومات، ثم أهمية هذا التدوين، ثم التطرق الى قواعد تدوين المعلومات.

1- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص147.
2- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص148.
3- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص145.
4- المرجع نفسه، ص145.

أولا: المقصود بعملية تخزين المعلومات

يقصد بعملية تخزين المعلومات نقل البيانات الواردة في المصدر أو المرجع وتسجيلها كتابة، ولا تشمل إلا الجزء أو المقطع الموجود في الوثائق العلمية والذي يهم موضوع البحث، وهذا ما يبين أن طريقة التصوير لا تغني عن عملية التخزين (التدوين)، باعتبار أن هذه الأخيرة تشمل الأفكار المهمة التي يمكن أن تشملها أحد صفحات المرجع[1].

والتدوين في حقيقته هو نقل للمعلومات والبيانات التي تتعلق بموضوع البحث من مصادرها الأصلية بطريقة معينة وبإشارات خاصة، حتى يستطيع الباحث أن يرجع إليها كلما احتاج ذلك بسهولة ويسر.

ومن الضروري أن تؤخذ معلومات وأفكار كل مرجع دفعة واحدة، حتى لا يعود الباحث إلى المرجع نفسه مرة أخرى، ولابد أن تسجل الأفكار التي تفيد البحث في أي موطن فيه من خلال أحد الأساليب المعتمدة في التدوين، مع الأخذ بعين الاعتبار كل فصول البحث بدون استثناء[2].

ثانيا: أهمية تدوين (تخزين) المعلومات

تكتسي عملية تدوين المعلومات أهمية قصوى في التعامل مع مختلف المراجع المكونة للمادة الأولية لكل بحث علمي، ويمكن النظر إلى هذه العملية من خلال الأساليب والطرق المتبعة من قبل الباحثين في هذا الأمر.

وأهمية التدوين وضرورته أمر لا يحتاج إلى تبرير، وذلك أنه من المستحيل أن تعي ذاكرة الباحث كل ما يطلع عليه من معارف وعلوم، فبغير هذا التدوين تتداخل هذه المعلومات في ذهن الباحث، فيضطرب التوثيق لديه، فضلا على أن كثرة الكلام ينسي بعضه بعضا[3].

وفي كل الأحوال فإن المعلومات المجموعة يجب أن توثق بدقة وتبين قيمتها عليها، ويدون الباحث ملاحظاته عليها، ثم ترقم تبعا لتقسيم وتبويب الموضوع في بطاقات أو ملفات أو غيرها من الأساليب المعدة لهذا البحث العلمي[4].

ولابد للباحث من أن يستفرغ جهده في البحث عن المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع ويدون كل ما يحتاجها منها في بطاقات خاصة مع ذكر معلومات المؤلف، لأنه سيحتاج إلى هذه المعلومات المدونة بدقة عند انجاز بحثه، وكذا في كتابة ثبت المصادر والمراجع[5].

وأهمية تدوين وتخزين المعلومات تتلخص في النتائج التالية[6]:

1-اطمئنان الباحث من توفر المصادر والمراجع حول البحث الذي يقوم به.

2-احاطة الباحث بالدراسات والبحوث حول موضوع بحثه، واسهام العلماء والباحثين في تطويره، ليبدأ من حيث انتهوا فيضيف إلى لمجال بحثه الجديد.

3-الاطلاع على المصادر والمراجع وتدوين معلوماتها من شأنه أن يفيده في اختيار أفضل المناهج لمعالجة قضايا البحث.

1- علي مراح، منهجية التفكير القانوني –نظريا وعمليا-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص57.
2- أحمد طالب، مرجع سابق، ص43.
3- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص199.
4- ينظر: صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص70.
5- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص110.
6- ينظر: المرجع نفسه، ص ص110، 111.

4- تسجيل معلومات المصادر والمراجع على بطاقات أو غيرها يفيد الباحث في ذكر هذه المعلومات عند تهميشها لأول مرة، وكذا في تسجيل قائمة المصادر والمراجع التي استعان بها في بحثه ليضعها في آخره عند الانتهاء من اعداده، فهو إن لم يدونها في البداية فسيضطر للعودة الى البحث عنها من جديد مما يجد صعوبة في ذلك بحكم كثرتها، وهذا ما يقع فيه كثير من الباحثين.

ثالثا: قواعد تدوين المعلومات

يجب على الباحث أن يتقيد ببعض القواعد المنهجية أثناء قيامه بتدوين وتخزين المعلومات كما يلي[1]:

1-الدقة والتعمق في فهم المادة المخزنة والحرص واليقظة في تسجيل الأفكار والمعلومات.

2-التدقيق في توثيق المعلومات على البطاقات أو الملف أو غيرها.

3-ابقاء عملية جمع المعلومات مفتوحة، أي كلما عثر الباحث على معلومات جديدة تفيده في بحثه جمعها مع المعلومات الأخرى.

4-التقيد بتخزين المعلومات حسب تقسيم الموضوع، والأفضل استخدام عدة ألوان من البطاقات مراعاة للتقسيم، وهذا لتسهيل عملية فرز المعلومات.

5-العناية ببطاقات الاحالة وحفظ ما تحويه من معلومات في أماكن أمينة بعيدة عن التلف أو الضياع، لأنها تمثل حصيلة جهد بدني وفكري يصعب تكراره.

6-مراعاة قواعد الاقتباس، وإذا كان النص المراد اقتباسه طويلا ورغب الباحث في ترك بعض منه فمن الأفضل الاشارة لذلك.

7-يجب على الباحث تجنب كتابة التعليقات الشخصية لتجنب احتمال اختلاطها مع الأفكار المقتبسة، فيستحسن تدوينها في أسفل البطاقة أو الملف، والأفضل أن تكون على ظهرهما.

8-انتقاء الأفكار الجوهرية والمهمة المرتبطة بموضوع البحث، وترك ما لا فائدة له بالدراسة لأنه يعتبر حشوا.

الفرع الثاني: أساليب تخزين المعلومات

هناك عدة طرق وأساليب لتدوين وتخزين المعلومات، فإما أن يكون هذا التدوين تقليديا أو يطلق عليه بالتدوين اليدوي، ويكون على أوراق أو بطاقات، وإما يكون أسلوب التدوين حديثا أو ما يطلق عليه بالتدوين الآلي، وهو ما سيتم التطرق إليه وتوضيحه من خلال هذا الفرع.

أولا: أسلوب التدوين التقليدي (اليدوي)

ونعني به أن يقوم الباحث بنقل المعلومات والبيانات المستخرجة من المصادر والمراجع والمتعلقة بموضوع بحثه بيده على البطاقات المرتبة بترتيب أجزاء الخطة، ويمتاز هذا التدوين بسهولة الرجوع إليه في كل وقت، ويعطي للباحث خريطة حقيقية عن شبكة المعلومات والبيانات المتوافرة لديه وغير المتوافرة في بعض الأجزاء، ويتميز أيضا بأنه يوفر قدرا كبيرا من الأمان للباحث من خلال المعلومات المتحصل عليها والتي تكون دائما بين يديه، فتحفظ من التلف والضياع أو من عبث الغير[2].

ومن أهم طرق التدوين اليدوي، التدوين عن طريق البطاقات، والتدوين عن طريق الملفات، والتي سيتم تسليط الضوء عليها كما يلي:

1- ينظر: فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص ص37، 38. صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص71.

2- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص ص200، 201.

1-طريقة البطاقات:

البطاقة هي عبارة عن قطعة سميكة من الورق المقوى، قد يكون مربع أو مستطيل الشكل، لها عدة أسماء من بينها القصاصة والكارتة والفيشة والرقعة وغيرها، ومن مقتضيات النظام والدقة أن تكون البطاقات ذات حجم واحد طوال مجموع البحث، حتى يسهل تنظيمها وفرزها وتوزيعها على الأبواب والفصول والمباحث.[1]

ويفضل بعض الباحثين استعمال الألوان بحيث يجعل لكل عناصر الموضوع لونا معينا، وتكون الكتابة على وجه البطاقة فقط وليس ظهرها، وتوضع في علبة مناسبة لحجمها، ويجب أن تحتوي البطاقة على البيانات الخاصة بالمرجع بدقة كبيرة، حتى لا تختلط على الباحث الأمور عند زيادة هذه المصادر والمراجع وتزايد البطاقات نتيجة لذلك، وهذه البطاقات يدون فيها اسم المؤلف وعنوان المصدر أو المرجع، وجزء الكتاب ودار النشر ومكانها، ورقم الطبعة وتاريخ الاصدار ورقم الصفحة.[2]

وإذا لم تسع صفحة واحدة للمعلومات المأخوذة من مرجع واحد بحكم طول الفكرة المقتبسة، تخصص لها عدة بطاقات مع ترقيمها بتسلسل والاشارة اليها بعبارة تابع، ويفضل أن تكون بطاقة مستقلة لكل مرجع ولكل موضوع من موضوعات البحث.[3]

وقد يخصص ظهر البطاقة لملاحظات الباحث وتعليقاته وإضافاته، مثل تسجيل المعلومات الشفوية حول الفكرة المكتوبة على وجه البطاقة، أو إضافة تعليقات وشروحات حولها، أو تسجيل رقم المرجع الخاص بمكتبة عامة، وغيرها.

ويجب على الباحث وفق هذه الطريقة أن ينقل المعلومات من المصدر أو المرجع الأصلي، وأن يتم نقل الكلام بنفس الصورة التي توجد في الأصل، وليس من اللازم نقل النص الطويل كاملا على البطاقة، بل نكتفي بأخذ الجمل التي هي ضرورية في البحث، ونترك الباقي الذي يجب الاشارة اليه أنه حذف باستعمال علامة حذف وهي ثلاث نقط أو أربعة أفقية (....) في البداية أو الوسط أو النهاية.

وهناك فرق كبير بين النص المأخوذ حرفيا وبين الفكرة المقتبسة بأسلوب الباحث نفسه، ولهذا وجب الاهتمام بعلامات التنصيص في البطاقة، أي وضع النص الحرفي بين مزدوجين، بحكم أن الذاكرة وحدها لا تكفي للتمييز بين النص المنسوخ حرفيا وبين النص المأخوذ بتصرف.[4]

وعند الانتهاء من اعداد البطاقات يلزم المرور عليها بسرعة لمعرفة جميع الأفكار والمعلومات المدونة فيها، دون اللجوء إلى تفاصيلها حتى يتسنى ترتيبها حسب تقسيمات البحث، فيخصص لكل مجموعة متعلقة بجزء من أجزاء البحث ظرفا أو علبا مناسبة، ويمكن الغاء بعض البطاقات التي تكون بعيدة عن الموضوع وليس لها علاقة مباشرة بعناصر البحث.

ومن المفروض من البداية أن تدون في البطاقات إلا المعلومات المفيدة المتعلقة مباشرة بموضوع البحث، لأن كثرة البطاقات من شأنها خلق صعوبة للباحث في التمييز بين ما هو مهم وغيره إلا بمشقة وتعب كبير.[5]

ويتميز هذا الأسلوب بعدة مزايا لعل من أهمها[6]:

1- أحمد طالب، مرجع سابق، ص47.

2- عز الدين شريفي، مرجع سابق، ص ص19، 20.

3- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص103.

4- أحمد طالب، مرجع سابق، ص ص48، 49.

5- المرجع نفسه، 49، 50.

6- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص208.

-سهولة الرجوع اليها وقت الحاجة سواء أثناء الكتابة أو بعدها لإضافة أجزاء أخرى، وذلك راجع بطبيعة الحال لسهولة استخدام هذه البطاقات سواء في تخزينها أو تنظيمها.

-سهولة معرفة مصدر كل فكرة مدونة، وسهولة تصنيف الأفكار المتشابهة وترتيبها.

- يؤدي هذا الأسلوب الى سهولة هضم الباحث للمادة العلمية، بحكم نقلها الى البطاقات ييسر له فهمها، بمعنى أنه قرأها جيدا ثم نقلها، وقد يستلزم كتابتها أكثر من مرة اذا كانت تتعلق بأكثر من جزئية في موضوع البحث، فتصبح هذه المعلومات حاضرة في ذهن الباحث مما يؤدي الى التدقيق والانضباط في دراسته.

-امكانية الاحتفاظ بها للاستفادة منها في بحوث أخرى في الموضوع نفسه، أو مشابه له يعتمد على المادة العلمية نفسها[1].

ويعاب على أسلوب استعمال البطاقات فيما يلي[2]:

-التعقيد والصعوبة في الاستعمال مقارنة مع أسلوب الملفات، كما أن تزايد عددها يصعب الربط بين أفكارها.

-صعوبة حملها إلى الأماكن التي يرتادها الباحث، اضافة إلى احتمال ضياعها جزئيا أو كليا من طرفه مما يؤدي إلى ضياع جهده الكبير.

-ارتفاع التكلفة إذا تطلب الأمر شراء عدد كبير من البطاقات، بالإضافة الى الوقت الكبير والجهد الذي يأخذه الباحث عند نقل المعلومات من المصادر والمراجع لهذه البطاقات.

2-طريقة الملفات:

يتكون الملف من غلاف سميك ومعد لاحتواء أوراق مثقوبة متحركة، حيق يقوم الباحث بتقسيم الملف أو الملفات حسب خطة تقسيم موضوع البحث، وينطبق على هذه الطريقة ما سبقت الاشارة اليه بالنسبة للبطاقات من حيث نقل البيانات التي يجب أن تحملها كل ورقة، واستقلال كل ورقة بموضوع ومرجع واحد والكتابة على وجه الورقة دون ظهرها، وإذا احتاجت الفكرة لأكثر من ورقة كان للباحث أن يفعل ذلك، مع تركه فراغات لاحتمال اضافة معلومات أخرى مستجدة أو احتمالات التغيير والتعديل[3].

ويتميز أسلوب استعمال الملفات بعدة مزايا أهمها:

-أقل تكلفة من طريقة البطاقات، لأنه يتكون من أوراق عادية أو مصورة حسب الأحوال.

-السيطرة الكاملة على معلومات الموضوع وسهولة الرجوع اليها، لأن هذ الطريقة تسمح بتوزيع مادة البحث مباشرة وحفظها في ملفات بحسب موضوعا ونوعها[4].

-ضمان حفظ المعلومات المدونة وعدم تعرضها للضياع والتلف.

-ميزة المرونة بحيث يسهل على الباحث أن يعدل أو يغير أو يضيف في المعلومات[5].

1- أحمد طالب، مرجع سابق، ص50.
2- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص84.
3- المرجع نفسه، ص84.
4-جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص ص209، 210.
5- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص ص84، 85.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي
رئيس اللجنة العلمية
لقسم الحقوق

والحقيقة أن أسلوب التدوين عن طريق الملفات يتفادى أغلب العيوب التي وجهت إلى أسلوب التدوين بالبطاقات، ويبقى للباحث الحرية الشخصية في الاختيار بين الأسلوبين.

ثانيا: أسلوب التدوين الحديث (الآلي)

وهو أن يقوم الباحث وفق هذا الأسلوب بحفظ وتدوين المعلومات والبيانات التي يحصل عليها من المراجع والمصادر المتعددة على جهاز الكمبيوتر مباشرة أو عن طريق الماسح الضوئي، ويتطلب ذلك امكانية التعامل مع هذه الأجهزة، وهو أمر أصبح متاحا، بل أصبح التعامل مع هذه الوسائل الحديثة هي سمة العصر.

وهذه الوسائل تشخص مدى تقدم وتطور العلوم خاصة الجانب المتعلق بالتكنولوجيا الحديثة مما سهل ويسر الكثير من الخدمات على الأفراد[1].

وبالرغم من أن التدوين الآلي للمعلومات عبر هذه الوسائل الحديثة يمتاز بالسهولة والبساطة، وسرعة استرجاعها عند الحاجة اليها، الا أن خطورة نتائجها تعتبر مغامرة غير آمنة تماما في حال تعرضها للفيروسات، أو عند سوء استعمالها بحكم عدم معرفة التعامل معها فيؤدي إلى ضياع وتلف كل المعلومات المخزنة والمدونة فيها، مما يرتب صدمة للباحث على ضياع جهده.

وعليه سيتم التطرق إلى أساليب التدوين الآلي والمتمثلة في جهاز الكمبيوتر، وكذا الماسح الضوئي.

1-جهاز الكمبيوتر:

أدى ظهور جهاز الكمبيوتر بشكله الحالي إلى ثروة هائلة وقدرة كبيرة في ترتيب وتنظيم المعلومات المدونة والمخزنة فيه والتي لا حصر لها، وذلك أن وجوده بهذا الشكل أصبح يعد أحد ملامح وسمات هذا العصر، لأنه خلال فترة زمنية قصيرة أثر هذا الجهاز بشكل واضح في العديد من الأنشطة والفعاليات الإنسانية[2].

ويعد جهاز الكمبيوتر من أحدث وأسهل الطرق في تدوين وتخزين المعلومات، حيث يقوم الباحث بإعداد ملف خاص فيه، ويقوم بتنظيم ما بداخله وفقا لتقسيم خطة بحثه، حيث يرمز لكل جزء منها بمفتاح معين، ثم يدخل المعلومات والبيانات التي يحصل عليها وفقا لهذه المفاتيح في ملفات-الأفضل أن تكون الملفات بأسماء الأبواب أو الفصول- حتى يسهل الرجوع إليها في أي وقت يريد وبسهولة وسرعة كبيرة.

وتتمثل ميزة جهاز الحاسوب في أن الباحث يستطيع شطب بعض المعلومات أو الاضافة عليها بسهولة ويسر، عكس الكتابة باليد التي تثبت في الصفحة، ولا يمكن شطب أو الغاء بعضها، وهذا الجهاز يمكنه أيضا من طبع ما يشاء من معلومات وحقائق ثم يخزنها بحيث يمكن الرجوع إليها بسهولة وفي أي وقت، كما يستطيع ادخال معلومات أخرى بين الأسطر المكتوبة وشطب ما يشاء من المعلومات، كما يسهل الجهاز عملية المقارنة بين ما هو مكتوب على الأوراق، وبين ما هو مكتوب عليه[3].

ويحتاج الباحث القانوني إلى التدريب على هذا الأسلوب العلمي لاستخدام الكمبيوتر لتسهيل نشاط البحث، وتوفير الوقت والمال والجهد العضلي والنفسي والعقلي الذي تهدره إلى حد كبير عند استعمال طريقة البطاقات أو الملفات[4].

1- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص110.
2- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص138.
3- رقية سكيل، منهجية إنجاز البحوث العلمية –دليل طلاب العلوم القانونية والإدارية-، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2010، ص24.
4- رقية سكيل، مرجع سابق، ص24.

وهذا الجهاز ليس مقتصرا فقط على التدوين والتخزين، بل مثّل تطورا مهمّا في كتابة الرسائل والبحوث سواء من توفير الوقت والجهد، أو من حيث الجودة وتنسيق الكتابة وشكلها اللازم، والضبط الجيد للكلمات اضافة إلى الخط الواضح الجميل الذي يسهل قراءته والاطلاع عليه[1].

ويبقى جهاز الكمبيوتر رغم مميزاته الكثيرة في خدمة البحث العلمي من حيث جمع المعلومات وتدوينها وكتابة البحوث، إلا أن له عيوب تشكل خطورة على البحث، وخاصة عند تعرض لأي عارض يؤثر على كفاءته كالفيروسات التي تدمر خلايا المعلومات داخله ومن ثم يفقد الباحث كل مصادره ومعلوماته وبياناته في لحظة واحدة، أو عند الاستخدام الخاطئ لهذا الجهاز مما يؤدي الى اختفاء بعض الملفات أو مسحها من الجهاز دون قصد أو غير ذلك من العواض التي يمكن أن تقلل من كفاءته.

ويمكن القول أن هذه الوسيلة أعطت بُعْدا جديدا للبحث العلمي وقيمة مضافة له، لكن يتعين على الباحث استعمال هذه التقنية استعمالا ايجابيا يكون في خدمة البحث العلمي، وليس لأغراض تمس بعملية وقيمة هذا البحث[2].

2-الماسح الضوئي (التصوير الضوئي):

يقوم الباحث عبر هذه التقنية بتصوير الأجزاء التي تحتوي المعلومات من المصادر والمراجع ووضعها في ملف خاص بكل جزئية من جزئيات الخطة، وهذه الوسيلة في حقيقتها لا تعتبر تدوينا بالمعنى الفني، والذي بمقتضاه يقوم الباحث بنفسه بنقل المعلومات وتدوينها من المراجع، وانها هو تجميع للمعلومات عن طريق التصوير الضوئي الذي أصبح متوفرا[3].

وهذه الوسيلة أصبحت الأكثر شيوعا وانتشارا بين الباحثين، حيث يلجؤون إلى نسخ المصادر والمراجع المرتبطة بموضوع البحث بواسطة آلة التصوير ربحا للوقت ولكونها لا تكلف كثيرا من الناحية المادية، ولكون الباحث لا يعمد لنسخ المصدر أو المرجع كاملا، بل يقتصر الأمر على الجانب الذي يهمه في موضوع بحثه.

وتكمن أهمية هذه الوسيلة في أنها توفر على الباحث الوقت والجهد الذي يبذله في تدوين المعلومات التي تهمه بيده، كما أنها تمكنه من الاطلاع على مختلف المصادر والمراجع والبحوث والوثائق والأحكام القضائية وغيرها من المعلومات المرتبطة بالبحث[4].

وعلى الرغم من سهولة هذه الطريقة في التجميع، إلا أنها تعتبر غير دقيقة وتؤدي إلى صعوبة سيطرة الباحث على المعلومات والبيانات المتاحة لديه، لأنه في الغالب يقرأها قراءة سطحية، أما التدوين وفقا للطرق السابقة فإنه تتيح له كتابة المعلومات والبيانات وتصنيفها مما يؤدي بطبيعة الحال إلى المامه بجمعيها، فضلا عن ذلك فإن التدوين وفقا لأسلوب التصوير لا تتوافر فيه الدقة الكافية، إذ أنه يصعب معه فصل الأفكار عن بعضها البعض، وهذا ما يشكل خطورة كبيرة يجب على الباحث الانتباه إليه عبر هذه التقنية[5].

على أنه يمكن استخدام هذه الوسيلة في التدوين والتجميع عندما يتعلق الأمر ببحث أو كتاب كامل يتناول موضوع البحث، ففي هذه الحالة يكون تصويره والاحتفاظ به أجدى من تدوينه، مع ضرورة تقسيم موضوعاته على جزئيات الخطة.

1- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص146.
2- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص110.
3- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص211.
4- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص108.
5- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص ص211، 201.

ونظرا لخطورة النتائج التي تترتب على حدوث مثل هذه المشاكل من خلال الاعتماد على أساليب التدوين الحديث (الآلي) للمعلومات من المصادر والمراجع مغامرة غير آمنة العواقب، لذلك فإنه من الصواب أن يجمع الباحث بين طريقي التدوين اليدوي والآلي، وهذا لأنهما يتكاملان معا للحفاظ على جهد الباحث وضبطه في مساره الصحيح[1].

تلك كانت أهم الطرق والأساليب سواء التقليدية أو الحديثة التي يلجأ إليها الباحثون لتدوين المعلومات والبيانات التي تتعلق بموضوع البحث، والتي تمثل المقدمة الرئيسية للشروع في كتابة البحث، فضلا عن ذلك فإن عملية التدوين هي التي تحيط الباحث علما بحدود دراسته ورسم خطة بحثه النهائية، لذا كان الأحرى على كل باحث أن يعد العدة لهذه المرحلة ويوليها بالغ الاهتمام حتى يستطيع أن ينتقل بموضوع بحثه إلى المرحلة الموالية من مراحل البحث العلمي.

1- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص203.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس اللجنة العلمية
لقسم الحقوق
المجلس العلمي

المبحث الثالث:

مرحلة القراءة وتقسيم الموضوع

بعد مرحلة جمع المعلومات والبيانات من المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع البحث، تأتي مرحلة القراءة والمتمثلة في قراءة وفحص ما تحويه هذه الوثائق العلمية من أجل تقسيم الموضوع، وبعد الانتهاء من قراءة المصادر والمراجع التي بحوزته تتكون في ذهن الباحث فكرة عامة عن الموضوع، مما يسهل عليه تقسيمه ووضع خطة أولية له، وهو ما يطلق عليها بمرحلة تقسيم الموضوع، وعليه سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى مرحلة القراءة في المطلب الأول، ثم مرحلة تقسيم الموضوع في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مرحلة القراءة

تعتبر المطالعة عنصر فعال من عناصر التقدم العلمي، ولها ارتباط وثيق بالمردود والانتاج في جميع المجالات، وهذا لأن الانسان المعاصر بات يطلب مردودا معينا مقابل الجهد المبذول في القراءة[1]، لذا تعد مرحلة القراءة من أهم مراحل البحث العلمي، وهذا لأن الباحث من خلالها يمكنه استيعاب موضوع بحثه، فينتقي له المعلومات المفيدة من المصادر والمراجع الموجودة لديه، وبالتالي فإن هذه القراءة يجب أن تستكمل بالنقد للمعلومات والبيانات التي يجمعها الباحث بنفسه، وعليه سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم القراءة في الفرع الأول، ثم شروط قواعدها وأهدافها في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مفهوم القراءة

يجب على كل باحث أن يقوم بقراءة كل مرجع قبل الشروع في عملية التدوين، وهذا لأن عملية القراءة والتأمل والفهم والاستيعاب هي عملية بالغة الأهمية في البحوث العلمية وخصوصا القانونية، وتساعد الباحث للوصول إلى حقائق علمية دقيقة وواضحة، غير أن القراءة المطلوبة هي تلك القراءة المنهجية الرامية إلى تدوين محكم ومنظم للمعلومات، وعليه سيتم في هذا الفرع توضيح المقصود بالقراءة وأنواعها.

أولا: المقصود بالقراءة

يقصد بالقراءة هي عمليات الاطلاع والفهم لكافة الأفكار والحقائق التي تتعلق بالموضوع محل الدراسة والبحث، وتأمل وتحليل هذه المعلومات والأفكار والحقائق عقليا وفكريا، حتى يتولد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع[2]، مما يجعله مسيطرا عليه مستوعبا لكل أسراه وحقائقه، متعمقا في فهمه، قادرا على استنتاج الفرضيات والأفكار والنظريات منها[3].

ثانيا: أنواع القراءة

تتم قراءة المصادر والمراجع المتعلق بموضوع البحث عبر ثلاث مراحل، والمتمثلة في أنواع القراءة الثلاثة وهي:

1-القراءة السريعة الكاشفة:

وهو ما يطلق عليها أيضا بالقراءة الشكلية، وتتم هذه القراءة بكيفية سريعة للتعرف على المواضيع التي لها صلة بالدراسة، وذلك بأخذ نظرة كلية خاطفة على الموضوع، عن طريق تصفح فهارس المواضيع، والاطلاع على مقدمات الوثائق والخاتمة وقائمة المراجع المستعملة في إعدادها[1].

1- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص61.
2- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص62.
3- فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص26.

وتنقسم هذه القراءة إلى مرحلتين[2]:

أ-القراءة المعنونة (قراءة العناوين):

ويقصد بها قراءة عناوين مصادر المعلومات، كعناوين الكتب والدوريات والأبحاث والتقارير والأحكام القضائية والتشريعات، والهدف من هذه القراءة هو الوقوف على أهم المصادر والمراجع التي يتوقع الباحث علاقتها بموضوع بحثه.

ب-القراءة الفهرسية:

وهذا النوع من القراءة ينتقل فيه الباحث الى تفحص فهارس المصادر والمراجع التي اختارها من خلال قراءة عناوينها الأساسية والفرعية، وتكمن أهمية هذه المرحلة من مراحل القراءة السريعة الكاشفة، في أنها تمكن الباحث من الوقوف على محتويات تلك المصادر والمراجع والقيام بتقييمها وفائدتها على موضوع بحثه، فهناك بعض عناوين الكتب تدل على أنها ترتبط بالبحث محل الدراسة، ولكن من خلال القراءة الفهرسية لمحتوياتها يجد الباحث أنها ليست كذلك والعكس صحيح.

بعد اطلاع الباحث على المصادر والمراجع المختلفة عن طريق القراءة السريعة الكاشفة، يحدد ذات القيمة العلمية منها والأكثر فائدة في دراسة موضوع بحثه.

2-القراءة العادية:

يتمركز هذا النوع من القراءة حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة والاستطلاعية، حيث يستخلص فيها الباحث بعمق وهدوء الأفكار والحقائق والمعلومات ويقوم بتدوينها في البطاقات أو الملفات[3] أو جهاز الحاسوب للاستفادة منها في عمليات الاقتباس مراعاة لأصول وقواعد البحث العلمي.

وهناك من يطلق على هذا النوع بالقراءة التمهيدية، ويقصد بها المطالعة الشاملة أو العامة للمادة العلمية الموجودة في المصادر والمراجع التي تم الاستقرار عليها جراء القراءة السريعة، بحيث يتكون لدى الباحث انطباعا محددا ورؤية سليمة بشأن هذه المادة سواء من حيث الكم أو الكيف من منظور أهميتها وفائدتها لموضوع البحث[4].

3-القراءة المعمقة:

بعد الانتهاء من المرحلتين السابقتين من مراحل القراءة تأتي المرحلة الأخيرة والهامة والمتمثلة في القراءة المعمقة، ويطلق عليها أيضا القراءة المركزة والمتأنية والمستوعبة والدقيقة، وتتركز هذه القراءة حول الوثائق أو المعلومات ذات القيمة الممتازة المتعلقة بموضوع البحث، والتفكير في توظيفها لحل الاشكالية، ولابد في كل قراءة من التفكير والتأمل في المادة العلمية المقروءة وكيفية الاستفادة منها لصالح الدراسة بعد فهمها وتقويمها، لبناء الفرضيات وتقسيم وتبويب البحث[5].

1- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص64.
2- عمار عباس الحسيني، مرجع سابق، ص140.
3- فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص ص28، 29.
4- عمار عباس الحسيني، مرجع سابق، ص141.
5- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص ص64، 65.

الفرع الثاني: شروط القراءة وأهدافها

بعد معرفة المقصود بالقراءة وهي الاطلاع الشامل لكافة الأفكار والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث، وذكر أنواعها الثلاثة بكل تفصيل والمتمثلة في القراءة السريعة الكاشفة والقراءة العادية وأخيرا القراءة المعمقة والمركزة، سيتم في هذا الفرع التطرق إلى شروط وقواعد القراءة التي لابد منها على الباحث أن يتقيد بها عند البحث، ثم توضيح أهداف هذه القراءة.

أولا: شروط وقواعد القراءة

لكي تكون قراءة المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع البحث سليمة وناجحة، يجب على الباحث مراعاة مجموعة من الشروط والقواعد والمتمثلة في[1]:

1-أن تكون القراءة واسعة وشاملة لكافة المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع البحث.

2-الذكاء والقدرة على تقييم المصادر والمراجع، فعلى الباحث أن يبدأ بقراءة أحدث الوثائق العلمية الرائدة في مجال التخصص، ثم ينتقل الى الأقدم فالأقدم وهكذا....

3-تنظيم القراءة في أوقات النشاط الذهني، والتي أثبتت التجارب أنها ناجحة وهي أوقات ساعات الصباح وساعات ما بعد النوم والراحة، حيث أن عملية الاستيعاب والتحصيل تكون مضمونة النتائج.

4-اختيار الأماكن المريحة الهادئة للقراءة المتأنية والمتعمقة.

5-أن تتم القراءة من طرف الباحث وهو في كامل قواه الصحية والنفسية.

6-ترك فترات للتأمل والتفكير ما بين مراحل القراءة المختلفة.

7-الانتباه والتركيز أثناء عملية القراءة.

8-يجب على الباحث الابتعاد عن عملية القراءة وتركها خلال فترة الأزمات الصحية والنفسية والاجتماعية.

ثانيا: أهداف القراءة

تهدف القراءة إلى تحقيق مجموعة من المميزات التي تساعد الباحث على استخراج الأفكار والمعلومات التي يراها ضرورية في اعداد بحثه، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية[2]:

1-التعمق في فهم الموضوع والسيطرة على كامل جوانبه.

2-اكتساب الأسلوب العلمي والمنهجي.

3-القدرة على اعداد خطة لموضوع البحث.

4-الثروة اللغوية الفنية المتخصصة.

5-اكتساب الباحث للشجاعة الأدبية.

6-اكتساب نظام تحليلي متخصص للمعلومات، وقوي ومناسب لاحتياجات البحث.

1- ينظر: صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص63.

2- ينظر: رؤوف بوسعدية، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة سطيف 2، السنة الجامعية 2016/2015، ص20.

المطلب الثاني: مرحلة تقسيم الموضوع

بعد الانتهاء من مرحلة القراءة والأهداف المرجوة منها في خدمة البحث العلمي، تأتي مرحلة أخرى مهمة من المراحل الضرورية في إعداد البحوث والمتمثلة في مرحلة تقسيم الموضوع والتي يقوم الباحث على أساسها بوضع خطة أولية لبحثه بعدما تكونت في ذهنه فكرة عامة عن الموضوع، وعليه سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم تقسيم الموضوع في الفرع الأول، ثم مشتملات خطة البحث في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مفهوم تقسيم الموضوع

تقسيم الموضوع أمر منطقي حتى يستقيم للباحث أن يتناول الجوانب المتعددة لمشكلة البحث، ويجب أن يخضع هذا التقسيم على أساس منطقي بحيث يؤدي كل جزء دوره في نطاق الكل، أي يجب أن يكون بينهما علاقة بحيث يكمل كل منهما الآخر، وسيتم في هذا الفرع توضيح المقصود بتقسيم الموضوع، وكذا الضوابط والشروط التي يخضع لها هذا التقسيم، ثم أنواعه وأخيرا معايير تقسيم الموضوع.

أولا: المقصود بتقسيم الموضوع (تقسيم البحث)

يقصد بتقسيم الموضوع هو القيام بتفتيته وتقسيمه حسب المشكلة المحددة في البحث، ثم ترتيب هذه الأجزاء الناتجة وفق منهج محدد في صورة مشكلات وموضوعات فرعية وجزئية متسلسلة منطقيا، بحيث يشكل التقسيم والتبويب هيكلة بناء البحث، ثم اعطاء كل جزء وقسم عنوانه حسب تبويبه[1].

والخطة هي تصميم البحث وهيكل البناء الذي يقوم عليه العمل العلمي، أو هي المشروع الهندسي لأجزاء البحث، تهدف إلى ترتيب الأفكار والبيانات المحصلة، وذلك بصفة منتظمة ومتسلسلة ومرتبطة مع بعضها البعض، وذلك بالتمييز بين المسائل الهامة والثانوية والفرعية التي تتضمنها هذه البيانات والمعلومات، وتعتبر الخطة هي الخطوة الأولى الدالة على امكانيات الباحث ومؤهلاته العلمية لمجابهة الموضوع والابداع فيه[2].

ثانيا: ضوابط تقسيم البحث

يخضع تقسيم البحث لمجموعة من الشروط والضوابط التي يجب على الباحث التقيد بها حتى يكون تقسيمه سليما وفي اطار محكم للموضوع، وتتمثل هذه الضوابط في:

1-الالتزام بالاطار الشكلي في التقسيم: بحيث يكون التقسيم تنازلي يبدأ من الأوسع نطاقا الى الأضيق، أي يبدأ ببحث المشكلة الأكبر بتقسيمها الى الأقل فالأقل وهكذا، وكمثال على ذلك (باب- فصل- مبحث- مطلب- فرع- أولا-1 ....الخ)[3].

2-توازن تقسيمات البحث: أي أن تكون الخطة متوازنة، والأفضل اعتمادها على التقسيم الثنائي (بابين، فصلين، مبحثين.....)، إلا أنه أحيانا قد يعتمد التقسيم الثلاثي تماشيا مع طبيعة الموضوع، كما يستحسن أن يكون هناك توازن بين المباحث والمطالب[4].

1- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص65.

2- فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص29.

3-جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص87.

4- رؤوف بوسعدية، مرجع سابق، ص24.

3-مرونة الخطة: ينبغي دائما أن تكون الخطة مرنة قابلة للتعديل، لهذا من النادر أن يعتمد الباحث على خطة جامدة غير متغيرة طيلة فترة إعداد بحثه[1].

4-تحاشي التكرار والتداخل والاختلاط، بحيث يتجنب الباحث تكرار الخطة، وذلك بتفادي تكرار العناوين الموجودة في الكتب العامة، وإن تطلب البحث بعض ذلك فيجب أن يكون التكرار وظيفيا لا يؤثر على عناوين الخطة[2].

5-ارتباط التقسيم بالتسلسل المنطقي للبحث: ويعني بهذا ضرورة ألا تكون جزئيات البحث منعزلة عن بعضها البعض، بل يجب أن تكون مترابطة في سلسلة واحدة بحيث كل جزئية تكمل الأخرى فيصبح البحث مثل اللوحة الفنية التي يجب أن تتناسق ألوانها وتتكامل حتى تعبر عن هدفها وغايتها التي أرادها الرسام[3].

6-انضباط العناوين ودلالتها على المحتوى: وهو أمر لابد منه في موضوع الرسالة بصفة عامة، ويصدق على العناوين الفرعية للبحث، فيجب أن يدل العنوان على محتواه، لأنه كلما كان العنوان محددا وشاملا كان ذلك أسهل للباحث وأفيد للقارئ[4].

7-يجب أن تكون الخطة شاملة لكافة عناصر الموضوع، بالإضافة إلى وضوحها وبساطتها، من خلال ابتعاد الباحث عن التقسيمات المعقدة وتداخل الأفكار وتضاربها[5].

ثالثا: أنواع تقسيمات البحث

تقسيم البحث إما أن يكون ثنائيا، أي يقسم البحث الى قسمين أو بابين أو فصلين، حسب الأحوال، وإما أن يتخذ التقسيم شكلا متعددا كالتقسيم الثلاثي وغيره، وهو ما سيتم توضيحه كالآتي[6]:

1-التقسيم الثاني: وهو أفضل التقسيمات على الاطلاق، لأن الباحث من خلاله يجد فيه سهولة التحكم في بحثه، ويقوم هذا التقسيم على أساس ثنائي، وقد يقسم إلى جزئين أما أن يكونا متقابلين أو متكاملين، ففي الصورة الأولى يتناول الباحث مشكلته في اطار قسمين متقابلين، أي يمثلان اتجاهان مختلفان في بحث المشكلة، ومن دراسة هذا التقابل بين الرأيين يخلص الباحث الى نتائج محددة، ويفيد هذ التقسيم في دراسة الأنظمة المقارنة المختلفة، أما الصورة الثانية المبنية على التكامل، فيتم في هذا التقسيم ارتباط كل جزء بالآخر، أي كلاهما يكمل الآخر، أو قد يكون كلاهما مقدمة للآخر.

2-التقسيم المتعدد: وفي هذا النوع يقسم البحث الى أقسام متعددة أكثر من اثنين، فقد يكون التقسيم ثلاثي أو أكثر من ذلك حسب مقتضيات البحث، والأفضل أن يتجنب هذا التقسيم إلا للضرورة، لأنه تقسيم معقد ولا يستطيع الباحث من خلاله التحكم في موضوع بحثه.

رابعا: معايير تقسيم الموضوع (البحث)

هناك معايير يجب على الباحث مراعاتها عند تقسيمه للبحث، وهذه المعايير هي المعيار العلمي، والمعيار المنهجي، والمعيار المنطقي، ومعيار المرونة والتي سيتم توضيحها كما يلي[1]:

1- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص75.
2- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص65.
3- جابر جاد نصار، مرجع سابق، 88.
4- المرجع نفسه، ص90.
5- فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص34.
6- ينظر: جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص ص82-86.

1-المعيار العلمي: والمقصود به أن يتماشى التقسيم مع منهجية المادة العلمية التي ينتمي اليها البحث، فإن كان البحث مثلا متخصص في جغرافيا الطبيعية، فيكون البدء بالموقع والحدود ثم البحث في جيولوجيا المنطقة حسب الترتيب الجغرافي، وإن كان البحث في مجال الحقوق، فيكون مثلا البدء بتعريف القانون بشكل عام، ثم التطرق الى موضوع البحث حول مفهوم جريمة الاختطاف، ثم أسبابها، وكذا أركانها وغيرها من العناصر المتعلقة بها، وهكذا يتم تقسيم الموضوعات حسب المعيار العلمي.

2-المعيار المنهجي: لكل منهج بناؤه الخاص ومجالات تطبيقه، فإن كان الموضوع يتعلق بالتاريخ فيجب تطبيق المنهج التاريخي بكل خطواته، وإن كان البحث دراسة مقارنة بين نظام وآخر من الأنظمة المختلفة فيجب تطبيق المنهج المقارن، وهكذا .....، ؟أي أن المعيار المنهجي في التقسيم يخضع للدراسة التي سيعتمد عليها موضوع البحث.

3-المعيار المنطقي: حتى يكون العمل الفكري صحيحا ومقبولا، فإن تقسيم البحث وفقا لهذا المعيار يجب أن يأخذ بالحسبان تسلسل أجزاءه وأقسامه وفروعه تبعا لنوع الاستدلال المأخوذ به في البحث، وأخطر ما يمكن أن يتعرض له البحث العلمي هو الوقوع في التناقض، أو مخالفته للشروط المنطقية لصحة التفكير.

4-معيار المرونة: تقسيم البحث يجب أن يكون مرنا، وهذا لأن تطور المعارف والعلوم والأبحاث قد يستدعي إجراء تغييرات وتعديلات على موضوع البحث وأجزاءه، فيحتاج تخطيطه إلى قدر من المرونة بحيث يمكن الإضافة أو الحذف فيه بما يتناسب مع المستجدات.

الفرع الثاني: مشتملات خطة البحث

يشتمل البحث العلمي على مكونات وعناصر أساسية تشكل في مجموعها الشكل الهندسي لموضوع البحث، وهذه العناصر تتمحور عادة حول عنوان البحث، مقدمة، والعرض أي متن وجوهر الموضوع، وأخيرا الخاتمة، اضافة الى الملاحق والفهارس، وهذه العناصر سيتم توضيحها في النقاط التالية.

أولا: عنوان البحث

تكتسي العناوين وخاصة العنوان الرئيسي للبحث أهمية خاصة وبالغة باعتباره يعكس صورة البحث في شموليته، كما أن سيكون اسم له، ويتعين على الباحث عند اختيار العناوين بصفة عامة أن تكون دالة على محتوى ومضمون البحث ودالة على عناصره ومكوناته الفرعية والجزئية، ويشترط في العناوين الوضوح والبساطة والاختصار[2].

كما يتعين على الباحث التقيد والالتزام بمجموعة من الشروط عند صياغة العنوان منها[3]:

1- أن يكون العنوان دالا على محتواه، فلا يجوز أن يكون دعائيا أو صحفيا هدفة اثارة القارئ دون اعطاء فكرة عن الموضوع.

2-يجب على الباحث تجنب قدر الامكان العناوين المركبة لما تؤدي إليه من التباس وغموض.

3-يجب أن يكون العنوان واضحا ومختصرا وشاملا وجامعا لكافة أجزاء موضوع البحث.

4-أن يواكب عنوان البحث تطورات الحياة المتجددة.

1- ينظر: صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص ص66-68.

2- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص148.

3- المرجع نفسه، ص ص148، 149.

ثانيا: مقدمة البحث

تعتبر المقدمة عماد البحث، تكفي قراءتها الاحاطة بمضمون البحث وادراك قيمته العلمية، انها جزء أساسي منه، تمهد للموضوع وتلخصه بإعطاء فكرة مركزة عن كل جوانبه وحيثياته، كما أنها تعكس الصورة العامة لمختلف أفكار البحث، فالمقدمة هي مطلع الرسالة وواجهتها الأولى، فلا بد أن تبدأ قوية متسلسلة الأفكار، واضحة الأسلوب متماسكة المعاني[1].

ورغم أن المقدمة تُعَد أول ما يصادف القارئ بعد العنوان، إلا أنها غالبا ما تكون آخر ما ينجزه أو يكتبه الباحث.

ويفترض في المقدمة أن تكون ذات صلة وثيقة بموضوع البحث، لأنها تعتبر البداية الحقيقة له، وأن تحرر في أسلوب علمي متين بحيث تكسب اهتمام القارئ، كما ينبغي أن تكون توضيحا لأفكار البحث وإعطاء صورة مصغرة عنه بذكر التقسيمات الأساسية لأجزائه وترتيبها ترتيبا منطقيا يتذوقه القارئ من خلال استعراضه لها[2].

وتتكون مقدمة البحث من عدة عناصر لابد منها تتمثل في:

1-التعريف بالموضوع: والمقصود به وضع مفهوم عام حول موضوع البحث، ثم تحديد عناصره وجوهره ومضمونه.

2-أهمية الموضوع: يشير فيها الباحث الى قيمة البحث، ويبرز فيها أهمية الموضوع العلمية والعملية.

3-أسباب اختيار الموضوع: يبين الباحث الأسباب والدواعي التي أدت إلى الاهتمام بهذا الموضوع بالذات أو بجانب من جوانبه[3]، وأسباب الاختيار هذه قد تكون أسباب ذاتية، أو موضوعية.

4-**اشكالية الموضوع:** لعل أهم شيء في المقدمة هو طرح الإشكالية بشكل جيد ومباشر، وعادة ما تصاغ الإشكالية بطريقة السؤال والذي هو جوهر الموضوع وهي مدار البحث كله، لذلك يجب الضبط السؤال جيدا ويصاغ بدقة كبيرة، ولا بأس إذا أتبع ببعض الأسئلة الأخرى المكملة[4]، وهذه الأسئلة تتم الإجابة عنها من خلال مضمون البحث وخاتمته.

5-**أهداف الموضوع(البحث):** يبرز الباحث من خلال البحث والدراسة الأهداف التي يريد الوصول إليها في معالجته للموضوع.

6-**الصعوبات:** يشير الباحث الى أهم العراقيل والمشاكل التي اعترضته عند اعداده لبحثه، وغالبا ما تتمثل في نقص المراجع أو ندرتها، وقد تكون في بعض الأحيان كثرتها، اضافة إلى التنقل والبحث عنها في المكتبات العامة أو الخاصة[5].

7-الدراسات السابقة: يستعرض الباحث فيها مجمل الأعمال العلمية السابقة حول موضوع البحث، ويبين الاضافات الجديدة التي سيضيفها في بحثه، بالرغم من أن الموضوع توجد حوله بعض الدراسات السابقة.

8-**منهج الدراسة:** يتعين على الباحث تحديد المنهج أو المناهج التي سلكها في معالجة الموضوع، وأكثر المناهج المعتمدة في مجال العلوم القانونية هي المنهج التحليلي، والوصفي والمقارن، وبدرجة أقل المنهج التاريخي.

9-خطة البحث: وهي تتويجا لعناصر المقدمة حيث يعلن الباحث عن التصميم الذي اعتمده في بحثه، وذلك من خلال تقسيم الموضوع الى فصول ومباحث ومطالب حسب طبيعة وحجم البحث، وهذه العملية لا تعد تكرارا للفهرس الذي يوضع في آخر البحث.

1- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص189.

2- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص190

3- أحمد طالب، مرجع سابق، ص81.

4- بلخير سديد، منهجية البحث العلمي وأصالتها عند المسلمين، دار الخلدونية، الجزائر، 2013، ص84.

5- عز الدين شريفي، مرجع سابق، ص22.

ثالثا: العرض (متن الموضوع):

يشكل صلب الموضوع العمود الفقري للبحث، وهو الجزء الأكبر والحيوي فيه، لأنه يشتمل على المادة العلمية الأساسية للموضوع، ويحتوي على كافة العناصر الرئيسية للبحث من أبواب وفصول ومباحث ومطالب وغيرها، التي تحلل وتناقش مختلف الأفكار والحقائق والعلوم التي يرتكز عليها البحث.

وصلب الموضوع هو نتاج عمل مضني قام به الباحث طيلة فترة إعداد وانجاز هذا البحث قصد إخراجه في شكل بحث علمي جيد ومتكامل من حيث الشكل والمضمون[1]، ويتضمن المتن ما يلي:

1-كل ما ورد في فهرس البحث متسلسلا ومطابقا له من بعد تنفيذه.

2-تنفيذ كافة مقومات كتابة البحث العلمي (التقيد بقواعد الإقتباس، قواعد اسناد وتوثيق الهوامش، الأمانة العلمية، وغيرها...).

3-كافة العمليات المتعلقة بحل الإشكالية.

رابعا: خاتمة البحث

تكتسي الخاتمة أهمية بالغة بالنسبة لمكونات البحث العلمي، وهي آخر نقطة في مسار عملية البحث، وهي عبارة عن عرض يلخص فيها الباحث النتائج المتوصل اليها في الدراسة، وهي ثمرة جهده وخلاصة للبحث من حيث النتائج والحقائق العلمية، وليست تلخيصا له، كما أنه يقدم فيها اقتراحات وتوصيات التي يرى ضرورة الأخذ بها[2].

وتشتمل خاتمة البحث على ما يلي[3]:

1-ملخص مركز للبحث ويكون مختصر.

2-النتائج الدقيقة المتوصل اليها في البحث.

3-الاقتراحات أو التوصيات وتكون بإعطاء أراء شخصية أو تقديم وجهة نظر حول الموضوع، أو تكون باقتراح أفكار لسد بعض الثغرات الموجودة في الموضوع، أو تعديل بعض نصوص المواد التي لا تساير الأحداث والتطورات المستجدة.

فالخاتمة يجب أن تعبر عن رؤية خاصة للباحث حول الموضوع، وهي درة البحث يجب أن تتضمن توصياته ونتائجه، فهذه الأخيرة هي لا شك المساهمة الأصيلة والاضافة العلمية التي تنسب للباحث بلا مزاحمة أو منافسة، انها الدليل الواضح الملموس على قيمة البحث والدراسة، ليس هذا فحسب بل هي المرآة الحقيقية لمستوى الباحث ومقدار فهمه للمادة العلمية التي يعرضها على القراء، وهي أيضا آخر ما يلامس نظر القراء فلا بد من إحكامها فكرا، وأسلوبا، وصياغة، وترتيبا، حتى يكون الانطباع الأخير ذا أثر بالغ في نفس القارئ[4].

خامسا: الملاحق

الملاحق تأتي بعد الخاتمة وقبل قائمة المصادر والمراجع، وهو كل ما يضاف إلى البحث العلمي مما يساعد على المزيد من فهمه وتوضيحه وشرح وتفسير بعضه، مما لا يمكن إضافته إلى المقدمة والمتن والخاتمة لطوله، أو عدم انسجامه مع النص، كالوثائق

1- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص153.
2- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص91.
3- فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص32.
4- يوسف المرعشلي، ص190

القانونية، أو غيرها من العينات، والصور والخرائط، والاحصائيات والبيانات، ونصوص الاتفاقيات والمعاهدات، والمقابلات الشخصية... الخ[1]، وهذه الملاحق ترقم متسلسلة وتكون الاحالة إليها في الهوامش، وفي مختلف أجزاء البحث.

وهذه الملاحق ليست حاسمة في موضوع البحث، إذ تعتبر مجرد سجل إداري للبحث، أو أرشيف لوثائقه. ومن خصائص الملحق أنه[2]:

1-تكميلي ومساعد لما يشكل فهمه وتفسيره في موضوع البحث.

2-أن يكون طويلا لا يمكن ادراجه في المتن أو الهوامش.

سادسا: قائمة المصادر والمراجع

تأتي قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث كإدراك لكل المعلومات (الببليوغرافيا) المكتسبة، ومن الأمانة العلمية كتابة إلا المراجع الرئيسية والفرعية التي استخدمها الباحث فعلا، والمشار إليها في كل أجزاء البحث، ومن المستحسن أن ترتب المصادر أولا، ثم تليها المراجع ثانية[3]، ويمكن أن تقسم إلى قسمين، القسم الأول يخصص للمراجع باللغة العربية، والقسم الثاني يتناول المراجع باللغة الأجنبية.

وتشتمل هذه القائمة على أسماء جميع المصادر والمراجع التي استعان بها الباحث في دراسته على اختلاف أنواعها، كتب مطبوعة كانت أو مخطوطة، مجلات ودوريات علمية محكمة، رسائل جامعية، مداخلات الملتقيات، النصوص القانونية، المنشورات والوثائق، المعاهدات والاتفاقيات الدولية، المواقع الالكترونية وغيرها، ويفضل افراد كل نوع من هذه المصادر والمراجع ضمن مجموعة مستقلة وهو الرأي الغالب، بينما يفضل البعض الآخر دمجها كليا وفق الترتيب الألفبائي[4].

يتم ترتيب المصادر والمراجع المستعملة فيما بينها وذلك باتباع إحدى الطرق التالية[5]:

1-الترتيب على أساس سنة النشر (الترتيب التاريخي):

يكون هذا الترتيب بطريقة تسلسلية من أقدم مرجع إلى أحدث مرجع، ويظهر عيب هذه الطريقة في كون بعض المراجع لا تحتوي على سنة النشر، أو أن بعض المراجع لها نفس سنة النشر، وبالتالي تكون صعوبة في ترتيبها.

2-الترتيب على أساس القيمة العلمية:

يتم هذا الترتيب على أساس البدء بالمراجع التي لها قيمة علمية أكبر إلى المراجع التي لها قيمة علمية أقل، ويظهر عيب هذه الطريقة أيضا في صعوبة التمييز بين القيمة العلمية للمراجع، باعتبار أن هذا المرجع قليل القيمة العلمية في نظر هذا الباحث، فيعتبر ذو قيمة علمية كبيرة بالنسبة لباحثين آخرين وهكذا...، فهذا المعيار صعب التطبيق في ترتيب المراجع.

1- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص124.
2- فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص32.
3- أحمد طالب، مرجع سابق، ص87.
4- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص199.
5- فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص ص57، 58.

3-الترتيب على أساس الحروف الأبجدية أو الهجائية (الترتيب الألفبائي):

يكون هذا الترتيب بالنظر إلى الحرف الأول الذي يبدأ به لقب المؤلف، أو عنوان المؤلف، وغيرها...، حتى يسهل الباحث إلى ترتيب كل المصادر والمراجع، وهذا التصنيف يشمل الكتب والمقالات والبحوث العلمية وغيرها سواء كانت باللغة العربية أو لغة أجنبية، وينصح باستعمال هذه الطريقة، وهي الأكثر اتباعا في اعداد قائمة المصادر والمراجع.

وهذا الترتيب لقائمة المصادر والمراجع على أساس الحروف الأبجدية يقوم على ثلاث أنظمة وهي[1]:

أ-إما أن يكون الترتيب على حسب أسماء المؤلفين.

ب-أو يكون الترتيب حسب أسماء الكتب.

ج-أو يكون الترتيب حسب الموضوعات

والنظام المفضل للترتيب المتعارف عليه هو الترتيب الذي يكون حسب أسماء المؤلفين لعدة أسباب منها:

1-انسجامه مع ذكر المصادر والمراجع في داخل البحث، لأنها تبدأ هناك بذكر المؤلف أولا.

2-امكانية تعدد مصادر ومراجع المؤلف الواحد، فلا يتكرر ذكر اسمه، وتجمع جميع كتبه بالترتيب بذكر اسمه مرة واحدة.

وترتب المصادر والمراجع داخل المجموعة التي تنتمي اليها بالترتيب الهجائي للحروف حسب اسم المؤلف، دون اعتبار لأداة التعريف (ال)، ويكون ترتيب معلومات المؤلف كالآتي[2]:

-اسم المؤلف، عنوان المؤلف، الجزء -إذا وجد-، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة، تاريخ النشر أو سنة النشر.

سابعا: الفهارس

تتعدد أشكال فهارس البحث، ويقصد بها جداول الأسماء أو المواضيع مرتبة ترتيبا ألفبائي[3]، وهذه الفهارس تخصصها بعض الأبحاث ذات الحجم الكبير، فهي تعتبر كإدة مساعدة، ومنها فهارس الأماكن، وفهارس الأعلام، وفهارس المصطلحات وغيرها...، وإن كانت هذه العملية تبدوا شاقة، الا أنها تميز البحث بالجدية، كما تيسر الاطلاع والفحص السريع للمحتوى، وجميع المهتمين بالأبحاث الأكاديمية الجادة يعيرون اهتماما خاصا لهذه الفهارس النوعية المتميزة، قصد إثراء أبحاثهم ورسائلهم العلمية.

والهدف الأساسي من هذه الفهارس هو ارشاد القارئ إلى ما يتضمنه البحث ومكانه فيه بكل سهولة ويسر، وبطريقة عملية منظمة.

ومن أهم هذه الفهارس فهرس الموضوعات أو المحتويات، والتي تساعد القارئ أو الباحث على تحديد المضامين الفكرية، أو الأجزاء التي تتعلق باهتمامه[4]، وهو يشتمل على جميع عناوين البحث الرئيسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث (أبواب، فصول، مباحث، مطالب وغيرها....)، فيكتب عنوان الموضوع ورقم الصفحة التي يوجد فيها[5]، ويوضع رقم الصفحات على يسار الصفحة، ومن المفضل وضع العناوين الرئيسية في وسط الصفحة لإبرازها.

1- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص199.

2-أحمد طالب، مرجع سابق، ص87.

3- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص87.

4- أحمد طالب، مرجع سابق، ص89.

5- عز الدين شريفي، مرجع سابق، ص25.

ويفضل البعض وضع فهرس الموضوعات في أول البحث، ليكون القارئ على علم بمحتوياته قبل الدخول في قراءته، بينما يفضل البعض الآخر وضعه في آخر البحث، وهو المتعارف عليه لدى الباحثين.

وهناك نوع آخر من الفهارس يطلق عليها بالفهارس المتخصصة والتي ينبغي وضعها في بعض البحوث العلمي، وهي تساعد القارئ أو الباحث على استخراج معلوماته بسهولة وسرعة، ويعود تقدير هذه الفهارس لموضوع البحث، فمثلا البحث النحوي يحتاج لذكر فهرس الأدوات والمواضيع النحوية، والبحث التاريخي يحتاج لوضع فهرس الأمكنة والأزمنة والأيام والتواريخ المشهورة، والبحث الفقهي الواسع يحتاج إلى فهرس يكشف عن المسائل الفقهية بسهولة، وكذلك البحث القانوني يحتاج في بعض الأحيان فهرس يوضح ويشرح المصطلحات القانونية، والبحث الببليوغرافي الغني بذكر الكتب والرسائل يحتاج الى فهرس بأسماء الكتب والرسائل على ترتيب حروف المعجم ....وهكذا فطبيعة كل نوع من البحوث المتخصصة تفرض فهرسا معينا لا تتطلبه البحوث الأخرى[1].

1- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص200.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس اللجنة العلمية
لقسم الحقوق
جامعة الوادي
المجلس العلمي

الفصل الثالث:

انجاز البحث العلمي (قواعد تحرير البحث العلمي)

بعد كل المراحل السابقة تأتي المرحلة الأخيرة والنهائية وهي مرحلة صياغة وكتابة البحث العلمي في صورته النهائية، وهذه العملية تتضمن أهدافا معينة ومحددة، وتتكون من مجموعة من الضوابط التي يجب على الباحث احترامها والالتزام بها أثناء هذه المرحلة.

كما تحكم أيضا عملية كتابة وتحرير البحث العلمي جملة من القواعد والمبادئ العلمية والمنهجية والمنطقية تقود وترشد الباحث إلى الطريقة العلمية والمنهجية الصحيحة التي توصله في نهاية الأمر إلى تحقيق أهداف تحرير وصياغة نتائج بحثه العلمي، وإخراجه إلى حيز الوجود، ووضعه بين يدي قارئه، وعليه سيتم في هذا الفصل التطرق الى كتابة البحث العلمي في المبحث الأول، ثم الى قواعد الاسناد والتوثيق في الهامش في المبحث الثاني، وأخير الاخراج النهائي للبحث في المبحث الثالث.

المبحث الأول:

كتابة البحث العلمي

تمثل مرحلة الكتابة أهمية كبيرة بالنسبة للباحث، فمن خلالها يصل الى صورته النهائية بهيئة متكاملة ومتماسكة بين مختلف جوانبه، ويعكس مدى قدرة الباحث في تخزين المعلومات وتنظيمها، وكذا طريقته في التحليل والتفسير والمناقشة، وتخضع كتابة البحث لقواعد علمية صارمة يجب على الباحث الالتزام بها، وهو ما سيتم توضيحه في هذا المبحث، بالتطرق الى مفهوم كتبة البحث العلمي في المطلب الأول، ثم مقومات البحث العلمي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مفهوم كتابة البحث العلمي

بما أن مرحلة الكتابة تعتبر من المراحل المهمة في انجاز واعداد البحوث العلمية، فسيتم التطرق في هذا المطلب إلى المقصود بالكتابة وشروطها في الفرع الأول، ثم إبراز الأهداف الحقيقية لكتابة البحوث من خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول: المقصود بالكتابة وشروطها

سيتم في هذا الفرع توضيح المقصود بكتابة البحث العلمي، ثم ذكر شروط الكتابة المتفق عليها في تحرير البحوث العلمية.

أولا: المقصود بعملية كتابة البحث العلمي

تتجسد عملية كتابة البحث العلمي من خلال صياغة وتحرير موضوع الدراسة والبحث ونتائجه وفقا لقواعد وأساليب وإجراءات علمية منهجية منظمة ودقيقة[1]، وإخراجه وإعلامه بصور وأساليب واضحة وجيدة للقارئ، بهدف اقناعه بمضمون البحث العلمي المعد والمنجز.

فالكتابة تعكس مدى قدرة الباحث في التعامل مع الكم الهائل من المعلومات الموجودة لديه المقتبسة من مختلف المصادر والمراجع، وكيفية صياغتها صياغة جيدة وفق أفكار متسلسلة وبأسلوب علمي منهجي دقيق ومنظم، وكذا قدرته على تحليل وتفسير المادة العلمية واستخراج النتائج المرجوة من هذا البحث العلمي.

1- بلخير سديد، مرجع سابق، ص77.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي
رئيس اللجنة العلمية
المجلس العلمي

ثانيا: شروط وقواعد كتابة البحث العلمي

يتعين على الباحث عند كتابة وتحرير البحث العلمي أن يتقيد بالشروط والقواعد المعروفة والمتفق عليها، ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي :[1]

1-يستحسن أن يتبع الباحث خطوات البحث أي من حيث ترتيب العناوين، كأن يبدأ الكتابة بالباب الأول قبل الثاني، والفصل الأول قبل الثاني من الباب الأول، وهكذا.....

2-يجب الكتابة على وجه واحد من الورقة، والأفضل الكتابة في صفحة جديدة عند بداية كل تقسيم جديد (مثلا باب، فصل، مبحث....)، والعودة إلى بداية السطر عند كل فكرة جديدة.

3-يتعين على الباحث احترام قواعد الكتابة من خلال علامات الترقيم (الفواصل والنقط والشرطة، والأقواس الهلالية والأقواس المزدوجة وغيرها الكثير من علامات..).

4-استخدام اللغة العلمية المتوافقة مع تخصص البحث وفق قواعد اللغة، والتأكد من خلو البحث من الأخطاء اللغوية، مع تلافي التكرار والحشو والاطناب والتناقض في الصياغة.

5-حسن تنظيم المعلومات والأفكار العلمية والتنسيق بين أجزاء وفقرات البحث، وكذا اتباع نظام واحد في طريقة العرض وطرق التوثيق والاقتباس.

6-تدعيم الأفكار بالأدلة والبراهين المناسبة.

7-يتعين على الباحث كتابة الهوامش أول بأول كاملة، مع الحرص على صحة ووضع تسجيل البيانات التي لا يكتشف خطأها بالمراجعة البسيطة أي أسماء المؤلفين، وطريقة كتابتها، وأرقام الصفحات والأجزاء، ودور النشر، ورقط الطبعة وسنوات النشر.

8-يتعين على الباحث ترقيم الصفحات ترقيما واحدا ومستمرا ومتتاليا من بداية البحث إلى نهايته.

9-الأفضل للباحث أن يكتب العناوين الرئيسية في منتصف الصفحة، والعناوين الفرعية على الجانب الأيمن من الصفحة، ويفضل أن يكون العنوان مستقلا لوحده على السطر،كما أن الترتيب والتقسيم المناسبين للعناوين يساعد على وضوح الأفكار وتسلسلها.

الفرع الثاني: أهداف كتابة البحث العلمي

تستهدف عملية كتابة وصياغة البحث العلمي عدة أهداف علمية ومنهجية، والتي سيتم التطرق إلى أهمها في هذا الفرع والمتمثلة في: اعلان واعلام نتائج البحث العلمي، وكذا عرض واعلان أراء وأفكار الباحث الشخصية، وأخير استنباط واكتشاف النظريات والقوانين العلمية، وسيتم توضيحها في ما يلي:

أولا: إعلان وإعلام نتائج البحث العلمي

إن الهدف الأساسي والجوهري من عملية صياغة وكتابة البحث العلمي هو إعلام القارئ بطريقة علمية ومنهجية دقيقة ومنظمة عن مجهودات وكيفيات إعداد البحث وإنجازه، وإعلان النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث، وذلك عن طريق تمكين الغير من الاطلاع على مختلف الأفكار المتوصل إليها عبر مختلف مراحل إعداد البحث.[1]

1- ينظر: احميدوش مدني، مرجع سابق، ص ص157، 158.
- بلخير سديد، مرجع سابق، ص78.

فكتابة وصياغة البحث العلمي، لا تستهدف التشويق وتحقيق الاشباع والمتعة الفنية والأدبية والجمالية والأخلاقية لدى القارئ كما تفعل القصص والروايات والمسرحيات والمقالات الأدبية، بل تستهدف هذه الكتابة الإعلام العلمي عن جهود ونتائج البحث العلمي التي قام بها الباحث وأنجزها[2].

ثانيا: عرض وإعلان أراء وأفكار الباحث الشخصية

تستهدف مرحلة الكتابة أيضا هدف علمي ذو فائدة كبيرة والمتمثل في اعلان أراء وأفكار الباحث مدعمة بالأسانيد والحجج المنطقية والعلمية وفق ضوابط منهجية مضبوطة ودقيقة وواضحة، وذلك من أجل ابراز شخصية الباحث وخلقه، وكذا ابداعه العلمي الجديد في الموضوع محل الدراسة[3].

ثالثا: استنباط وأكتشاف النظريات والقوانين العلمية

وذلك عن طريق الملاحظة العلمية ووضع الفرضيات المختلفة ودراستها وتحليلها وتقييمها، من أجل استخراج نظريات أو قوانين علمية حول موضوع الدراسة وإعلانها[4].

المطلب الثاني: مقومات كتابة البحث العلمي

من أجل كتابة البحث العلمي وصياغته صياغة علمية دقيقة وسليمة، وبأسلوب علمي ممتاز بغرض تحقيق أهدافه، لابد من توفره على مقومات عند كتابته، والتي يجب على الباحث احترامها والالتزام بها.

ومن أهم مقومات كتابة البحث العلمي تحديد المنهج المعتمد في الدراسة، والأسلوب العلمي الجيد والتي سيتم عرضها في الفرع الأول، بالإضافة إلى احترام قواعد الاقتباس والأمانة العلمية والتي سيتم توضيحها من خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول: تحديد المنهج والأسلوب في كتابة البحث العلمي

يعد تحديد المنهج عاملا جوهريا في كتابة وتحرير البحث العلمي، ووسيلة لإضفاء الوضوح والموضوعية على عملية الصياغة، أما الأسلوب فالباحث يكون حرا في اختياره وفق ميوله أثناء عملية الكتابة، لأن أسلوب الباحثين يختلف من باحث إلى آخر حسب تكوين وثقافة كل واحد، غير أنه يتعين على الكل الالتزام بقواعد ومبادئ وأصول الكتابة المعروفة في هذا الاطار مما يجعل سلس وواضح وسهل القراءة وقابل للفهم والاستيعاب، وعليه سيتم من خلال هذا الفرع التطرق إلى تحديد المنهج المعتمد، وكذا اختيار الأسلوب المناسب للكتابة في النقاط التالية.

أولا: تحديد منهج البحث العلمي المعتمد في الدراسة

من المقومات الجوهرية والأساسية لكتابة وصياغة البحث العلمي بصورة جيدة وعلمية، تطبيق منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي، والالتزام بمبادئها وأدواتها بدقة وصرامة حتى يصل ببحثه العلمي الى النتائج الصحيحة بطريقة منتظمة، دقيقة وواضحة، فالمنهج المعتمد يعتبر العمود الفقري في تصميم البحوث وتحديد اطار الدراسة.

1- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص89.

2- ياسين جبيري، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، دار الحامد، ط1، 2017، ص91.

3- فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص38.

4- ياسين جبيري، مرجع سابق، ص92.

وعليه يعد اعتماد منهج أو أكثر عملية ضرورية من طرف الباحث لإنجاز بحث علمي جيد، مما سيوصله لا محال إلى نتائج علمية ناجحة وموفقة.

فطبيعة الموضوع تستلزم من الباحث اختيار المنهج المناسب أو المناهج في بحثه، وتتمثل أهم المناهج المستعملة في كتابة البحوث في المنهج الاستدلالي، المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، المنهج التاريخي، المنهج المقارن، وغيرها.....، فاعتماد منهج أو أكثر من هذه المناهج المذكورة على سبيل المثال يساعد الباحث على ضبط مختلف جوانب الموضوع واستجلاء مختلف الحقائق العلمية المرتبطة بدقة ونظام[1].

وعليه بتطبيق منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي من طرف الباحث بكل دقة وصرامة يؤدي الى اكتساب عملية الكتابة والتحرير في البحوث العلمية لمزايا الدقة والوضوح والموضوعية، وفي ترتيب وتوضيح الأفكار والمعلومات المتعلقة بالموضوع، ويوفر ضمانات السير المتناسق والمنظم في صياغة وتحرير البحث عبر أجزائه المختلفة.

ثانيا: الأسلوب في كتابة البحث العلمي

الأسلوب في صياغة وتحرير البحوث العلمية له مفهوم أوسع من المفهوم اللغوي للأسلوب في النظرية الأدبية، حيث يتضمن مدلول الأسلوب هنا العديد من العناصر والخصائص حتى يكون أسلوبا علميا مفيدا ودالا وواضحا، فالأسلوب المطلوب هو الأسلوب البسيط الواضح الدقيق الخالي من التعقيد، فهو كما يذكر المثل: "بمثابة الوتر الدقيق الذي يستعمله الصائغ في جمع اللآلئ ليجعل منها عقدا ثمينا منظما"[2].

فمن خلال هذا التصور الجمالي الرائع، يمكننا استشفاف مسألة ضرورة مراعاة التسلسل الفكري داخل السياق، حتى يكتسب الأسلوب شكلا منظما طبيعيا ومنطقيا، مما يستلزم في أغلب الأحيان استبعاد جميع المواد المسببة للحشو والاستطراد.

ولكل باحث يمتاز بأسلوب خاص به، وهذا من فضل الله على البشر، إذ على الرغم من أننا جميعا نستخدم نفس الكلمات والعبارات والتراكيب اللغوية، إلا أن لكل منا أسلوبه الخاص، ومفاتيح الكتابة تميزه عن غيره مثلها في اختلافها كاختلاف بصمات أصابع البشر[3].

ومن المعروف أنه من مقومات الأسلوب الجيد في كتابة البحث العلمي، هو استخدام لغة واضحة دقيقة ومعبرة وطيعة، بعيدة عن التنميق والتحيز، ولذلك يجب انتقاء المفردات السهلة والعبارات البسيطة بكل دقة لأنها أدعى لفهم القراء وأولى لإيضاح المعنى، مع اجتناب التعابير والالفاظ الغامضة وغير المألوفة، التي تعوق تدفق الأفكار وتسلسلها داخل السياق[4].

وفي مجال البحوث القانونية يتعين على الباحث أن يستعمل لغة قانونية سليمة ودقيقة، مبتعدا عن اللغة الشعرية أو الأدبية الرنانة، متفاديا التكرار والغموض، فإذا أتم شرح نقطة معينة شرحا وافيا في مكان معين فلا يجوز له إعادة شرحها مرة ثانية في موضع آخر غير أساسي. ويجب عليه أيضا تفادي طول الجمل والثغرات في تركيبها، والأخطاء اللغوية الشائعة.

وعليه أن يستعمل اللغة القانونية العامة، وأيضا اللغة القانونية الأكثر تخصصا في الفرع القانوني، بمعنى أن يستعمل المصطلحات القانونية في مكانها، فلا يخلط مثلا بين العريضة والطلب والالتماس، ولا بين الفسخ والبطلان[1].

1- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص ص146، 147.

2- أحمد طالب، مرجع سابق، ص67.

3- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص219.

4- أحمد طالب، مرجع سابق، ص69.

فالأسلوب السهل البسيط في الكتابة يحتاج من الباحث جهدا كبيرا، وإن أكثر الأساليب مشقة على الباحث هو السهل الممتنع، وهو أسلوب رشيق في عباراته سهل في كلماته تستعذبه الأفهام والعقول ولكن يصعب عليا تقليده[2].

ولكي يكون أسلوب كتابة البحث العلمي واضحا يجب أن يتوفر على الشروط التالية[3]:

1-أن يكون التعبير في الحدود التي تبين الأفكار المقصودة، كأن يكون موجزا وهادفا ودالا.

2-البعد عن الألفاظ والكلمات غير المألوفة أو المطروقة في محيط عمل الباحث، واختيار الكلمات المعروفة التي هي أقرب للفهم.

3-البعد عن الاسهاب والتزيد في المعنى وتكرار الأفكار، وهي عيوب تلحق بأسلوب الباحث.

4-التسلسل والترابط في عملية الانتقال بين الكلمات والجمل والفقرات والأفكار والأجزاء بين فروع موضوع البحث.

5-تجنب المبالغة والشدة في النقد غير البناء للآخرين، والمبالغة في الاعتداد بالنفس مدحا كتجنب ألفاظ وضمائر المدح، مثل أنا، قولنا، رأي وغيرها.....

6-البساطة والوضوح والدقة في عرض الأفكار والمعلومات، والابتعاد عن كافة مظاهر التعقيد والابهام والغموض والاستطراد.

الفرع الثاني: الاقتباس والأمانة العلمية

تعتبر عملية الاقتباس وكذا الأمانة العلمية من مقومات كتابة البحوث العلمية الناجحة، فمن دونها لا يستطيع أي باحث النجاح وتحقيق الهدف المنشود من البحث العلمي، وعليه سيتم التطرق إلى الاقتباس أولا، ثم الأمانة العلمية ثانيا.

أولا: الاقتباس

تعد عملية الاقتباس ظاهرة صحية، وهو عمل تميزت به الأبحاث في عصرنا الحاضر، فبواسطة الاقتباس يستطيع الباحث أن يدمج أفكار وأراء الآخرين في بحثه مشيرا إلى أصحابها والأماكن التي اقتبس منها، فالأبحاث العلمية تعتمد على بعضها البعض، والاستعانة بأفكار الآخرين وتجاربهم وكتاباتهم تغني عملية البحث، وعليه سيم التطرق إلى تعريف الاقتباس، ثم قواعده وضوابطه، وكذا أنواعه في النقاط التالية.

1-تعريف الاقتباس:

الاقتباس اصطلاحا له معنيان، معنى في العرف اللغوي العام حيث يطلق فيه على كل كلام ضمنه صاحبه كلاما آخرا لغيره، وفي البحوث الأكاديمية العلمية يسمى الاستشهاد إما لتوكيد فكرة، أو نقدها، أو نقضها[4].

ويقصد بالاقتباس اثبات الدليل من المصادر والمراجع المعتمد عليها، والموثوق بمؤلفيها، وهو تضمين الباحث كلامه من كلام غيره، أي الاستشهاد بما قاله غيره لتدعيم موقفه وحجته، أو لإظهار وجهة نظر مخالفة لرأيه، مع الاشارة الى المصدر والاعتراف لصاحب الفكرة بفضله، وذكر المصدر في الهامش هو التوثيق للهوامش[5].

1- رقية سكيل، مرجع سابق، ص25.

2- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص220.

3- ينظر: فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص ص39، 40.

- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص ص220-224.

4- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص159.

5- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص74.

فالاقتباس يعتبر جزء مهم من البحث العلمي، ذلك أن الباحث مهما علا شأنه من الناحية العلمية فإنه لا يستطيع الاستغناء عن خبرات وتجارب الآخرين، فالباحث يقتبس أفكار وأراء الآخرين، كما قد يقتبس نصوصا تشريعية أو قضائية، ويكون الهدف من الاقتباس هو تدعيم وتأسيس الفرضيات والأراء العلمية، أو بهدف نقدها أو تأصيلها وتحليلها وتفيهها، أو بهدف توضيح أراء وأفكار ومعتقدات الآخرين بخصوص الموضوع محل الدراسة[1].

2-ضوابط الاقتباس:

حتى تكون عملية الاقتباس سليمة في البحوث العلمية، لابد من التقيد بالضوابط التالية[2]:

أ-الدقة التامة في فهم الآراء والأفكار المراد اقتباسها، والعناية الكاملة أثناء عملية نقل المعلومات وتجنب الأخطاء.

ب-عدم التسليم بالآراء والحجج إلا بعد الفحص والتثبت.

ج-عدم الإكثار من الاقتباس حتى لا تختفي شخصية الباحث.

د-إذا استدعى الاقتباس اضافة كلمة أو جملة للشرح أو التفسير داخل نص مقتبس حرفيا، فإنها توضع بين معكوفتين [ ].

ه- أن يكون الاقتباس من المرجع أو المصدر الأصلي، فلا يجوز الاقتباس من الاقتباس لأنه يمكن أن يكون الاقتباس الأول قد تم بكيفية غير دقيقة، أو لم يكن أمينا، ويقبل الوسيط استثناء في حالة تعذر الحصول على المرجع الأصلي ويكتب نقلا عن فلان.

و-يفضل الاقتباسات القصيرة، حتى يكون هناك تأكيد على أهمية الجزء المقتبس في تدعيم أو نقد الفكرة التي يناقشها الباحث.

ز-يجب أن تكون هناك موضوعية في الاقتباس، بحيث لا يقتصر الاقتباس والشواهد على الكتابات التي تؤيد رأي الباحث، ويهمل كتابات الآخرين الذين يملكون وجهات نظر مغايرة مما قد يؤدي إلى تضليل القارئ[3].

3-أنواع الاقتباس:

يصنف الاقتباس من المراجع إلى نوعين، الاقتباس الحرفي ويطلق عليه الاقتباس المباشر، والاقتباس غير الحرفي ويطلق عليه بالاقتباس غير المباشر أو اقتباس المضمون أو الاقتباس التلخيصي، والاقتباس بنوعيه يتعين أن يكون نقل المعلومات مباشرة من المرجع أو المصدر الأصلي، وعليه سيتم توضيح هذين النوعين من الاقتباس كالآتي:

أ-الاقتباس الحرفي أو المباشر: ويقصد بالاقتباس الحرفي أو المباشر هو النقل الحرفي للكلام كما هو مدون في الأصل، ويلجأ إليه الباحث عندما يخشى حدوث لبس في حال صياغة أفكار الكاتب بأسلوبه الخاص، أو أن لهذا الأخير أسلوبا بليغا تصعب مجاراته[4].

ففي هذا الاقتباس يتعين على الباحث أن يتوخى الأمانة العلمية في نقل المعلومات من المصدر أو المرجع، كما يجب مراعاة الاختصار فيه بحيث لا يتجاوز ستة(6) أسطر، وأن يوضع النص المقتبس بين مزدوجين وينسب لصاحبه.

وقد يكون الاقتباس متقطعا، أي أنه يشمل جملا مأخوذة من مقاطع مختلفة، ففي هذا الاقتباس يجب وضع ثلاثة نقاط أو أكثر كدليل على الحذف (...)[1].

1- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص ص159، 160.
2- بلخير سديد، مرجع سابق، ص79.
3- فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص ص40، 41.
4- رقية سكيل، مرجع سابق، ص31.

ب-الاقتباس غير الحرفي أو غير المباشر:

ويطلق عليه، أيضا بالاقتباس التلخيصي، وهو الذي يقوم فيه الباحث بتلخيص مضمون الفكرة أو الرأي الذي يريد الاستشهاد به بأسلوبه الخاص بجوهر الفكرة ومعناه، وذلك بكيفية متناسقة مع ما يسعى الباحث إلى تأكيده أو نفيه، فالاقتباس غير المباشر يتناول الفكرة دون أخذ الكلمات نفسها كما وردت في النص الأصلي، أي أن الباحث يصوغ الفكرة المقتبسة بأسلوبه الخاص، وقد يلجأ الباحث هنا إلى أحد الأسلوبين وهما:

-تلخيص الفكرة المقتبسة.

-اعادة صياغة الجملة أو الفقرة الأصلية بلغة الباحث وبكلمات مختلفة عن النص المقتبس منه[2].

وهذا النوع من الاقتباس يرجع إليه الباحث عادة في حال تجاوز الاقتباس صفحة كاملة من المرجع، وعليه يجب في الاقتباس التلخيصي الحرص على أمرين وهما[3]:

-**الأمر الأول:** أن يطابق المعنى الذي توصل إليه الباحث قصد المؤلف بحيث لا ينسب إليه شيئا يخالف رأيه.

-**الأمر الثاني:** أن يشار في الهامش إلى صاحب الرأي، حتى يتمكن القارئ من الرجوع إليه.

ففي الاقتباس غير الحرفي لا يوضع النص المقتبس بين قوسين ولكن ينسب أيضا لصاحبه في الهامش.

ونشير إلى أن معظم الباحثين يلجؤون إلى استعمال الاقتباس من لغات أجنبية عن طريق الترجمة، وهي تلك التي تجمع بين النقيضين أي الترجمة النصية (الحرفية) والترجمة الموضوعية، أي الجمع بين الشكل والموضوع أو المضمون.

وفي هذا الاطار يستحسن على الباحث ألا يقطع استرسال القارئ بإيراد اقتباس بلغة أجنبية في وسط المتن، بل يستحسن كتابته في الهامش عند الضرورة على أن لا يطيل في الاقتباس[4].

ثانيا: الأمانة العلمية

تعتبر الأمانة العلمية من مقومات كتابة البحث العلمي، وأساس الأمانة أن لا ينسب الباحث لنفسه ما ليس له، والتمسك بالموضوعية والنزاهة.

فالبحث مسؤولية تتطلب من الباحث الأمانة العلمية، وهي التزام نقل النصوص كما هي من مضانها بدون زيادة أو نقصان أو تحريف أو تبديل في نصوصها أو معانيها، والتجرد في فهمها وتوثيقها بنسبتها إلى أصحابها، ومن أجل هذا فإن تدوين المصادر والتعليقات في الرسائل والبحث العلمية أمر جوهري في تقديرها، وإن الإهمال أو الإخلال به يعتبر خدشا في أمانة الباحث، وعيبا في البحث لا يمكن التغاضي عنه أو التهاون به[5].

فالأمانة العلمية تقتضي اسناد المعلومات التي أخذها الباحث من مختلف المصادر إلى أصحابها الأصليين في الهامش، حيث يوضع عند نهاية كل اقتباس رقم تسلسلي يشير إليه في الهامش مع ذكر كل المعلومات المتعلقة بالوثيقة العلمية.

1- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص74.

2- فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص ص41، 42.

3- رقية سكيل، مرجع سابق، ص31.

4- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص162.

5- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص77.

وحتى تتحقق الأمانة العلمية في البحوث يجب أن تكون هناك بعض الضوابط والمتمثلة في[1]:

1-دقة فهم آراء وأفكار الآخرين.

2-دقة نقل المعلومات من المصادر والمراجع ونسبتها الى أصحابها.

3-الرجوع الى المصادر الأصلية للتأكد من دقة نقل المراجع.

4-التفريق الدائم بين الأفكار الشخصية والأفكار المسبقة.

فالأمانة العلمية تعتبر صفة لا مناص من توفرها لنجاح البحث العلمي، فالباحث الذي يفتقر لهذه الصفة يهوى به الى قاع الفشل وينأى به مسافات شاسعة عن أي نجاح، فالأمانة تعد عماد البحث العلمي وركنه الركين، ولن يستطيع الباحث أن يضيف شيئا جديدا إذا ما استحل سرقة أفكار غيره من الباحثين.

وفي حقيقة الأمر ليؤسف أشد الأسف على انتشار هذه الظاهرة وشيوعها بصور مختلفة، فقد تجد الكثير من أشباه الباحثين ينقل صفحات عديدة من المعلومات دون أن يشير إلى أصل المصدر الذي أخذ منه أو ينسبها لصاحبها، وهو أمر يخالف أبسط القواعد العلمية في كتابة البحوث العلمية[2].

اضافة إلى الأمانة العلمية التي تعتبر من أهم مقومات البحث العلمي، لابد من بروز شخصية الباحث من خلال ابداء آراءه الشخصية وعدم اعتماده كليا على أفكار وآراء غيره من الباحثين بأخذها حقيقة مسلم بها لا تقبل النقاش حتى وإن كان صاحبها عالم أو كاتب مشهور، فعلى الباحث أن يذكر مختلف الآراء المطروحة حول الموضوع، وأن يقوم بالتعليق عليها وتحليلها وشرحها، أو انتقادها إذا استدعى الأمر ذلك، بشرط أن يلتزم بالموضوعية فلا يحذف أي دليل أو حجة أو نظرية بمجرد أنها لا تتفق مع رأيه أو مذهبه[3]، وهذه الشخصية القوية للباحث تضفي على عمله نوعا من التميز والخصوصية والأصالة والابداع.

والإبداع العلمي والتجديد هما أيضا من مقومات كتابة البحث العلمي، فالإبداع يقصد به الاتيان بشيء جديد لا يوجد له شبيه، وأما التجديد فهو على العموم الاتيان بما ليس شائعا أو مألوفا، وقد يكون التجديد ابتكارا، أو قد يكون اعادة نظر في المواضيع والأساليب الرائجة بإدخال تعديلات عليها بحيث تبدو للعيان مبتكرة أو مستجدة[4].

ويكون الإبداع العلمي بما يلي[5]:

-اكتشاف حقائق جديدة غير معروفة سابقا في صورة فرضية أو نظرية، أو قانون علمي.

-اكتشاف أدلة جديدة لحقائق علمية كانت بحاجة إليها.

-تركيب موضوع جديد، أو انشاء صياغة جديدة.

1- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص79.
2- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص ص56، 57.
3- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص ص81، 82.
4- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص80.
5- المرجع نفسه، ص80.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس اللجنة العلمية
لقسم الحقوق
جامعة الوادي
المجلس العلمي

المبحث الثاني:

قواعد الاسناد والتوثيق في الهامش

التوثيق والاسناد لمختلف المصادر والمراجع في الهامش يعتبر أمانة من الباحث، وهو دلالة على دقة البحث وأصالته وجودته، وعملية تهميش المصادر والمراجع المختلفة تختلف باختلاف طبيعتها، كالكتب والنصوص القانونية والمقالات والرسائل الجامعية وغيرها.....، كما تختلف عملية التهميش كذلك باختلاف عدد الاقتباسات من مصدر أو مرجع واحد، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى طريقة توثيق الكتب والمؤلفات في المطلب الأول، ثم طريقة توثيق المصادر والمراجع الأخرى المختلفة من خلال المطلب الثاني.

المطلب الأول: طريقة توثيق الكتب والمؤلفات

الباحث الناجح المتصف بالأمانة العلمية هو الذي يقدم للقارئ جميع المعلومات الكاملة حول المؤلف الذي استعان به في بحثه، بحيث يستطيع أي باحث آخر أن يرجع إلى المؤلف الموثق حتى يستعين به في موضوعه إذا كان يدخل في مجال اهتمامه، وقد يذكر المؤلف أو الكتاب لأول مرة في الهامش وهو ما سيتم توضيح طريقة توثيقه في الفرع الأول، وقد يذكر عدة مرات في الهامش، وهو ما سيتم التطرق إلى طريقة توثيقة من خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول: المؤلف أو الكتاب الذي ورد أول مرة في الهامش

يتم توثيق الكتب بالطريقة التالية وفقا للتسلسل الآتي:

1-الإسم واللقب الكامل لصاحب المؤلف، وإذا كان للكتاب مؤلفان فيكتبان كاملان، وإذا كان للكتاب أكثر من مؤلفين، فيكتب اسم ولقب المؤلف الأول كاملا فقط ويتبعه بكلمة وآخرون، ويكتبهم كاملا عند توثيق الكتاب في قائمة المصدر والمراجع.

2-العنوان الكامل للكتاب.

3- الترجمة إذا كان كتاب مترجما يجب الإشارة إلى المترجم بعد عنوان الكتاب مباشرة.

4-رقم الجزء إذا كان الكتاب المقتبس منه فيه عدة أجزاء، فيجب تحديد رقم الجزء بالضبط.

5-دار النشر، وتأتي بعد العنوان والجزء مباشرة إن كان للكتاب أجزاء، فالإشارة إليها الزامي، وفي حالة عدم وجودها يفضل الإشارة إليها بهذه الكيفية (دون دار نشر) أو باختصار عن طريق الحروف (د.د.ن).

6-مكان النشر يأتي دائما مباشرة بعد دار النشر، وفي حالة عدم وجود مكان النشر يجب الاشارة إليه كذلك، ويكون بهذه الكيفية (دون مكان نشر، أو دون مكان)، أو باختصار عن طريق الحروف (د.م.ن).

7-الطبعة وتأتي بعد مكان النشر، وهناك من يضعها قبل دار النشر، ويستحسن أن تكون بعد مكان النشر، حيث يجب الاشارة إلى رقم الطبعة إذا كان للكتاب طبعات مختلفة، وإذا لم نجد رقم الطبعة فهذا يعني بصفة غير مباشر أنها الطبعة الأولى للكتاب، ولا داعي للإشارة في الهامش أنه لا توجد طبعة للكتاب[1].

8-الصفحة وهو آخر ما يشار إليها، وذلك بذكر رقم الصفحة أو الصفحات من الكتاب التي تم الاقتباس منها، فإذا كان الاقتباس من صفحة واحدة يكتفي بالرمز "ص"، وإذا شمل الاقتباس أكثر من صفحة على التوالي من الكتاب يستعمل الرمز "ص ص".

1- فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص44.

وتجدر الإشارة إلى أن الفصل بين هذه البيانات يكون بعلامة الفاصلة، وليس بالضرورة أن تحتوي كل الكتب على هذه البيانات السالفة الذكر، ففي حالة تخلف احداها ننتقل مباشرة إلى الموالية بكيفية متسلسلة على النحو الذي تم سابقا.

ونفس الأمر سابقا ينطبق في طريقة التوثيق على الكتاب المقتبس منه إذا كان باللغة الأجنبية.

***أمثلة توضيحية:**

- ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ج2، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1998، ص120.

-جمال غريسي، أحكام الزواج والطلاق، الدار الجزائرية، الجزائر، ط1، 2022، ص ص45، 46.

- محسن خليل، إبراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسية والقانون الدستوري، د.د.ن، د.م، د.ط،1988، ص80.

- إبراهيم أنيس، وآخرون، المعجم الوسيط، دار الفكر، د.م، ط2، د.ت.

- Mohamed Tahar Ben Saada, Le régime politique Algerian, E.N.A.L, Alger, 1992, p12.

الفرع الثاني: المؤلف أو الكتاب الذي ورد عدة مرات في الهامش

سيتم التطرق في هذا الفرع إلى طريقة توثيق الكتاب الذي ورد في الهامش لمرتين متتالتين أولا، ثم الكتاب الذي ورد في الهامش لمرتين غير متتالتين ثانيا، مع أمثلة توضيحية بخصوص ذلك.

أولا: الكتاب الذي ورد في الهامش لمرتين متتالتين

إذا ذكر الكتاب مرتين متتالتين في الهامش، أي لم يتوسطه مرجعا آخرا، ففي المرة الأولى نكتب جميع البيانات حوله كما ذكرنا سابق، وعند تكراره نستغني عن اسم ولقب المؤلف، ونكتفي بعبارة "المرجع نفسه" ويتم الإشارة إلى رقم الصفحة.

وإذا كان الكتاب المقتبس منه باللغة الأجنبية، ينبغي على الباحث أن يستعمل كلمة "IBID "، ثم علامة فاصلة، ثم رقم الصفحة أو الصفحات[1].

***أمثلة توضيحية:**

-المثال الأول:

1- عمار بوضياف، المرجع في المنازعات الإدارية، القسم الأول، الاطار النظري للمنازعات الإدارية، دار جسور، الجزائر، ط1، 2013، ص66.

2-المرجع نفسه، ص68.

-المثال الثاني:

1- Roger Perrot, institutions judiciaires, delta, 7 édition,1995,p44.

2-Ibid, p47.

1- فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص45.

أولا: الكتاب الذي ورد في الهامش لمرتين غير متتاليتين

إذا استعمل الباحث الكتاب مرتين غير متتاليتين، فهنا يجب التمييز بين هل للمؤلف مرجع واحد أو أكثر، فإذا كان له مرجع واحد فهنا لابد من ذكر اسم ولقب المؤلف ويتبع بعبارة "مرجع سابق"، ثم رقم الصفحة، وإذا كان للمؤلف له مرجعين أو أكثر، فيجب أن يذكر في الهامش اسم ولقب المؤلف، ثم عنوان الكتاب الذي اقتبس منه، حتى يعرف القارئ أي كتاب هو المقصود، ثم يستعمل عبارة "مرجع سابق"، ويوضح رقم الصفحة أو صفحات الاقتباس[1].

ونفس الأمر ينطبق في طريقة التوثيق الكتاب المقتبس منه الذي ورد في الهامش لمرتين غير متتاليتين إذا كان المرجع باللغة الأجنبية، فيكتب اسم وعنوان المؤلف، ثم يتبع بعبارة "Op, Cit"، ثم رقم الصفحة.

***أمثلة توضيحية:**

-**المثال الأول:** إذا كان للمؤلف كتاب واحد وورد لمرتين غير متتاليتين فيكون توثيقه كما يلي:

1- حسين طاهري، التنظيم القضائي الجزائري، دار هومة، الجزائر، د.ط، 2007، ص102.

2- بوبشير محند أمقران، النظام القضائي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 2007، ص.75

3-حسين طاهري، مرجع سابق، ص103.

-**المثال الثاني:** إذا كان للمؤلف كتابين (مرجعين) فما فوق وورد لمرتين غير متتاليتين فيكون توثيقه كما يلي:

1- عمار بوضياف، المرجع في المنازعات الإدارية، القسم الأول، الاطار النظري للمنازعات الإدارية، دار جسور، الجزائر، ط1، 2013، ص66.

2- محمد طيبة، الجديد في قانون الجنسية الجزائرية والمركز القانوني لمتعدد الجنسيات، دار هومة، الجزائر، ط1، 2006، ص9.

3- عمار بوضياف، النظام القضائي الجزائري، دار ريحانة، الجزائر، ط1، 2003، ص ص16، 17.

4- عمار بوضياف، المرجع في المنازعات الإدارية، مرجع سابق، ص72.

-**المثال الثالث:** إذا كان للمؤلف كتاب واحد باللغة الأجنبية وورد لمرتين غير متتاليتين فيكون توثيقه كما يلي:

1- Mohamed Tahar Ben Saada, Le régime politique Algerian, E.N.A.L, Alger, 1992, p12.

2- Roger Perrot, institutions judiciaires, delta, 7 édition,1995,p44.

3- Mohamed Tahar Ben Saada, Op, Cit, p15.

المطلب الثاني: طريقة توثيق المصادر والمراجع الأخرى المختلفة

توجد هناك أنواع أخرى من المصادر والمراجع غير الكتب يتم الاعتماد عليها في جمع المادة العلمية والاقتباس منها والمتمثلة في النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية والتقارير والرسائل الجامعية والبحوث العلمية وغيرها...، ولكل منها طريقة في توثيقها، ولقد قسمناها إلى مصادر ومراجع، فسيتم توضيح كيفية توثيق المصادر في الفرع الأول، ثم طريقة توثيق المراجع من خلال الفرع الثاني.

1- رقية سكيل، مرجع سابق، ص ص35، 36.

الفرع الأول: طريقة توثيق المصادر

تختلف طريقة توثيق المصادر في الهامش من مصدر إلى آخر، وذلك راجع لاختلاف المصادر عن بعضها، ولخصوصية كل مصدر، وعليه سيتم توضيح طريقة توثيق بعض المصادر الكثيرة الاستعمال في مجال الحقوق والعلوم الانسانية والمتمثلة في:

أولا: طريقة تهميش النصوص القانونية

يتم توثيق النصوص القانونية بالطريقة التالية وفقا للتسلسل الآتي:

1-تحديد نوع النص القانوني (قانون، مرسوم، أمر، قرار.....).

2-رقم النص القانوني.

3-تحديد تاريخ صدوره.

4-بيان مضمونه.

5-عدد الجريدة الرسمية التي صدر فيها.

6-تاريخ صدور الجريدة الرسمية.

***أمثلة توضيحية:**

1-الدستور:

- دستور 1963 الصادر بموجب إعلان 10 سبتمبر 1963، والموافق عليه في استفتاء شعبي يوم 8 سبتمبر 1963، الجريدة الرسمية عدد 64 سنة 1963.

2-الاتفاقيات الدولية

- إتفاقية المساعدة الفنية المتمثلة في مجال الأوقاف (قرض ومنحة) الموقعة بين الجمهورية الجزائرية والبنك الإسلامي للتنمية بتاريخ 2000/11/06 ببيروت، الذي من خلالها رئيس الجمهورية الجزائرية أبدى موافقته بموجب المرسوم الرئاسي 07/01 المؤرخ في 2001/04/26، الجريدة الرسمية عدد 45، سنة 2001.

3-القوانين:

- القانون العضوي رقم 11/04 المؤرخ في 6 سبتمبر 2004م المتضمن القانون الأساسي للقضاء، الجريدة الرسمية عدد 57 سنة 2004.

- القانون رقم 23/06 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 المعدل والمتمم والمتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية عدد 84 لسنة 2006.

4-الأوامر:

- الأمر رقم 03/06 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية عدد 46 سنة 2006.

5-المراسيم:

- مرسوم رئاسي رقم 18/89 المؤرخ في 28 فيفري 1989 المتضمن الدستور الجزائري، الجريدة الرسمية عدد 9 سنة 1989.

- المرسوم الرئاسي رقم 18/89 المؤرخ في 28 فيفري 1989 المتضمن الدستور الجزائري، الجريدة الرسمية عدد 9 سنة 1989.

- المرسوم التنفيذي رقم 303/05 المؤرخ 20 أوت 2005 المتضمن تنظيم المدرسة العليا للقضاء وكيفيات سيرها وشروط الالتحاق بها، الجريدة الرسمية عدد 58 سنة 2005.

- المرسوم التشريعي رقم 05/92 المؤرخ في 14 أكتوبر 1992م المعدل والمتمم للقانون الأساسي للقضاء لسنة 1989، الجريدة الرسمية عدد77 سنة 1992.

6-القرارات:

- القرار الوزاري المؤرخ في 2000/07/08 المتضمن القواعد المطبقة لتنظيم المسابقة الوطنية لتوظيف الطلبة القضاة وسيرها، الجريدة الرسمية عدد45 سنة 2000.

ثانيا: طريقة تهميش الأحكام القضائية

لتوثيق الأحكام القضائية في الهامش نتبع الخطوات الآتية:

1-نوع الاجتهاد (حكم أو قرار).

2-رقم الحكم أو القرار.

3-تاريخ صدوره

4-تحديد الهيئة التي أصدرته.

5-تحديد مضمونه.

6-عدد المجلة القضائية، وتاريخ صدورها.

وهناك من يعتمد الطريقة التالية:

الدولة، الوزارة، نوع الاجتهاد (حكم أو قرار)، رقم الحكم أو القرار، تاريخ صدوره، تحديد الهيئة التي أصدرته، تحديد مضمونه، عدد المجلة القضائية، تاريخ صدورها[1].

***أمثلة توضيحية:**

- قرار رقم 50270 صادر بتاريخ 1988/11/07 عن المحكمة العليا، غرفة الأحوال الشخصية، (المتعلق بإسقاط الحضانة)، المجلة القضائية، العدد03، 1991، ص48.

- قرار رقم 511644 صادر بتاريخ 2009/09/16 عن المحكمة العليا، غرفة الأحوال الشخصية، (المتضمن اثبات الحضانة للمحضون)، مجلة المحكمة العليا، العدد01، 2010، ص228.

1- رقية سكيل، مرجع سابق، ص42.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس اللجنة العلمية
لقسم الحقوق
جامعة الوادي
المجلس العلمي

ثالثا: طريقة تهميش التقارير الصادرة عن المؤسسات

لتوثيق التقارير الصادرة عن الجهات الرسمية في الهامش نتبع الخطوات الآتية[1]:

المؤسسة، عنوان المقال أو الدراسة، الجهة المصدرة من المؤسسة، مكان وتاريخ النشر.

*مثال توضيحي:

-مكتب العمل الدولي، (75 مليون طفل يشتغلون دون الحد الأدنى للسن القانوني)، دراسة رقم 103 في سلسلة تقارير التنمية البشرية، جنيف، 2000.

رابعا: طريقة تهميش الوثائق الحكومية

لتوثيق الوثائق الحكومية في الهامش نتبع الخطوات الآتية[2]:

-الدولة، الوزارة (الإدارة)، عنوان الدراسة بين قوسين وتحتها سطر، اسم الناشر، مكان النشر، تاريخ النشر.

***مثال توضيحي:**

-الجزائر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (المقاييس العلمية والبيداغوجية للالتحاق بالجامعة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

خامسا: طريقة تهميش المقابلات الشخصية:

ينبغي على الباحث في طريقة توثيق المقابلة الشخصية في الهامش اتباع الخطوات التالية[3]:

1-مقابلة مع اسم ولقب الشخص.

2-الوظيفة والمؤهل.

3-الاشارة إلى المكان الذي تمت فيه المقابلة.

4-تاريخ وساعة إجراء المقابلة.

***مثال توضيحي:** -مقابلة مع الأستاذ علي بن محمد غريسي، موظف بمديرية التربية لولاية الوادي، في منزله بحي لصنام، يوم الاثنين 2013/03/11، على الساعة 19:30 مساءا.

1- رقية سكيل، مرجع سابق، ص39.
2- المرجع نفسه، ص39.
3- فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص55.

الفرع الثاني: طريقة توثيق المراجع

المراجع التي يعتمد عليها لجمع المادة العلمية في البحوث متعددة ومتنوعة، كالمقالات والبحوث العلمية والرسائل الجامعية وغيرها.....، وهذه المراجع تختلف في طريقة توثيقها في الهامش من نوع على آخر، وعليه سيتم التطرق إلى كيفية توثيق كل نوع من هذه المراجع في النقاط التالية.

أولا: طريقة تهميش الرسائل الجامعية

عند توثيق الرسائل الجامعية في الهامش يجب اتباع ما يلي[1]:

1-اسم ولقب الباحث، 2-عنوان البحث، 3-تحديد طبيعة البحث (ليسانس، ماستر، ماجستير، دكتوراه)، 4-اسم الكلية والجامعة، 5-السنة التي قدمت فيها، 6-رقم الصفحة أو الصفحات.

ونفس الأمر ينطبق على توثيق الرسائل الجامعية باللغة الأجنبية في الهامش.

***مثال توضيحي:**

-جمال غريسي، الضمانات الإدارية لحماية القاضي في النظام القضائي الإسلامي والتشريع الجزائري –دراسة مقارنة-، (أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص شريعة وقانون)، كلية العلوم الإسلامية، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2017/2016، ص102.

-سالمي لطيفة، قدري الهام، المركز القانوني لوسيط الجمهورية في الجزائر، (مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون اداري)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، 2021/2020، ص50.

ثانيا: طريقة تهميش المقالات

حتى يتم توثيق المقالات يجب ذكر البيانات التالية وفق التسلسل الآتي:

1-اسم ولقب صاحب المقال، 2-عنوان المقال بين قوسين، 3-اسم المجلة تحت سطر واضح، 4-الجهة المصدرة للمجلة، 5-مكان الصدور، 6-رقم عدد المجلة، 7-سنة النشر، 8-رقم الصفحة. ونفس الأمر ينطبق على توثيق المقالات باللغة الأجنبية في الهامش.

***مثال توضيحي:**

-جمال غريسي، (واقع الوقف وآفاق استثماره في الجزائر على ضوء قانون الأوقاف 10/91 المعدل والمتمم)، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، المجلد 5، العدد 3، ديسمبر 2021، ص15.

- ZOUAIMIA Rachid, (Ambivalence de l'entreprise publique en Algérie), Revue Algérienne des sciences juridiques économiques et politique, N°1, 1989, p154.

ثالثا: طريقة تهميش الملتقيات

وهي تلك التي تنظمها الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث والدراسات، ومختلف الهيئات من أجل مناقشة موضوع ما يطرح اشكالية أو عدة اشكاليات، وذلك عبر مداخلات يقوم بها أساتذة ومتخصصون وخبراء في الميدان، ويمكن للباحث أن يستفيد من هذه المداخلات في بحثه، وذلك باتباع الخطوات التالية في طريقة تهميشها[1]:

1- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص171.

1-اسم ولقب صاحب المداخلة، 2-عنوان المداخلة، 3-موضوع الملتقى أو اليوم الدراسي، 4-الهيئة أو الشخص المنظم له، مكان التنظيم، 5-تاريخ تنظيمه.

***مثال توضيحي:**

- جمال غريسي، ضوابط تعدد الزوجات بين مقاصد الشريعة الاسلامية وقانون الأسرة الجزائري، الملتقى الدولي التاسع حول قضايا الأسرة المسلمة المعاصرة في ضوء أصول ومقاصد الشريعة الإسلامية والتشريعات العربية، كلية العلوم الإسلامية – جامعة باتنة 1-، المنظم يومي 28/27 نوفمبر 2018 .

رابعا: طريقة تهميش المطبوعات الجامعية

يتم توثيق المطبوعات الجامعية في الهامش من خلال ذكر البيانات التالية[2]:

1-اسم ولقب الأستاذ المحاضر، 2-عنوان المطبوعة أو المحاضرة، 3-اسم المقياس، 4-تحديد المستوى الدراسي، 5-تحديد التخصص 6-اسم الكلية والجامعة أو المعهد، السنة الجامعية، رقم الصفحة أو الصفحات.

***مثال توضيحي:**

-جمال غريسي، محاضرات في مدخل للشريعة الإسلامية، موجهة لطلبة السنة أولى حقوق ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، 2021/2020، ص90.

خامسا: طريقة تهميش المواقع الالكترونية

حتى يتم توثيق المواقع الالكترونية في الهامش لابد أن الموقع رسمي معترف به، أي صادر عن جهة رسمية ، موقع وزارة، جامعة، معهد، منظمة، وغيرها.....، ويكون تهميشها كما يلي[3]:

1-الاسم الكامل لصاحب الموضوع، 2-عنوان الموضوع، 3-تاريخ النشر، 4-تاريخ وساعة الاطلاع على المعلومة، 5-الموقع أو العنوان الالكتروني. وهناك من يقدم الموقع الالكتروني ويكون مباشرة بعد عنوان الموضوع.

***مثال توضيحي:**

- خالد البورقادي، عمل أهل المدينة –مفهومه، حجيته، تطبيقاته- ، تاريخ الاطلاع: 2020/07/06، التاسعة صباحا، موقع منار الاسلام https://islamanar.com

1- رقية سكيل، مرجع سابق، ص41.

2- فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص53.

3- رؤوف بوسعدية، مرجع سابق، ص47.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الوادي كلية الحقوق والعلوم السياسية رئيس اللجنة العلمية لقسم الحقوق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الوادي كلية الحقوق والعلوم السياسية المجلس العلمي

المبحث الثالث:

الإخراج النهائي للبحث

يقتضي الإخراج النهائي للبحث تهيئته على صورته الأخيرة التي سوف يطبع عليها، وهذه العملية تتطلب من الباحث أن ينظم بحثه على شكل معين، فضلا عن ضرورة الالتزام عند طبعه بإجراءات وقواعد محددة، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث الى التنظيم النهائي للبحث في المطلب الأول، ثم طباعة البحث من خلال الفرع الثاني.

المطلب الأول: التنظيم النهائي للبحث

يحتاج البحث العلمي الجيد والناجح إلى اهتمام كبير ودقة تامة من طرف الباحث، وحتى يكون منظم لابد له من المراجعة الدقيقة بعد فترة من الراحة، وكذا الاهتمام بالتصميم النهائي له والمتمثل في الاخراج الشكلي، وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب الى عملية المراجعة وهي عملية مهمة ومفيدة للبحث تسبق مرحلة الطبع في الفرع الأول، ثم الإخراج الشكلي للبحث من خلال التصميم النهائي له الموافق للشروط المطلوبة والمرغوب فيها في الفرع الثاني.

الفرع الأول: عملية المراجعة

عند انتهاء الباحث من عملية التدوين والكتابة أو التحرير يتعين عليه القيام بمراجعة عامة للبحث، الأمر الذي يتطلب قراءة متأنية وهذا ما يمكنه من القاء نظرة عامة على كل تفاصيل وجزئيات البحث، مما سيمكنه من الوقوف على مختلف الأخطاء اللغوية والنحوية والاملائية والأسلوبية التي يتعين على الباحث تداركها وتصحيحها أثناء المراجعة، كما سيكتشف حالات التكرار في معالجة مشكلة واحدة أو عرض ذات الفكرة في موضعين، وسيكتشف كذلك عدة عيوب أخرى في البحث[1].

فعملية المراجعة البحث هي عبارة عن تنقيحه وتهذيبه، وبداية الإنتهاء منه ووضعه في الصورة المناسبة، وهذه المرحلة نجد أنها تأتي في أعقاب جهد متتابع وصبر طويل على معاناة البحث ومصاعبه الكثيرة، وطبق لحديث النبيء صلى الله عليه وسلم الذي قول فيه: ((إن النفوس إذا كلت عمت)) ، فليس غريبا أن يعتري الباحث شيء من الملل والكلل فترة اعداد بحثه، وعليه أن يعطي لنفسه فرصة من الراحة بعد الإنتهاء من مسودة البحث[2].

ففترة الراحة التي يقضيها الباحث سيكون مفعولها وأثرها طيب على البحث وإخراجه في شكله العلمي المطلوب، مما تساعده في التنبه لاستدراك الأخطاء الموجودة ومعرفة مواضع النقص أو الزيادة، فالاستمرار بدون توقف مدعاة لكثير من الأخطاء وعدم التنبه لها، مما يصبح الخلل واضحا في البحث فتقل أهميته ونسبة نجاحه[3].

وعليه فعملية المراجعة تساعد الباحث بالوقوف على مجموعة من الأخطاء والعيوب، ترتبط سواء بالجانب الشكلي أو الجانب الموضوعي للبحث، وهي فرصة مهمة يتدارك الباحث من خلالها هذه الأخطاء والعيوب[4].

ومن الجوانب التي ينبغي التأكد من وجودها وتأملها أثناء عملية المراجعة ما يلي[5]:

1-سلامة الجمل والعبارات من الأخطاء النحوية واللغوية والاملائية، والأفضل الاستعانة بأهل الاختصاص في اللغة.

1-احميدوش مدني، مرجع سابق، ص ص179، 180.

2- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص191.

3- المرجع نفسه، ص191.

4- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص180.

5- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص ص191، 192.

2-وضوح الأفكار والمعاني ومراعاة الترابط والتسلسل بينها من جزء إلى آخر بحيث تقود كلها مجتمعة إلى نتيجة البحث.

3-التأكد من جودة المقدمة ووجود كامل عناصرها المكونة لها، بحكم أنها تعتبر مدخلا لموضوع الدراسة.

4-التأكد من الصياغة الجيدة للعناوين الرئيسية ووضعها في أماكنها المناسبة مع مراعاة الدقة والاختصار في ضبطها.

5-استعمال علامات الاملاء والوقف استعمالا صحيحا وسليما.

6-تجنب التكرار والاعادة سواء في العبارات أو الأفكار، لأن التكرار باعث على الملل.

7-التأكد من أن كل ما يحتويه البحث من معلومات ذو أهمية، وله علاقة وثيقة بموضوع الدراسة.

8-البدء من أول السطر عند تدوين فكرة معينة أو نقطة مهمة لكي يبدو البحث أكثر تنسيقا ونظاما.

الفرع الثاني: الإخراج الشكلي للبحث

يجب أن يكون البحث في تصميمه وإخراجه الشكلي موافق للشروط والقواعد المطلوبة في البحوث الأكاديمية العلمي، ويشتمل الإخراج الشكلي للبحث على عدة أمور متسلسلة وفق الترتيب التالي:

أولا: الغلاف الخارجي الأول أو واجهة البحث

هي عبارة عن بطاقة تعريفية للبحث، وهي ورقة سميكة تتضمن البيانات التالية:

اسم الجامعة أو المعهد والقسم، كما يرى البعض ضرورة وضع اسم الدولة والوزارة ، وهذا حتى يعرف القارئ في أي دولة كتب هذا البحث، اضافة إلى العنوان الذي يعتبر الاسم الفني للبحث والدليل العام للموضوع، يكتب في الوسط وذلك في منتصف صفحة الغلاف الخارجي بالخط الغامق، أي يكون بحجم أكبر من حجم الخط الذي تكتب به باقي البيانات[1].

كما تشمل أيضا اسم الباحث والدرجة العلمية المتقدم للحصول عليها، واسم المشرف على البحث، وأسماء الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة بالنسبة للبحوث التي تقدم للحصول على درجة علمية كالماستر والماجستير والدكتوراه، وفي أسفلها السنة الجامعية[2].

أما إذا كان البحث لا يقدم لنيل درجة علمية، فيتضمن تحديد المقياس والفوج، والتخصص حسب نوع البحث، ثم عنوان البحث، وكذا اسم الباحث كاملا، واسم ولقب الأستاذ المشرف، وفي أسفلها السنة الجامعية

ثانيا: نسخة عن ورقة الواجهة

ويسميه البعض الغلاف الداخلي للبحث، وهو نسخة عن الغلاف الخارجي، والفرق بينهما هو أن النسخة تكتب في ورقة عادية متضمنة كل ما ورد في الواجهة.

ثالثا: يفضل بعد الغلاف الداخلي كتابة آية قرآنية أو حديث نبوي شريف، أو قول مأثور، بشرط أن تناسب موضوع البحث.

1- رقية سكيل، مرجع سابق، ص59.

2- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص252.

رابعا: الإهداء

يعتبر الإهداء طريقة اختيارية لتعبير الباحث عن الود والجميل الذي يكنه للأفراد، ويجب أن يكون بسيطا ورسميا، وتكتب كلمة الإهداء في الوسط، ويستحسن كتابة اسم الباحث في آخر الإهداء على اليسار[1].

خامسا: الشكر والتقدير

جرت العادة أن يوجه الباحث كلمة الشكر والتقدير لكل من مد له يد العون والمساعدة أثناء اعداد بحثه، ويعد المشرف على البحث أحق الناس بالشكر، وهو أمر يجب ألا يخرج عن الحدود المعقولة، ويتحول إلى نوع من النفاق يمارسه الباحث لاسترضاء المشرف أو أعضاء لجنة المناقشة[2]، ويجب أن لا تتجاوز كلمة الشكر صفحة واحدة.

سادسا: قائمة المختصرات

والمقصود بها القائمة التي يلحق فيها كل لفظ مختصر في البحث باللفظ الكامل، وهذه المختصرات يلجأ اليها الباحث عندما يستعمل ألفاظ لمرات متعددة، فيختصرها تيسيرا عليه وربحا للوقت والجهد، وحفاظا على الحجم المعقول للبحث، وعليه أن يبين دلالتها سواء كانت باللغة العربية أو الأجنبية، وهذا حتى يعرف القارئ معناها[3].

سابعا: المقدمة

وهي مدخل عام للبحث يدل على موضوع البحث وجوانبه المختلفة بوضوح ودقة وايجاز، ويجب أن تشتمل على جميع عناصرها المكونة لها وهي: (التعريف بالموضوع، أهمية الموضوع، أسباب اختيار الموضوع، أهداف الموضوع، الاشكالية، الدراسات السابقة، الصعوبات، المنهج المعتمد، خطة البحث)[4].

ثامنا: متن البحث

المتن هو الجذع الرئيس لموضوع البحث، وهو الجزء الأكبر والحيوي في البحث العلمي[5]، لأنه يشمل كافة المعلومات والعناوين الرئيسية والفرعية، كما يحتوي على مقومات كتابة البحث والمتمثلة في منهج البحث وقواعد الاقتباس والأمانة العلمية، وأسلوب الباحث في التحليل والمناقشة.

تاسعا: الخاتمة

وهي عرض موجز وشامل للبحث، وتضم النتائج المتوصل إليها، والتوصيات المقترحة من الباحث بعد الاجابة على الاشكالية المطروحة بشكل مركز وواضح.

عاشرا: الملاحق

يمكن أن يضم البحث بعض الملاحق كالوثائق الرسمية وغيرها... التي اعتمد الباحث على مادتها العلمية بشكل أساسي.

1- رقية سكيل، مرجع سابق، ص61.

2- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص252.

3- رقية سكيل، مرجع سابق، ص62.

4- ينظر شرح العناصر المكونة لمقدمة البحث: بلخير سديد، مرجع سابق، ص ص84-87.

5- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص122.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس اللجنة العلمية
لقسم الحقوق
المجلس العلمي

إحدى عشر: قائمة المصادر والمراجع

وتشتمل هذه القائمة على جميع المصادر والمراجع التي استعان بها الباحث في بحثه.

اثنا عشر: الفهارس

لا غنى لأي بحث عن الفهارس وهي تختلف من بحث لآخر، وهي متنوعة وأهمها فهرس المحتويات، وهو يمثل ثبت الموضوعات التي يحويها البحث وفقا للخطة والترتيب الوارد في البحث مع الإشارة إلى أرقام الصفحات أمام كل عناوين البحث.

المطلب الثاني: طباعة البحث

طباعة البحث العلمي تستدعي اتخاذ إجراءات رسمية معينة، كما أن هذه المرحلة لا يمكن أن تتم بنجاح إلا إذا للباحث دور متميز فيها، وعملية الطبع تسبقها إجراءات شكلية يتعين على الباحث التقيد بها، وبعدها مباشرة تأتي طباعة البحث، وعليه سيتم في هذا المطلب التطرق إلى الإجراءات ما قبل الطبع في الفرع الأول، ثم عملية الطبع من خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول: إجراءات ما قبل الطبع

أول إجراء يقوم به الباحث قبل طباعة بحثه المقدم للحصول على درجة علمية هو التقدم إلى إدارة الجامعة بطلب الموافقة على طبع بحثه، ويمنع من طباعته قبل أخذ الموافقة الرسمية من أستاذه المشرف وإدارة الجامعة.

وبعد أخذ الباحث موافقة أستاذه المشرف وإدارة الجامعة على طباعة بحثه، عليه أن يختار مكتبا تجاريا لطباعة الأبحاث الجامعية، فيتعاقد معه على طبع بحثه وفق الشروط التي تضعها إدارة الجامعة[1] والتي يجب التقيد بها.

إذا دفع الباحث بحثه لمكتب الطباعة يتفق معه على الشروط والمواصفات التي حددتها ادارة الجامعة دونما اخلال بها، والا ترفض البحث شكليا لعدم احترامه الشروط المحددة، وهذا لأن بعض المكاتب التجارية يتلاعب بهذه الشروط والمواصفات لمصلحته، فيقوم مثلا بتكثير الصفحات من خلال تكبير حجم الحرف، أو تقصير طول السطر، أو بزيادة المسافة بين الأسطر ليوسع بينها، أو بتصغير حجم الصفحة المطبوعة، وغيرها...، وذلك طمعا في جني أرباحا كثيرة على حساب الباحثين[2].

لذلك يفضل قيام الباحث بطبع بحثه بنفسه إذا كان يجيد التعامل مع جهاز الكمبيوتر، وفقا للمقاييس المتعارف عليها في كتابة البحوث العلمية، تفاديا للتلاعبات التي تقوم بها مكاتب الطباعة التجارية، وحتى يتجنب أيضا العديد من الأخطاء التي قد يرتكبها المكلف بكتابة البحث وطباعته لعدم درايته بالموضوع، وإذا لم يتمكن من ذلك لضيق الوقت أو لضعفه في التعامل مع جهاز الحاسوب، فيتعين عليه أن يراقب جيدا المكلف بعملية الطبع[3].

1- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص193.
2- المرجع نفسه، ص194.
3- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص181.

الفرع الثاني: عملية الطبع

تمثل عملية الطبع الحلقة الأخيرة في إخراج البحث إلى يد قارئه، وهي مرحلة لها أهمية كبيرة يمكن أن تبرز جهد الباحث بصورة طيبة، إذا ما أحسن تنفيذها، وتشمل عملية الطبع ما يلي:

أولا: كتابة البحث على جهاز الكمبيوتر

لقد أحدث جهاز الكمبيوتر ثورة حقيقية في الكتابة سواء من حيث تنظيمها، أو من حيث السرعة والقدرة الكبيرة على تصحيح الأخطاء ببساطة ويسر، وعليه يجب على الباحث أن يكتب بحثه على هذا الجهاز ويستفيد من تقنياته العالية في الكتابة.

ويجب على الباحث أن يراجع الكتابة بدقة تحاشيا للأخطاء التي تقلل من قيمة البحث، ومن المؤسف حقا أن هذه الأخطاء انتشرت في كثير من البحوث العلمية نظرا لتسرع الباحث في اخراج بحثه دون أن يتأنى في مراجعة الطباعة[1].

ثانيا: اختيار نوع الورق

يتعين على الباحث أن يكون له رأي في اختيار نوعية الورق، ويفضل أن يكون من الورق الجيد حتى يحقق الاخراج العلمي اللائق والأنيق[2]، ويجب أن يكون لون الورق أبيض لوضوح الطباعة، وهذا لأن الطباعة الجيدة تزيد من قيمة البحث العلمية، وتيسر للقارئ سهولة الاطلاع عليه[3].

ثالثا: تجليد البحث

عملية الطبع لابد أن تستكمل بعملية أخرى تأتي بعدها وهي عملية تجليد أو تغليف البحث، وهي عملية ذات أهمية كبيرة، وهذا لأن الغلاف هو أول ما تقع عليه العين، وكلما كان التجليد جميلا ومنسقا ومتناسقا في ألوانه وخطوطه، زاد من قيمة البحث وحسن تقديره من الناحية الشكلية، وكذلك حق على الباحث أن يهتم بتجليد البحث وإخراجه في أحسن وأبهى صورة[4]، ويفضل أن يكون التجليد أسودا، وتكتب البيانات الموجودة في الواجهة باللون الذهبي للزيادة في جمالية البحث[5].

1- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص ص261، 262.
2- أحمد طالب، مرجع سابق، ص93.
3- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص ص262، 263.
4- المرجع نفسه، ص263.
5- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص202.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس اللجنة العلمية
لقسم الحقوق
المجلس العلمي

الفصل الرابع:

مناهج البحث العلمي

الباحث عند اعداده لبحثه العلمي يتعين عليه الاعتماد على منهج أو أكثر من منهج علمي واضح، للوصول إلى غاية وأهداف البحث العلمي النبيلة، ومناهج البحث العلمي وان كانت متعددة ومتنوعة إلا أنها في الأصل متكاملة، تتكاثف فيما بينها لتحقيق هدف واحد وهو الوصول للمعرفة العلمية.

فلا مجال للشك أن تقدم البحوث العلمية وتحصيل المعارف العلمية يرتبط بضرورة وجود مناهج البحث، فإن غاب المنهج العلمي الذي سيطبق على الموضوع قيد الدراسة يصبح البحث خاضع للعشوائية وتصبح المعرفة غير علمية.

فليس هناك بحث علمي دون منهج واضح يعتمد على القواعد الرئيسية في الموضوع، ووفقا لأدوات البحث للوصول إلى نتائج سليمة وصحيحة، وعليه سيتم في هذا الفصل التعرف أكثر على مفهوم المنهج العلمي في المبحث الأول، ثم التطرق إلى أنواع المناهج العلمية المختلفة من خلال المبحث الثاني.

المبحث الأول:

مفهوم منهج البحث العلمي

يستحسن من الناحية المنهجية في البحوث العلمية تخصيص جانب منها لمفاهيم المصطلحات الأساسية التي تكون موضوع البحث، والأمر هنا ينطبق على موضوع مناهج البحث العلمي، حيث يتعين تحديد المقصود بالمنهج، والاهتمام البالغ به من طرف العلماء والفلاسفة نظرا لأهميته في الوصل إلى المعرفة العلمية الحقيقية، بالإضافة إلى الوظائف التي تؤديها هذه المناهج في البحوث العلمية، وفق قواعد وخطوات أساسية تعتمد عليها هذه المناهج، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تعريف منهج البحث العلمي وأهميته في المطلب الأول، وكذا خطواته ووظائفه من خلال المطلب الثاني.

المطلب الأول: تعريف المنهج العلمي وأهميته

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى تعريف منهج البحث العلمي من الناحية اللغوية وكذا الاصطلاحية، اضافة إلى تمييزه عن غيره من المصطلحات كالمنهجية وعلم المناهج وغيرها في الفرع الأول، ثم التطرق إلى أهمية دراسة المناهج العلمية ومدى الاهتمام البالغ بها في البحوث العلمية من خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف منهج البحث العلمي وتمييزه عن غيره من المصطلحات

من خلال هذا الفرع سيتم تعريف كلمة المنهج في اللغة والاصطلاح، أما تعريف مصطلح البحث العلمي فقد تم تحديدها في الفصل الأول من هذه المطبوعة فلا داعي لإعادة تعريفها في هذا الموضع تجنبا للتكرار والإطناب، ثم يتم تمييز كلمة المنهج عن غيرها من المصطلحات الأخرى في النقاط التالية.

أولا: تعريف المنهج لغة واصطلاحا

1-تعريف المنهج في اللغة: كلمة المنهج تعني لغة الطريق، وترجع في أصلها اللغوي إلى الفعل (نَهَجَ)، ومنه النهج والمنهج والمنهاج، أي الطريق الواضح، ونهج الطريق أي أبانه وأوضحه، ونهجه أيضا سلكه[1].

1- الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ص320.

وبالرجوع إلى معاجم اللغة نجد أن كلمة "منهج" تعني الطريق أو المسلك الواضح المستقيم البين[1]، وقد جاء في القرآن الكريم بكلمة منهاج في قوله تعالى: **{لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً}**[2]، والمنهاج يقصد به هنا الطريق الواضح لمعرفة دين الله وفهم القواعد التي قامت عليه أحكامه، لكي يعبد الناس ربهم ويطيعوا أوامره ويجتنبوا نواهيه عن معرفة وبينة بهذه الأحكام.

وجاء في حديث النبيء صلى الله عليه وسلم: ((تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ثم تكون خلافة على منهاج النبوة....))[3]، أي خلافة على منهج وسنة النبيء صلى الله عليه وسلم.

وكلمة منهج من مشتقة من فعل نهج وأصلها يونانية وتعني البحث والنظر والمعرفة عند افلاطون[4]، والكلمة بالعربية هي ترجمة Method الانجليزية وتعني النظام والترتيب[5]، كما تعني كيفية أو فعل أو تعليم شيء وفقا لبعض المبادئ بصورة مرتبة ومنسقة ومنظمة[6]، ويقصد بها أيضا الطريق المؤدي إلى الغرض المطلوب من خلال دراسة المصاعب والعقبات.

2-تعريف المنهج في الاصطلاح:

عُرّف المنهج في الاصطلاح بعدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

-المنهج هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، أو من أجل البرهنة للآخرين حين نكون بها عالمين.

-وعرّفه عبد الرحمان بدوي بأنه: " الطريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل الى نتيجة معلومة"[7].

-وعرف المنهج في الفكر العلمي المعاصر بأنه الطريق المؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل للتوصل إلى مجموعة من النتائج.

-وفي مجال الفكر الإسلامي والعلوم الإسلامية وكيفية التعامل مع النصوص الشرعية عرّف المنهج بأنه: " المبادئ التي يلتزم بها كل من يجتهد في استنباط الأحكام أو الحلول من النصوص"[8].

وبشكل عام فالمنهج هو الطريقة التي يسلكها الباحث للإجابة عن الأسئلة التي تثيرها المشكلة موضوع البحث، فهو أيضا طريق الحل، وقد تكون الطريقة غير علمية أي تعتمد على الأفكار غير مبرهنة (دون الرجوع إلى أدوات البحث العلمي)، وهنا نكون أمام منهج غير علمي، وإما العكس من ذلك فنكون بكل منطق أمام المنهج العلمي[9].

1- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج5، دار الفكر، د.م، 1979، ص361.

2- سورة المائدة، الآية: 48.

3- الإمام أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ج30، باب حديث النعمان بن بشير، رقم الحديث: 18406، مؤسسة الرسالة، د.م، ط1، 2001، ص355.

4- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص ص11، 12.

5- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص90.

6- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص139.

7- عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977، ص ص03، 04.

8- بلخير سديد، مرجع سابق، ص101.

9- بلخير دراجي، مرجع سابق، ص51.

ويمكن القول أن المنهج هو تلك الطريقة العلمية التي ينتهجها أي باحث في دراسته وتحليله لظاهرة معينة، أو معالجته لمشكلة معينة وفق خطوات بحث محددة من أجل الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن موضوع الدراسة.

ومنه يتضح أن منهج البحث العلمي هو مجموعة الخطوات والقواعد التي يتبعها الباحث في التقصي عن الحقائق أو البرهنة عليها للوصول إلى نتائج محققة ومعينة.

فمن خلال المنهج يستطيع الباحث الوصول إلى الحقائق وإطلاق الحكم على المعلومات الاستكشافية وتوليد المعارف عن القضايا المبهمة، فالسمة الرئيسية للمنهج هو ثبات النتائج المتوصل إليها دون الاهتمام بشخص الباحث، من هذا المنطلق بات جليا للمهتمين على أن المنهج يقوم بدور استراتيجي في تشخيص وتحديد المشكلات التي يمكن دراستها بوسائل علمية رشيدة وصحيحة[1].

فالمنهج يهدف إلى الكشف عن الحقيقة بحيث يساعد على التحديد الدقيق والصحيح لمختلف المشكلات التي يمكن معالجتها بطريقة علمية، ويمكن من خلالها الحصول على البيانات والنتائج بشأنها.

إن الهدف من تقديم المنهج هو ايضاح النقاط الأساسية في تقديم المعلومات والبيانات حتى لا يضيع جهد من يحاول البحث في التخبط العشوائي الذي تجاوزه العلم الحديث، ولهذا تتكون للمنهج قاعدة علمية تنطلق منها الدراسة ويعودون إليها عند الحاجة حتى تصبح مرجعا أصيلا دون التجريد من الخصوصيات الذاتية والموضوعية[2].

وعليه فالمنهج العلمي الحديث يهدف إلى توسيع نطاق المعرفة ومحاولة التعرف على الجوانب المجهولة في الدراسة مهما اختلفت المواضيع وأنواع المناهج المستعملة.

ثانيا: تمييز المنهج عن غيره من المصطلحات

1-تمييز المنهج عن علم المناهج:

من خلال ما سبق من التعريفات وباختصار رأينا أن المنهج هو الخطة التي يتبعها الباحث لكي يتخذ منها سبيلا وطريقا للوصول إلى هدف معين ومحدد.

أما علم المناهج فهو العلم الذي يبحث في وسائل وصول العقل إلى الحقيقة، أو هو صور العلم الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها الباحثون والعلماء للوصول إلى الحقيقة بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة التي تحكم وتنظم العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتائج معلومة[3].

وعرف الأستاذ بدوي علم المناهج بأنه: " هو علم الباحث في الطرق المستخدمة للعلوم من أجل الوصول إلى الحقيقة"[4].

ويعود الفضل في تأسيس واستعمال كلمة علم المناهج لأول مرة بمناسبة تقسيمه للمنطق إلى قسمين[5]:

أ-مذهب المبادئ: ويبحث في الشروط والطرق الصحيحة للحصول على المعرفة.

1- بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013، ص10.

2- بلخير دراجي، مرجع سابق، ص52.

3- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص147.

4- عبد الرحمان بدوي، مرجع سابق، ص06.

5- عبد الرحمان بدوي، مرجع سابق، ص ص06، 07.

ب-علم المناهج: وهنا بتحديد الشكل العام لكل علم وتحديد الطريقة التي يتشكل بها أي علم من العلوم.

ومن خلال هذه التعاريف لعلم المناهج يمكن أن نستخلص بعض الفوارق بينه وبين مصطلح المنهج كما يلي:[1]

المناهج تتطور بتطور العلوم، في حين أن علم المناهج يبقى ثابت.

-المنهج يرتبط بالأساليب والمراحل التي ترتب الأفكار، بينما علم المناهج يرتبط بجملة من التقنيات والوسائل التي يجب اتباعها.

2-تمييز المنهج عن المنهجية:

هناك من يجعل مفهوم المنهج مرادف لمفهوم المنهجية، وبالرجوع إلى التعاريف حول المنهجية نجد أنها تختلف عن المنهج، فالمنهجية يقابلها في اللغة الفرنسية Méthodologie وهذا المفهوم مركب من كلمتين: Méthode وتعني المنهج، وLogie وتعني العلم، وبذل فالمنهجية هي العلم الذي يهتم بدراسة المناهج.

فمصطلح المنهجية اكتسب مضمونا علميا دقيقا مع تطور الفكر العلمي وازدهار أدواته الفنية فأدركت الدول قيمتها العلمية والعملية، وأصبحت بذلك تدل على الطريقة العقلانية المنتظمة والمنظمة والمنضبطة لممارسة نشاط محدد كأسلوب علمي راقي على باقي الطرق العفوية والعشوائية لاكتساب العلم والمعرفة.

ويقصد بالمنهجية في البحث العلمي الطريقة العقلانية المتبعة لتقصي الحقائق وإدراك المعارف، فهي إذن الصيغة أو الأسلوب المتبع في ترتيب الأفكار، وعقلنة الفرضيات وإخضاعها للامتحان والتحليل بما يضمن التوصل إلى نتائج معرفية جديدة[2].

ويقصد أيضا بالمنهجية طريقة الإجابة عن الإشكالية أو سؤال قانوني ما، أو تحليل فكرة ما من خلال عرض الأفكار بأسلوب متسلسل ومتواتر مع تجنب العرض العشوائي غير منظم للمعلومات[3].

ومن خلال هذه التعاريف للمنهجية يمكن أن نميز بينها وبين المنهج كما يلي:

-مناهج الدراسة تختلف باختلاف التخصصات التي تنتمي إليها، فالفيزياء لها مناهجها والرياضيات لها مناهجها الخاصة بها، وحتى العلوم الإنسانية هي الأخرى لها مناهجها الخاصة المتعلقة بها، لكن المنهجية هي العامل المشترك بينهم[4].

-المنهج يقتضي من صاحبه أن يتميز بسعة الاطلاع وقوة الملاحظة وفطنة البداهة وحب الاستطلاع وضبط النفس والتريث في الحكم، أما المنهجية فهي وسيلة وليست غاية إذ تعتبر الخيط الخفي الذي يكون له الدور في ربط أقسام الموضوع مع بعضها.

-يستعمل مفهوم المنهج في البحوث العلمية حال الاعتماد على منهج علمي واحد، ويستخدم مفهوم المنهجية في حال الاعتماد على مجموعة من القواعد والأدوات في اطار التكامل المنهجي، وعليه فالمنهجية تعتبر أشمل من المنهج[5].

3- تمييز المنهج عن الخرافة والدجل والحدس والتخمين:

المنهج العلمي على ما سبق تحديده يختلف عن غيره من المناهج التي تتبع لبلوغ هدف معين، فثمة مناهج كثيرة كالخرافة والدجل والحدس والتخمين لا ترتبط بالعلم وتؤدي إلى تحقيق أهداف معينة بغض النظر عن صحة هذه المناهج أو عدم صحتها،

1- ادريس فخور، مرجع سابق، ص ص25، 26.

2- أحمد خروع، محاضرات في المنهجية وفلسفة القانون، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 1997/1996، ص03.

3- ادريس فخور، مرجع سابق، ص25.

4- المرجع نفسه، ص26.

5- رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، دار الفكر، د.م، 2002، ص92.

فالمنهج العلمي يختلف عنها، وهذا لأنها لا تتصف بالعلم ولا تخضع في خطواتها أو أدواتها للمنطق العلمي، فأدلتها لا يمكن الوثوق فيها أو الفصل في مدى صحتها لدى المشتغلين بها والمؤمنين بصحتها، بحكم أنها تفتقد لشرطين أساسيين من شروط المنهج العلمي وهما الثقة والثبات[1].

وعليه فإن العلاقة بين المنهج العلمي وغيره من المناهج مثل الخرافة والدجل والحدس والتخمين والتنجيم وغيرها هي علاقة طردية، فكلما اتسعت مساحة احداها قلت مساحة الأخرى[2].

الفرع الثاني: أهمية المنهج العلمي

إن تطور البحث العلمي والاهتمام به يعد الفاصل بين التقدم والتخلف، خاصة في الوقت الراهن في ظل التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة.

فالبحث العلمي يتميز بمجموعة من الخصائص تعطي له معنى البحث الجاد القائم على العلم في قواعده ومناهجه وأسلوبه وتقسيماته، بدءا من الاشكالية المطروحة الى غاية النتائج لتضفي عليها بهذا الترتيب المحكم صفة الضبط واليقين.

والباحث المتخصص في أي مجال من مجالات العلوم المختلفة له مطلق الحرية في اتباع المنهج الملائم لموضوع الدراسة، حتى يستطيع أن يفي بمطالب العلم المتجددة وأن يحقق أهداف البحث العلمي.

من هذا المنطلق سيتم التطرق إلى أهمية المناهج العلمية في الدراسات والبحوث كما يلي:

1-اتباع منهج علمي مناسب للدراسة يؤدي إلى تنامي قدرة الاستنتاج العقلي لدى الباحث، ويرتفع روح الابتكار والابداع لديه، وتتكون فيه الشخصية العلمية القادرة على النقد الموضوعي، ويرفع من خلاله كفاءته في التعبير عن آراءه وآراء غيره بأسلوب سليم[3].

2-مساعدة الباحث على تنمية قدراته على الفه الأعمق للبحوث العلمية، فتساعده على الاختيار السليم لمشكلة البحث، واختيار الأسلوب المناسب للتوصل إلى نتائج محددة، بمعنى أن المناهج تزود الباحث بالمعرفة واكتساب المهارة التي تجعله أكثر قدرة على التحكم في الجوانب المختلفة لموضوع الدراسة[4].

3-تبرز أهمية المنهج العلمي في أنه معيار للحكم على صحة البحث، فجودة البحث لا تقاس فقط بما وصل إليه الباحث من نتائج، ولا بالنظر إلى حداثة الموضوع المتناول وأهميته، وإنما بمدى التزامه بالمنهج الذي رسمه الباحث في بحثه[5].

4-تلخيص الفكر من الخرافات والأوهام والجدل النظري[6].

5-يساعد الباحث على الاختيار السليم لمشكلة معينة لبحثه وصياغة فروضها واختيار الأساليب لدراستها والتوصل إلى نتائج موثوقة في صحتها، والإلمام بالمفاهيم والأسس والأساليب التي يقوم عليها البحث العلمي[7].

1- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص ص32، 33.
2- المرجع نفسه، ص33.
3- رقية سكيل، مرجع سابق، ص ص06، 07.
4- بلخير دراجي، مرجع سابق، ص ص62، 63.
5- تمام السيد، مرجع سابق، ص64.
6- رجاء وحيد دويدري، مرجع سابق، ص130.
7- بلخير سديد، مرجع سابق، ص105.

6-يعتبر سبب من أسباب نهضة بعض الشعوب الصغيرة والكبيرة ونوها بسرعة فائقة، فالفرد يدرك للوهلة الأولى علاقة هذا المنتج الهائل الذي يعتبر منطقيا لكل إنسان، لأن استخدام الأساليب العلمية الرئيسية هي التي تقود بالتأكيد إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي، وتعطي له القدرة على مواجهة الأحداث[1].

7-الأهمية الأسمى للمنهج العلمي هو التحسن المستمر في نوعية العلوم إزاء مستقبل مفتوح على المزيد من التطور لاستشراف معان إنسانية وكونية جديدة وخيرة للجميع لتحدث تطورات حديثة في كل ميادين العلوم، وفي هذا التطور للبحث العلمي أصبح بالإمكان إقامة صلح بين العلوم الاجتماعية والإنسانية من جهة وبين العلوم من جهة أخرى، بل إرساء تحالف فيما بينها على أساس أن مركب البحث لدى كليهما يشبه حالة سفينة البحث المعرّضة لكل أنواع العطب دون شواطئ تلجأ إليها للإصلاح[2].

8-فتح الطريق أمام الاختراعات والاكتشافات العلمية الهائلة التي يمهد لها الالمام بمناهج البحث وإحكام وسائله وأدواته، بالإضافة إلى الوقوف على أحد أهم العوامل في التقدم العلمي[3].

9-يؤدي بالباحث إلى التميز بالمعرفة والقدرة على الابداع لإيجاد حلول لمشكل أو ظاهرة بحثية معينة، كما يسعى المنهج العلمي إلى ايضاح العلاقات والعلل المسببة في إطار تحليل المشاهدات والملاحظات وإجراء المقارنات المنطقية للوصول إلى نتائج مرصودة، وبلورة هذه النتائج في إطار التسلسل النظري في شكل قواعد يتم برهنتها كحقائق علمية تقود إلى حل الظاهرة محل البحث[4].

10-له دور فعال من خلال مساهمته في تقدم الدول والشعوب على مستويات راقية لم تكن مألوفة من قبل، فالحضارة الغربية الراهنة تدين بشكل كامل وشامل في استخدام مناهج البحث العلمي كوسيلة للتفكير، ويضيف البعض على أن هذا التقدم يرتبط بصورة أساسية بالتحولات التي تمت في مناهج البحث العلمي، أكثر منها بالتحولات التي تمت في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية جمعاء[5].

11-تتمثل أهمية المنهج في تقصي الحقائق وتبيانها التي تحفز القراء على البحث وتمكنهم من التعرف على أسراره، ولهذا لم تكن المناهج قوالب ثابتة تستوجب التقيد بها كما يعتقد البعض، لكنها في الأساس تختلف بالضرورة من موضوع لآخر ومن باحث لآخر.

وفي مجال أهمية المنهج العلمي يقول الأستاذ عبد الرحمان بدوي بأن: "تقدم البحث العلمي رهين بالمنهج، يدور معه وجودا وعدما، دقة وتخلخلا، خصبا وعمقا، صدقا وبطلانا، ومن هنا كان الاهتمام البالغ بتقنين مناهج البحث العلمي من أيام أرسطو حتى يوم الناس هذا، ويمكن أن نفسر تطورات العلم والمعرفة بأدوارها المتفاوتة عن طريق بيان دور المنهج العلمي في تحصيلها"[6].

1- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص89.
2- بلخير دراجي، مرجع سابق، ص63.
3- رجاء وحيد دويدري، مرجع سابق، ص130.
4- بلخير دراجي، مرجع سابق، ص63.
5- المرجع نفسه، ص63.
6- عبد الرحمان بدوي، مرجع سابق، ص07.

المطلب الثاني: خطوات المنهج العلمي ووظائفه

سيتم في هذا المطلب معالجة خطوات المنهج العلمي والمتمثلة في ثلاث خطوات وأهمها تحديد اشكالية البحث من خلال الفرع الأول، ثم التطرق الى وظائف المنهج العلمي الهامة في مجال البحوث العلمية أو ما يطلق عليها بمستويات البحث العلمي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: خطوات المنهج العلمي

تتعدد خطوات المنهج العلمي وتبدأ منذ اختيار الإشكالية حتى اقتراح الحلول لها، وذلك على الوجه التالي:

أولا: تحديد إشكالية البحث وصياغتها

المنهج العلمي من بين خطواته الأساسية تحديد المشكلة البحثية وتعيين فروضها وبيان حدودها، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق القراءات الكثيرة والمتنوعة التي تكشف للباحث جوانب المشكلة البحثية المختلفة[1].

ويجب أن تكون الإشكالية قابلة للبحث، وتكتسي أهمية نظرية وعلمية، وأن تكون هامة وجيدة للباحث نفسه، حتى يستطيع أن يجري البحث بصورة كافية مع الأخذ بعين الاعتبار مهاراته ومستواه العلمي في انجاز البحث.

وقد تطرح هذه الإشكالية في مقدمة البحث وتكون على شكل مجموعة من التساؤلات، أو في شكل سؤال واحد ذو صياغة عامة ومعنى شامل لكل نواحي الموضوع، وهذا هو الأفضل بحكم أن الإشكالية العامة الشاملة يمكن أن تتفرع فيما بعد إلى اشكاليات فرعية لكل تقسيم من تقسيمات البحث[2].

وهذه الإشكالية المطروحة في البحث يجب أن تصاغ صياغة علمية سليمة تفي بالغرض المقصود من وراء إعداد البحث، ولابد من ايجاد حلول لها بعد الخوض في تفاصيل الموضوع والانتهاء من البحث.

وهذا الحل يجب أن يظهر تدريجيا من خلال تحليل كل جزء من أجزاء الموضوع وفق الخطة المعتمدة، وعلى الباحث الحذر من أن يضع حل الإشكالية في المقدمة أو الخاتمة في جزء من أجزاء البحث، فكل جزء يحل الإشكالية الفرعية التي تم طرحها فيه، وحتى يتعرف القارئ على حل اشكالية البحث يتعين عليه مواصلة قراءة البحث إلى النهاية[3].

ثانيا: بناء خطة البحث

بعد تحديد اشكالية البحث وصياغتها صياغة سليمة والالمام بكل جوانبها، تأتي الخطوة الموالية وهي تهيأ الباحث لوضع خطة تمثل الاطار النظري والتحليلي للدراسة، ويجب أن تكون الخطة معدة وفق أسس وضوابط معينة، وبقدر انضباط الخطة وسلامتها يستطيع الباحث أن يخطو خطوات كبيرة في اعداد بحثه[4].

وتشبه خطة البحث المخطط الهندسي للبناء، فالتخطيط للبحث هو عبارة عن عملية هندسية لتنسيق مباحثه، والتلاؤم بين أجزاءه، وإظهار ما يستحق منها الابراز والتركيز، فالباحث إذن كمهندس معماري يهتم بالتركيبات والقطاعات فيما بينها، كما يهتم بالشكل الخارجي، ويتميز باحث عن آخر بلمساته الفنية والتلاؤم بين أجزاء البحث في صورة مناسبة[1].

1- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص31.
2- رقية سكيل، مرجع سابق، ص18.
3- المرجع نفسه، ص18.
4- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص31.

ويقصد بوضع الخطة تقسيم موضوع البحث تقسيما منطقيا ويشترط فيها أن تكون اجابة تدريجية عن الإشكالية المطروحة خاصة التسلسل المنطقي وأن تكون متوازنة شكلا، وتحقق التوازن الكمي للموضوع، كما ينبغي أن يكون هذا التقسيم متكاملا، ولا يصح أن يتضمن عناصر لا صلة لها بالموضوع، وأن يظهر هذا التكامل من خلال أنه لو تم حذف أي جزء من البحث ظهر عليه الخلل والنقص[2].

والبحث من دون خطة سابقة مدروسة بدقة وعناية مضيعة للوقت، وتبديد للجهد، لأن اهمالها والبدء بكتابة البحث دونها، ربما يضطر الباحث إلى إعادة الكتابة بعد استنزاف الكثير من الوقت والجهد، حيث يتبين عدم الترابط والتنسيق بين الأجزاء، فيكون من الصعب اعادة تنظيم البحث كلية بعد كتابته[3].

ويجب التنبيه أن الخطة تعتبر أولية وتبقى قابلة للتغيير والتعديل من طرف الباحث في أي وقت شاء، كلما اقتضت ضرورة البحث ذلك، فمن المسلم به أن الباحث لا يتوقف عن التعديل والتغيير في بحثه إلا بعد طباعته[4]، وذلك لما للمادة العلمية من أثر كبير في توجيه البحث ورسم منهجه وخطته، وكثيرا ما يضطر الباحث إلى تغيير مخططه الأولي بالنسبة لما يجتمع بين يديه من مادة علمية، فتحمله على تغيير خطته بالزيادة أو النقصان أو التقديم أو التأخير، وعلى التزام منهج دون غيره[5]، وفق ما يتلاءم مع معطيات موضوع البحث.

فخطة البحث هي رسم صورة متكاملة عنه، وكل عنصر فيها يكمل جانبا من جوانب تلك الصورة، فهذه الخطوة هي أنسب الخطوات لترتيبات موضوعات البحث وتنسيقها، حيث إنها لا تزال رؤوس أقلام وخطوطا عريضة، أما بعد كتابة البحث والسير فيه، فيصبح التعديل والتغيير فيه صعبا ومعقدا.

ثالثا: استخدام أدوات البحث العلمي

يقصد بأدوات البحث العلمي مجموعة الوسائل والطرق والأساليب والإجراءات المختلفة التي يعتمد عليها في جمع المعلومات الخاصة بالبحث العلمي وتحليلها، وهي متنوعة ويحبذ استخدامها وفق احتياجات موضوع البحث، وكذا براعة الباحث وكفاءته في حسن استخدام الوسيلة والإبداع في ذلك[6].

وفي هذه المرحلة يستخدم الباحث أدوات البحث العلمي سواء تعلق الأمر بجمع المادة العلمية، أو تحليل الفروض العلمية واقتراح مجموعة من الحلول لإشكالية البحث، واختيار مدى صحة هذه الحلول وملاءمتها، وهو الأمر الذي يجب أن يتوافق مع الواقع الذي يعيشه الباحث ويطبق فيه هذه الحلول، فهدف البحوث العلمية الجادة هو تغيير الواقع والتأثير فيه[7].

الفرع الثاني: وظائف المنهج العلمي

الدراسات المتعلقة بمنهجية البحث العلمي اتفقت على أن المناهج العلمية لها وظائف هامة في مجال البحوث العلمية، وهذه الوظائف هناك من يطلق عليها مستويات البحث العلمي، والمقصود بها تناول الظاهرة عبر مستويات متعددة، أو الغرض الذي

1- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص94.
2- رقية سكيل، مرجع سابق، ص ص21-23.
3- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص94.
4- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص32.
5- يوسف المرعشلي، مرجع سابق، ص123.
6- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص31.
7- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص32.

يستهدفه البحث في عملية تفسير الظاهرة محل البحث والدراسة، فالباحث في مجال البحوث العلمية يطرح دائما التساؤل حول الظاهرة موضوع الدراسة، ويسلك المنهج العلمي الذي يراه مناسبا لموضوع بحثه.

واتفق المختصون في مجال دراسات البحوث العلمية أن وظائف المنهج العلمي تنحصر في الوصف، التصنيف، التفسير، التنبؤ (التوقع)، والتي سيتم معالجتها كما يلي:

أولا: الوصف

هو الذي يستهدف اعطاء صورة كلية عن الظاهرة موضوع البحث والدراسة بهدف التعرف على مضامينها، فيقوم بدراسة الظواهر المجهولة النسبية لاكتشافها بطريقة أكثر شمولية عن طريق إجراء اختبارات أكثر تعمقا، أو هو وصف ظواهر أو أحداث معينة وجمع الحقائق والمعلومات حولها ووصف الظروف الخاصة بها، وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع[1].

هذه الوظيفة يعتبرها الوضعيين بأكملهم المهمة الجوهرية والرئيسية للمنهج العلمي، فيرى الأستاذ "ماخ" بأن وظيفة العلم هي الوصف الاقتصادي للوقائع التجريبية على أساس مبدأ البساطة والاقتصاد في التفكير، أما الأستاذ "بيرسون" فيقول بأن كل من يصنف الوقائع وينظر في علاقاتها المتبادلة، إنما هو رجل علم يطبق المنهج العلمي[2].

ثانيا: التصنيف

يعتبر التصنيف وظيفة أيضا من وظائف المنهج العلمي، ويقصد به أن خصائص الظاهرة يمكن النظر إليها من خلال روابط ثابتة نسبيا، كما يستخدم التصنيف في دراسة المجتمعات والتي يمكن تصنيفها من خلال الخصائص والصفات المميزة لها.

ويمكن تعريف البحوث التصنيفية بأنها: " تلك التي تهتم بتوزيع الوحدات الظاهرة بين فئات معينة محددة، بمعنى تجميع الوحدات المتشابهة من الظاهرة تحت مسمى معين والوحدات الأخرى تحت مسمى آخر، وتتضمن هذه البحوث شقين أساسيين عملية التوزيع وعملية البناء وهي العملية التي تعرف باسم التبويب"[3].

فالتصنيف يفيد في ترتيب المعرفة والمعلومات التي نتحصل عليها ويساعدنا على افتراض العلاقات بين الظواهر المصنفة، فهو وسيلة لتطوير العلم وازدهاره. ولوظيفة التصنيف فوائد كثيرة نوضحها فيما يلي:

1-التصنيف هو خطوة نحو التعميم فلا تكون الدراسة علمية إذا اقتصر الباحث على مجرد رصد الظاهرة وملاحظتها، أو اكتفى بالوصول إلى نتائج فرعية، وإنما يجب أن يسعى الباحث إلى الكشف عن الصفات العامة للظاهرة والوصول إلى نظريات جديدة[4].
جديدة[4].

2-يفيد في تلخيص الظاهرة المدروسة، فإذا كانت الظاهرة الحزبية محل البحث والدراسة فتصنيف النظم الحزبية يساعد على تلخيص الظاهرة بتحديد عدد الحالات التي يندرج تحت كل فئة.

3-يساعد على اكتشاف المتغير التفسيري للظاهرة من خلال معرفة مصدر الاختلاف بين النظم الحزبية[5].

1- بدر الدين شبل، مرجع سابق، ص06.

2- بلخير دراجي، مرجع سابق، ص 65، نقلا عن: نور الدين فوزي، محاضرات في منهجية العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص16.

3- المرجع نفسه، ص66، نقلا عن: محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، د.د.ن، الجزائر، 1997، ص48.

4- تمام السيد، مرجع سابق، ص20.

5- بلخير دراجي، مرجع سابق، ص ص66، 67. نقلا عن: محمد شلبي، مرجع سابق، ص49.

4-وسيلة لفهم الحالات الفردية للظاهرة بطريقة روتينية، فإذا وصفنا النظام السياسي بأنه تسلطي أو ديمقراطي يمكن معرفة أو توقع أدائه المحتمل.

ثالثا: التفسير

يقصد بالتفسير جعل ما هو غامض مفهوما وتعقيل الواقع، أي جعلها مدركة من جانب العقل يستهدف فهمها بشتى الوسائل، فهو يجيب عن السؤال لماذا؟، والتفسير هو ضرب من ضروب التعميم بطريقة يستطيع الباحث بواسطتها أن يكشف عن العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والعرقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر[1].

فالتفسير يصاحب الوصف غير أنه يتميز عن الوصف بأنه يعتمد على المزيد من التجريد، فالتفسير يحمل في ثناياه استناد الباحث إلى فروض ومعالجة عقلية لا تخضع للملاحظة والتجريب المباشر كما هو الحال للوصف[2].

ومن بين أهداف التفسير نذكر ما يلي[3]:

1-يفيد في تنمية المعارف وتوسيعها.

2-يجعل بعض الأشياء واضحة ومفهومة، فهو يحدث لدينا رضا ذهني.

3-يساعد على التوقع ولا يكتفي بما يحدث، فالتفسير ببنائه على خبرات الماضي ييسر لنا فهم خبرات الحاضر والمستقبل.

رابعا: التنبؤ (التوقع)

يهتم التنبؤ بما سيكون في المستقبل متجاوزا الوصف والتفسير إلى إقامة توقعات صحيحة للأحداث[4]، غير أنه يجب التنويه أن مجال العلوم الاجتماعية تظل مقدرتها على التوقع مسألة نسبية، والعلة في هذا أن الظاهرة السياسية محورها الإنسان الذي يصعب الضبط والتحكم في سلوكه وهو أمر تفتقده ظواهر العلوم الطبيعية[5].

ويقصد بالتنبؤ توقع الحوادث في المستقبل على غرار ما كان منها في الماضي وفقا لشروط معينة، ولأن الحاجة الإنسانية إلى معرفة ما سيكون بغية الاستعداد له بقصد مواجهته بما يناسبه، فإن العلم يهدف إلى التنبؤ بما سيكون اعتمادا على ما كان، ليكون أداة تجاوز الحاضر لمعرفة المستقبل[6].

ففهم العلاقات والارتباط بين مكونات الظواهر معطيات نستطيع بها التنبؤ، وهذا عن طريق القيام بالدراسات العلمية المضبوطة والتوصل إلى قوانين عامة باستعمال القياس المنطقي، ومن بين الأمثلة في ميدان العلوم الاجتماعية نذكر على سبيل المثال امكانية التدخل الاجتماعي لحل مشاكل المراهقين والشباب قبل وقوعها، كما يمكن التنبؤ بنمو الطفل خلال مراحل النمو المختلفة واستخلاص معايير للنمو الطبيعي.

1- بلخير دراجي، مرجع سابق، ص67. نقلا عن محمد شلبي، مرجع سابق، ص50.
2- بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص11.
3- بلخير دراجي، مرجع سابق، ص67. نقلا عن محمد شلبي، مرجع سابق، ص52.
4- بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص12.
5- بلخير دراجي، مرجع سابق، ص68. نقلا عن محمد شلبي، مرجع سابق، ص53.
6- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص17.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس اللجنة العلمية
لقسم الحقوق
المجلس العلمي

المبحث الثاني:

أنواع المناهج العلمية

تتعدد مناهج البحث العلمي بتعدد مجالات المعرفة وأنواع العلوم، فلكل منهج مجاله وخصائصه، لكنها بصفة عامة تمثل طريقا للتفكير والعمل المنظم يقوم على الموضوعية والمرونة ويعتمد على الملاحظة والحقائق العلمية.

فالمنهج العلمي يعتبر أداة لتحقيق الموضوعية والوصل إلى الحقيقة، لذا يتعين على الباحث أن يوظف المنهج أو المناهج الأكثر ملاءمة مع طبيعة الدراسة، وهذا حتى يصدق عليه حقيقة البحث العلمي الذي يتوصل إلى معارف جديدة من خلال التزامه واتباعه قواعد وخطوات المنهج العلمي السليم.

إن توفر قواعد المنهج العلمي لا يعني بالضرورة أن كل العلوم ملزمة باتباع منهج واحد بل توجد عدة مناهج، وحتى بالنسبة للعلم الواحد فقد يلجأ إلى أكثر من منهج واحد، فعلى الباحث أن يختار المنهج المناسب الذي يشتغل فيه مادامت كل المناهج تلتزم بأصول وقواعد المنهج العلمي[1].

وتعدد أنواع المناهج لا يعني استعمالها في مجال معين، فمنها ما يلاءم الأبحاث في مجال العلوم الفيزيائية والطبيعية، ومنها ما يلاءم مجال العلوم الإنسانية كالعلوم السياسية والعلوم القانونية وغيرها...، فعلى الباحث فقط أن يتبع المنهج الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالموضوع محل الدراسة.

ونظرا لتعدد المناهج وكثرتها والمتمثلة في المنهج الاستقرائي، والمنهج التاريخي، والمنهج الاستدلالي، والمنهج الوصفي، والمنهج التجريبي، والمنهج الوظيفي والمنهج البنيوي والمنهج المقارن وغيرها...، فهذه المناهج لا يسع هنا معالجتها كلية، وإنما سيتم التطرق فقط إلى المناهج الكثيرة الاستعمال بصفة عامة، وفي مجال العلوم القانونية بصفة خاصة.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى المنهج الاستدلالي (التحليلي) والمنهج التاريخي في المطلب الأول، ثم المنهج الوصفي والمنهج المقارن في المطلب الثاني.

المطلب الأول: المنهج الاستدلالي (التحليلي) والمنهج التاريخي

اتفق الباحثين والمهتمين بعلم المناهج على أن المنهجين الاستدلالي والتاريخي هما من المناهج العلمية الرئيسية في مجال البحث العلمي، ويعتبران الأكثر استعمالا في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، وخاصة في مجال التخصص وهو العلوم القانونية، وعليه فمن خلال هذا المطلب سيتم معالجة المنهج الاستدلالي في الفرع الأول، ثم المنهج التاريخي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: المنهج الاستدلالي (التحليلي)

سيتم في هذا الفرع التطرق إلى تعريف المنهج الاستدلالي، ومبادئه، وأخير أدواته التي يعتمد عليها في النقاط الآتية.

أولا: تعريف المنهج الاستدلالي

وهو المنهج التحليلي الذي يستعمل الدالة ويهدف إلى اثبات صحة الفرضيات عن طريق الاستدلال المنطقي، والاستدلال عبارة عن تسلسل منطقي في الأفكار ينطلق من معطيات أولية وبديهيات إلى نتائج يستخلصها عن طريق التركيب

1- إدريس فجور، مرجع سابق، ص49.

والتحليل دون اللجوء إلى التجربة، وهو يمتاز بالدقة فلا يدخل في عملية البرهنة إلا المعطيات التي يمكن تقديم البرهان على صحتها.[1]

ويستلزم عادة أن تكون القضايا المستنتجة جديدة بالنسبة إلى القضايا الأصلية، وإلا فقد الاستدلال معناه لأنه يعني الانتقال من أشياء مسلم بصحتها إلى أشياء أخرى ناتجة عنها بالضرورة.[2]

فالمنهج الاستدلالي يقوم على أساس تحليل مختلف المعلومات المحصل عليها في البحث من أجل الخروج بنتائج، وهو يعنى بدراسة المبادئ والقواعد العامة وتطبيقها على الأجزاء.

ويجد المنهج الاستدلالي ويسمى بالمنهج التحليلي في العلوم القانونية تطبيقات كثيرة له في علم القانون والسياسة، حيث يقتضي الأمر ذكر النصوص القانونية والأحكام القضائية وغيرها...، وتطبيقها على وقائع القضية، أو في دراسة الظواهر الاجرامية المنصوص عليها في قانون العقوبات كإجرام فئة معينة من المجتمع، أو جرائم الاغتصاب أو غيرها من الجرائم التي تحدث في المجتمع، حيث يعنى هذا المنهج بدراسة أسبابها وبيان وسائل علاجها وطرق مواجهتها، أو في النظم السياسية من خلال دراسة وتحليل الظواهر السياسية التي ترتبط بها ومدى بيان تحقيقها لأهدافها.[3]

ثانيا: مبادئ المنهج الاستدلالي

صنّف المفكرون مبادئ المنهج الاستدلالي إلى ثلاث مبادئ وهي[4]:

1-البديهيات: وهي قضية بينة بذاتها، ولا يمكن البرهنة عليها، وهي أولية منطقية وتعتبر قاعدة صورية عامة.

2-المصادرات (المسلمات): وهي القضايا التركيبية التي وإن كانت غير بينة بنفسها إلا أنه يصادر عليها ويطالب بالتسليم بها وتستعمل في استنتاج العديد من النتائج دون الوقوع في تناقض، وتوجد المصادرات في العلوم الإنسانية والاجتماعية كالمصادرة الأخلاقية التي تقول بأن كل انسان يطلب السعادة.

3-التعريفات: وهي تصورات خالصة يحاول بواسطتها الباحث التعبير عن مكنون الأشياء والظواهر التي يبحث فيها، ومن خصائص التعريف أنه يكون جامعا مانعا، ومباشر أو غير مباشر، ويستعمل التجريد والتعميم.

ثالثا: أدوات المنهج الاستدلالي

يعتمد المنهج الاستدلالي كمنهج علمي على مجموعة من الأدوات والمتمثلة في القياس، والتجريب العقلي، والتركيب[5].

1-القياس: وهو عملية عقلية منطقية تنطلق من مقدمات مسلم بها أو من مسلمات إلى نتائج غير مضمون صحتها، والقياس غير البرهان فهو لا يضيف شيئا للمعطيات ولا يحول الافتراضات إلى نتائج، وإنما يسمح لنا بالانطلاق في عملية البرهنة.

2-التجريب العقلي: وهو يختلف عن المنهج التجريبي، ومعناه قيام الإنسان في داخل عقله بكل الفروض والتحقيقات التي يعجز عن القيام بها في الخارج، ويتصور الطريقة المثلى لتركيبها حتى يتوصل إلى النتائج المرجوة.

1- أحمد خروع، مرجع سابق، ص15.
2- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص101.
3- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص ص38، 39.
4- أحمد خروع، مرجع سابق، ص15.
5- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص53.

3-**التركيب:** وهي عملية عقلية عكسية تبدأ من القضية الصحيحة المعلومة الصحة إلى استخراج كل النتائج.

الفرع الثاني: المنهج التاريخي

لا يوجد اختلاف حول أهمية التاريخ ومعرفة الماضي لأنه العلم الأكثر ارتباطا بكل العلوم، لذلك نجد الاهتمام به قد فاق كل التصورات، حيث أولى العديد من الباحثين في مجال السياسة والقانون أهمية للمنهج التاريخي في دراساتهم وأصبح المزيد من البحوث تستند الى دراسات ووثائق تاريخية كجزء أساسي من هذه البحوث[1]، وهذا المنهج يتبع في دراسة الحالات التي صارت في ذمة التاريخ، وهذا المنهج لا يقتصر استعماله على مادة التاريخ، بل يمتد ليشمل العلوم الأخرى، وهذا لأن هذه العلوم تنمو معارفها مع مرور الزمن وتتطور تطور مستمرا[2]. وسيتم في هذا الفرع تعريفه وكذا أهميته، ثم مراحله في النقاط التالية.

أولا: المقصود بالمنهج التاريخي

يتكون التاريخ من وقائع وأحداث ووقائع حدثت في الماضي غير قابلة للإعادة، لأن الزمان يسير قدما دون إعادة أو تراجع، والتاريخ بصورة عامة هو بحث واستقصاء الماضي، أو هو سجل الخبرات الماضية، والمنهج التاريخي يوظف التاريخ لمصلحة البحث العلمي لواقع الظواهر المعاصرة، ذلك أن حاضر الظاهرة لا ينفصل عن ماضيها بل هو امتداد له[3].

والمقصود بالمنهج التاريخي هو :" مجموعة من الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل وقائعه وزواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه، وبجميع تفاعلات الحياة فيه"[4].

ويعرف أيضا بأنه هو المنهج الذي يعتمد على الوثائق التاريخية لمعرفتها ونقدها، ليحاول الباحث بعدها الانتقال الى مرحلة أخرى وهي التركيب، ليتم التأليف بين هذه الحقائق وتفسيرها وذلك من خلال فهم الحاضر انطلاقا من الماضي[5].

وكان المنهج التاريخي عند المؤرخين العرب والمسلمين كالواقدي والطبري والأسدي وابن اسحاق وابن خلدون وغيرهم، منهجا علميا في خطوطه العامة، وإن العلم الحديث ليسجل لهم أنهم أول من ضبط الحوادث بالإسناد والتوقيت الكامل، وأنهم أول من كتب فلسفة التاريخ والاجتماع وتأريخ التاريخ.

فالمنهج التاريخي يعتبر منهج أساسي في حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية، فبواسطته يفهم التاريخ ويعاد بناء الحدث، وعن طريق تأمل تاريخ البشرية استطاع الفكر الإنساني أن يبلور منهجا تاريخيا سمح له باستيعاب ماضيه وتوظيفه لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل[6].

ويجد المنهج التاريخي تطبيقه في الدراسات القانونية، حيث يقدم للباحث عونا كبيرا في مجالات الكشف عن الحقائق التاريخية، والنظم والأصول، والعائلات، والمدارس، والنظريات، والفلسفات، والقواعد، والأفكار القانونية والإدارية والتنظيمية، ويساعد عل اجراء المقارنات بين النظم القانونية عبر التاريخ، لإدراك أفضل لطبيعة العلاقة بين المجتمعات وتطورها من جهة، وبين

1- بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص97.
2- عز الدين شريفي، مرجع سابق، ص08.
3- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص ص42، 43.
4- رجاء وحيد دويدري، مرجع سابق، ص151.
5- إدريس فخور، مرجع سابق، ص28.
6- أحمد خروع، مرجع سابق، ص17.

القانون وتطويره من جهة أخرى، للاستفادة من ذلك في تجنب السلبيات التي كانت موجودة، وتطوير الايجابيات الحالية بناء على خبرة الماضي.

وكمثال على هذا المنهج وتطبيقه في المجال القانوني في علم الاجرام، حيث يتم دراسة ماضي المجرم، وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، لاستخلاص الدوافع التي أدت به إلى ارتكاب الجريمة.

ثانيا: أهمية المنهج التاريخي

تبرز الأهمية الكبيرة للمنهج التاريخي نظرا للاعتبارات التالية[2]:

1-اتساع مجالات استخدامه، فهو لا يقتصر على التاريخ، وإنما يستخدم في جميع مجالات العلوم المختلفة، مادام المطلوب التعرف على حوادث بشرية مضت أو انقضت، أو تطورت عبر الماضي حتى وصلت إلى الحاضر.

2-يسمح بإجراء المقارنات بين المراحل المختلفة، من مراحل تطور الظاهرة المدروسة.

3-يسمح هذا المنهج بمعرفة تطورات المشكلات وحلولها السابقة، بالإضافة إلى ايجابيات وسلبيات هذه الحلول.

4-يقدم الذاكرة الجماعية.

ثالثا: مراحل المنهج التاريخي

تعتبر مراحل المنهج التاريخي هي نفسها خطوات البحث العلمي والمتمثلة في[3]:

1-تحديد موضوع الحث التاريخي: وهي الفكرة المحركة والموجهة للبحث العلمي التاريخي حتى الوصول إلى فرضيات ونظريات وقوانين علمية ثابتة وعامة تفسر وتكشف الحقيقة العلمية التاريخية، ويشترط في هذه المرحلة القيام بتحديد الاشكالية وتبيان عناصرها بدقة.

2-جمع الحقائق أو المادة التاريخية: ومعروف أن الوثائق هي جوهر المنهج التاريخي، وهي أنواع روايات مأثورة وآثار مخلفة مصنوعة ومكتوبة، وهذه الوثائق يجب جمعها من مصادرها الأصلية أو الثانوية[4]، فإن أمكن فمن المصادر الأصلية، وإن تعذر فيتعين جمعها من المصادر الثانوية.

وتتمثل أنواع مصادر البحث التاريخي في: السجلات الرسمية وغير الرسمية، والأحكام القضائية، وسجلات الحالة المدنية والتجارية، والأرشيف، والتقارير الرسمية، والتقارير السنوية، وسجلات النوادي والجمعيات، ومحاضر الجلسات، وسجلات الصادرات والواردات، والعقود الفردية، وكذا التقارير الصحفية، والإحصاءات والحسابات، والمدونات والحوليات وغيرها[1]...

1- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص ص280-282

2- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص125.

3 - أحمد خروع، مرجع سابق، ص ص17، 18.

4- المصادر الأصلية: ويقصد بها المصادر المعاصرة للحدث أو للظاهرة، وتشمل الوثائق التاريخي الأصلية أو الأولية إلى جانبها الآثار التاريخية، فالوثائق هي سجل الأحداث أو الوقائع الماضية وتشمل السجلات الرسمية وغير الرسمية، والأحكام القضائية، ومحاضر الاجتماعات، والتقارير الإدارية وغيرها...، أما الآثار فهي بقايا حضارات أو أحداث ماضية، فقد تكون في صورة مباني وطرق وجسور ونقود وأدوات وبقايا انسانية.

-المصادر الثانوية: وهي التي يتم اللجوء إليها عند تعذر توفر المصادر الأصلية، وقد تكون المصادر الثانوية مشتقة أو منقولة ومقتبسة من الأصل التاريخي سواء من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة...، وذلك وفقا لدرجة قربها أو بعدها من المصدر الرئيسي الأصلي وتبعا لتعدد المراجع الواسطة بينها وبين العدد أو الوثيقة الأصلية. ينظر: احميدوش مدني، مرجع سابق، ص ص44، 45.

3-نقد المادة التاريخية: والمقصود بنقد المادة التاريخية هو التأكد من صدق المصدر وصحة المادة الموجودة فيه، ومن منطلق الشط المنهجي العلمي الذي يرفض به الباحث قبول أي وثيقة تاريخية إلا بعد نقد يثبت صحتها.

وهذا النقد إما أن يكون نقدا داخليا أو خارجيا، ويحتاج إلى معارف ومهارات واتجاهات معينة، والى الاعتماد على العلوم المساعدة للتاريخ وكذا الفنون، والتي تساعد المؤرخ على تحقيق أهدافه[2]، وتتطلب كذلك هذه العملية صفات خاصة في الباحث التاريخي كالحس التاريخي، الإدراك، الذكاء، المعرفة الواسعة، والقدرة القوية... وتسمى هذه العملية مجتمعة بعملية التحليل التاريخي.

4-عملية التركيب والتفسير التاريخي: والقصد منها صياغة الفرضيات والقوانين المفسرة للحقيقة التاريخية، بمعنى تنظيم الحقائق التاريخية الجزئية المتناثرة والمتفرقة من أجل بناءها في الحاضر.

5-عرض النتائج واستنتاج العبر: وهي المحطة التي تكرس البحث التاريخي وتبرز نتائجه العلمية وتقدمها في شكل قواعد عامة أو نظريات قائمة بذاتها، تشرح الظواهر التاريخية وتستوعبها[3].

المطلب الثاني: المنهج الوصفي والمنهج المقارن

يعتبر المنهجان الوصفي والمقارن من المناهج المهمة في البحوث العلمية، وهما من المناهج التي يعتمد عليها في مجال الدراسات القانونية، فالمنهج الوصفي يعتمد على اتباع طريقة الوصف الدقيق، أما المنهج المقارن فهو من المناهج الحديثة ويقوم على أساس مقارنة الأنظمة القانونية واستخراج أو جه الشبه والاختلاف فيما بينها، ويساعد هذا المنهج في تعديل القوانين وتوحيدها، وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى المنهج الوصفي في الفرع الأول، ثم المنهج المقارن من خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول: المنهج الوصفي

يعتبر الوصف ركنا أساسيا من أركان البحث العلمي، ومنهجه من أهم المناهج المتبعة فيه، لأن الأسلوب الوصفي مرتبط منذ نشأته بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية[4].

أما الوصف العلمي فيذكر خصائص ما هو كائن، ويفسره ويحدد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع، وكذلك الممارسات الشائعة أو السائدة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات، وطرائقها في النمو والتطور[5].

وقد يتطلب موضوع البحث التركيز على وصف ظاهرة معينة ما، فيتم تحليل خصائص تلك الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها، وهذه المواضيع هي الأكثر شيوعا في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولأنها تتطلب الوصف الدقيق الذي يعد أساسا متينا تبنى عليه البحوث العلمية[6]، وهو ما يطلق عليه بالمنهج الوصفي.

وعليه سيتم في هذا الفرع التطرق إلى تعريف المنهج الوصفي وأنواعه، وكذا خطواته، ثم أسسه التي يستند عليها كالآتي.

1- بلخير دراجي، مرجع سابق، ص91، نقلا عن: محمد شلبي، مرجع سابق، ص61.
2- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص127.
3- أحمد خروع، مرجع سابق، ص18.
4- رجاء وحيد دويدري، مرجع سابق، ص ص182، 183.
5- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص146.
6- عز الدين شريفي، مرجع سابق، ص09.

أولا: تعريف المنهج الوصفي

يعرّف المنهج الوصفي بأنه: طريقة علمية منظمة لوصف الظاهرة عن طريق جمع وتصنيف وترتيب وعرض وتحليل وتفسير وتعليل وتركيب للمعطيات النظرية، والبيانات الميدانية بغية الوصول إلى نتائج علمية توظف في السياسات الاجتماعية، بهدف اصلاح مختلف الأوضاع المجتمعية"[1].

ويعرف كذلك بأنه هو المنهج الذي يعتمد على الملاحظة بأنواعها بالإضافة إلى عمليات التصنيف والإحصاء مع بيان وتفسير تلك العمليات، ويعتبر المنهج الوصفي أكثر المناهج ملاءمة للواقع الاجتماعي، ويأتي على مرحلتين الأولى مرحلة الاستكشاف والصياغة، والثانية مرحلة التشخيص والوصف[2].

ويعرف المنهج الوصفي تعريفا آخرا بأنه هو المنهج الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا[3].

ويهتم المنهج الوصفي بدقة ذكر الخصائص والمميزات للشيء الموصوف معبرا عنها بصورة كمية وكيفية، ويكثر استخدامه في الدراسات الإنسانية التي يصعب فيها تطبيق المنهج التجريبي[4].

وساعدت البحوث العلمية التي تعتمد على المناهج الوصفية في دفع عجلة البحث العلمي الاجتماعي إلى الأمام، ووظفت بشكل ناجح في كثير من الأحيان في كشف عيوب المجتمع ووضع خطط الاصلاح الاجتماعي، وهذا لأن الباحث من خلال هذا المنهج يتحصل على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعي وتسهم في تحليل ظواهره[5].

وللمنهج الوصفي في ميدان العلوم القانونية مجال تطبيق واسع جدا، وذلك في اجراء المسوح الاجتماعية اللازمة لتطوير المنظومة القانونية، والدراسات المتعلقة بالمؤسسات العقابية، واجراء التحقيقات للكشف عن خفايا أسباب النزاعات القانونية، وفي الدراسات المتخصصة في تطور الظواهر الاجرامية وغيرها...، ولكن يجب الانتباه إلى أن المنهج الوصفي لا يكفي وحده لإجراء الدراسات القانونية كلها وذلك لتعدد وتنوع مجالاتها وخصائصها. ويهدف المنهج الوصفي إلى[6]:

1-جمع معلومات حقيقية ومفصلة لظاهرة معينة.

2-تحديد المشكلات الموجودة، أو توضيح بعض المظاهر.

3-تحديد ما يفعله الأفراد في مواجهة مشكلة محددة.

4-اجراء مقارنات مع الظواهر الأخرى، ومحاولة ايجاد العلاقة بين هذه الظواهر.

ثانيا: أنواع المنهج الوصفي

يشتمل المنهج الوصفي على منهجين تابعين له وهما المسح الاجتماعي، ودراسة الحالة، ونظرا لأهميتها في مجال الدراسات الوصفية، صنفها الباحثين كمناهج مستقلة، لها مفاهيمها وقواعدها، والتي سيتم توضيحها فيما يلي:

1- بلخير سديد، مرجع سابق، ص122.

2- بلخير دراجي، مرجع سابق، ص96.

3- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص40.

4- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص147.

5- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص40.

6- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص147.

1-منهج المسح الاجتماعي:

هو أحد مناهج البحوث الوصفية التي تقوم على جمع وتحليل البيانات الاجتماعية عن طريق أدوات بحثية كالمقابلة والاستمارة من أجل الحصول على معلومات من عدد كبير من الناس المعنيين بالظاهرة موضوع البحث[1].

أو هو طريقة علمية منظمة يتبعها الباحث في جمع المادة العلمية حول موضوع البحث وطريقة الجمع شاملة للأعضاء المبحوثين أو أن يكون المسح بالعينة الكبيرة الممثلة لمجتمع البحث[2].

وتظهر أهمية المنهج المسحي في ما يلي[3]:

-يساعد في اكتشاف العلاقات القائمة بين الظواهر وجمع المعلومات اللازمة لتكوين نظرية شاملة بواسطتها يمكن ايجاد حل منطقي ومعقول للقضية المدروسة.

-يعالج قضايا معينة على الطبيعة وبدون تكييف.

-يعمل على التخطيط الدقيق وجمع البيانات المطلوبة، ليتم تحليلها والتوصل إلى نتائج علمية.

-يعتبر أداة قيمة للتعرف على رغبات الجماعات وأهدافها وبالتالي يساهم في وضع نظريات اجتماعية مفيدة لكل المجتمعات.

-يفيد في قياس اتجاهات الرأي العام نحو مختلف الموضوعات.

-إدخال الديناميكية في التغيير الاجتماعي ومحاربة الجمود.

2-منهج دراسة حالة:

هو منهج يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة، فردا كان، أو مؤسسة، أو نظاما اجتماعيا، بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة، لأن من مقاصده الرئيسية الوصول إلى تعميمات[4].

وعرّف هذا المنهج بأنه: " الطريقة العلمية لجمع المعلومات والبيانات لدراسة السيرة لحالة أو أكثر وتطوراتها في الماضي والحاضر، وتكون الحالة عبارة عن فرد أو جماعة أو مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أو مجتمع محلي أو مجتمع عالمي أو مجموعة دول"[5].

يميل جل الفقهاء والمختصين إلى اعتبار منهج دراسة حالة منهج قائم بذاته[6]، فهو لا يقتصر على جمع المعلومات وتصنيفها، بل يتابع الحالة في مختلف مراحلها، ويحلل المعلومات المجمعة وينتهي بوضع تقرير هو عبارة عن نتيجة نهائية للبحث، كما أن دراسة الحالة تستعين بأدوات البحث المختلفة، من ملاحظة ومقابلة ووثائق شخصية إذا كان الأمر يتعلق بدراسة فرد من الأفراد[7].

ثالثا: خطوات المنهج العلمي

الخطوات التي يعتمدها المنهج الوصفي في البحوث العلمية تتمثل فيما يلي[1]:

1-احميدوش مدني، مرجع سابق، ص41.
2- بلخير سديد، مرجع سابق، ص124.
3- بلخير دراجي، مرجع سابق، ص ص103، 104.
4- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص153.
5- بلخير سديد، مرجع سابق، ص123.
6- لمراجعة أكثر تفاصيل حول منهج دراسة حالة ينظر: صلاح الين شروخ، مرجع سابق، ص ص152، 155.
7- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص41.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس اللجنة العلمية
لقسم الحقوق
جامعة الوادي

1-تعريف وتحديد الظاهرة المراد وصفها (الاشكالية البحثية والفرضيات).

2-جمع البيانات من داخل وخارج الظاهرة.

3-تحليل عناصر الظاهرة بطريقة عملية موضوعية ثم تصنيفها.

4-تأصيل عناصر الظاهرة في شكل تعميمات علمية.

5-الاستعانة بأدوات المنهجية المستخدمة في علم المناهج.

6-نقد مراحل البحث الوصفي وتقييم النتائج قبل البناء عليها.

7-استخلاص النتائج وتحديدها، والالتزام بنتائج تحليل الظاهرة.

رابعا: أسس المنهج الوصفي

يستند المنهج الوصفي في البحوث العلمية الوصفية على أسس أهمها التجريد، والتعميم وسيتم توضيحها فيما يلي:

1-التجريد:

وهو عملية عزل وانتقاء مظاهر معينة من كل عينة، كجزء من عملية تقويمية أو توصيلية إلى الآخرين، ولا يتعارض التجريد مع كون المواقف الاجتماعية أكثر تعقيدا من المواقف الفيزيائية، ولا يتعارض أيضا مع كون كل واقعة اجتماعية متفردة في الكم والكيف، أو مع حادثة اجتماعية متفردة بدعوى أنها ذات خصائص منفصلة بعضها عن بعض، فالحقيقة ليس هناك فصل بين خصائص الحادثة الاجتماعية، والتجريد في كل الأحوال عمل علمي أساسي.

2-التعميم:

الوقائع التي تصنف على أساس العوامل المميزة، يمكن استخلاص حكم أو أحكام تصدق على فئة معينة منها، وهو ما يطلق عليه بالتعميم، وقد يكون التعميم شاملا فيسبق بكلمة كل، أو جميع، أو لا واحد، وقد يكون جزئيا فيسبق بكلمة بعض، وبالتعميم يتم الوصول إلى الاستقراء.

الفرع الثاني: المنهج المقارن

يعد المنهج المقارن من أهم المناهج المستخدمة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتقوم المقارنة في هذه العلوم مقام التجربة في العلوم الطبيعية وتحقق الكثير من الوظائف[2]، ورغم أن المقارنة كمنهج قائم بذاته حديث النشأة، فقد لاقى اهتمام كبير من طرف المؤرخين والباحثين ورجال القانون، بحكم أنه يساعد على اكتشاف الخصائص الكلية للظاهرة في ماضيها أو حاضرها أو مستقبلها عن طريق المظاهاة وإبراز الصفات المتشابهة، والمختلفة بين ظاهرتين أو مجتمعين، ومعرفة درجة تطور أو تقهقر الظاهرة عبر الزمن[3].

وعليه سيتم التطرق في هذا الفرع إلى تعريف المنهج المقارن، ثم مميزاته، وأخيرا أنواع، من خلال النقاط التالية.

1- تومي آكلي، مرجع سابق، ص178.

2- بلخير دراجي، مرجع سابق، ص94، نقلا عن: محمد شلبي، مرجع سابق، ص70.

3- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص55.

أولا: تعريف المنهج المقارن

المنهج المقارن هو المنهج الذي يتبعه الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة من أجل معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه الشبه والاختلاف في تلك الظواهر، ويستهدف هذا المنهج التفسير العلمي بواسطة كشفة للعلاقات بين الظواهر.

أو هو مقابلة الأحداث والآراء بعضها ببعض لكشف ما بينها من وجوه شبه أو علاقة، والمقارنة والموازنة للعلوم الإنسانية بمثابة الملاحظة والتجربة للعلوم الطبيعية[1].

ويعرف أيضا بأنه العملية العقلية التي تتم بتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر نستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق نميز بها موضوع الدراسة المحددة[2].

ويعتبر المنهج المقارن من المناهج الشائعة الاستعمال في البحوث القانونية، حيث نادرا ما يقتصر البحث على دراسة الظاهرة في القانون الجزائري دون مقارنتها بالقوانين الوضعية أو الشريعة الإسلامية، بل إن جودة البحث وعمقه يقاس بمدى اطلاع الباحث على الظاهرة في القوانين المختلفة[3].

فالمنهج المقارن في الدراسات القانونية له أهمية كبيرة، فعن طريقه يطلع الباحث على تجارب النظم القانونية الأخرى، ومقارنتها بالنظم الوطنية، وبيان ما بينهما من أوجه اتفاق أو اختلاف والموازنة بينهما، ومن ثم استخلاص نتائج محددة تكون قابلة للتحقيق، مع أنه يجب الأخذ في الاعتبار عند اجراء المنهج المقارن في هذه الدراسات الاختلافات التي تكون بين هذه النظم سواء من الناحية السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية[4].

وتظهر فوائد المنهج المقارن في الدراسات القانونية كما يلي[5]:

1-التقريب بين الشعوب وإزالة الجهل واللبس من خلال التعرف على قوانين الدول الأخرى.

2-معرفة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والدينية والتاريخية التي أفرزت قانونا أو تنظيما معينا.

3-الاطلاع على القوانين الأجنبية والتي من شأنها تزويد القارئ بمعلومات قانونية متنوعة، مما يمكن من الحكم الموضوعي على القانون الوطني والوقوف على ما به من عيوب ومزايا.

4-دراسة أوجه الشبه والاختلاف بين الأنماط الرئيسية للسلوك الاجتماعي، مثل دراسة السلوك السياسي كالتصويت، أو دراسة السلوك الإجرامي مثل المقارنة بين معدلات الجرائم وأنماطها في مجتمعات مختلفة،

5-دراسة كلية للمجتمعات، حيث تتم المقارنة بين المجتمعات وفقا للنمط الرئيسي السائد فيها، رأسمالية أو ديمقراطية أو ديكتاتورية[6].

1- تمام السيد، مرجع سابق، ص83.
2- بلخير دراجي، مرجع سابق، ص95.
3- تمام السيد، مرجع سابق، ص84.
4- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص ص40، 41.
5- تمام السيد، مرجع سابق، ص ص84، 85.
6- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص ص56، 57.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس اللجنة العلمية
لقسم الحقوق
المجلس العلمي

ثانيا: مميزات المنهج المقارن

من بين المميزات والسمات الأساسية للمنهج المقارن وخاصة في الدراسات القانونية في أنه:

1-يساعد على معرفة أوجه الشبه والاختلاف بين النماذج الاجتماعية والنظم القانونية، ويسمح بتحديد مستوى الاحتكاك والانتفاع الحضاري.

2-يسمح بمعرفة الإيجابيات والسلبيات في الظواهر والنماذج المدروسة وهو ما يفسح المجال لسد الثغرات وإثراء الجوانب الإيجابية.

3-معرفة أسباب تطور المجتمعات من خلال معرفة قواعد تطورها وتتبع المراحل الزمنية التي أدت إلى هذا التطور.

4-يمكن الباحث من الاطلالة على النظم القانونية المختلفة يلتمس فيها الحلول السديدة لإشكالية البحث، أو يتأكد من خلالها سلامة ما يتضمنه نظامه القانوني من حلول[1].

ثالثا: أنواع المنهج المقارن

المقارنة قد تكون على المستوى الأفقي، أو على المستوى الرأسي (العمودي)[2].

1-المقارنة الأفقية: وتكون فيها المقارنة بين نظامين قانونين أو أكثر بصدد تنظيم مسألة معينة، وتأخذ المقارنة هنا بحث المسألة في قانون على حدا، وكمثال على هذه المقارنة نأخذ أساليب اختيار رئيس الدولة في النظام الدستوري الجزائري والشريعة الإسلامية، ففي هذا المثال تظهر المقارنة الأفقية في أن يذكر الباحث في الفصل الأول أساليب اختيار رئيس الدولة في النظام الدستوري الجزائري، وفي الفصل الثاني أساليب الاختيار في الشريعة الإسلامية، وفي كل فصل يجب على الباحث أن يتبين أوجه الشبه والاختلاف بين هذا النظام وذاك[3].

2- المقارنة العمودية (الرأسية): في هذا النوع من المقارنة يختلف الأمر عما سبق، فالباحث يلتزم بإجراء المنهج المقارن في كل جزئية من جزئيات البحث، ويعرض فيها لأحكام الأنظمة محل المقارنة، فإذا أخذنا المثال السابق فإن المقارنة العمودية تعني دراسة كل جزئية تتعلق بخطة البحث في النظامين محل المقارنة، النظام الدستوري الجزائري، والشريعة الإسلامية، فمثلا عند الحديث عمن يختار رئيس الدولة (هيئة الناخبين)، فيجب بحث الأمر في النظامين معا، وفي موضع واحد مبرزا أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بينهما، ونفس الأمر عند الحديث عن طريقة الاختيار، وغير ذلك[4].

فمن خلال هذين النوعين من المقارنة، يتبين أن المقارنة العمودية (الرأسية) أفضل بكثير وأدق من المقارنة الأفقية، ومرد ذلك أن الأفقية تؤدي إلى تكار الأفكار وتشتتها، فما يقال في الفصل الأول يعاد في الثاني، فضلا على أن الأمر في نهايته لا يخرج عن كونه دراستين منفصلتين لموضوع واحد في نظامين مختلفين، فكأن الباحث في المثال السابق درس أساليب اختيار رئيس الدولة مرة في النظام الدستوري الجزائري، ومرة أخرى في الشريعة الإسلامية.

أما المقارنة العمودية فهي تؤدي إلى حسن إدراك أوجه الاختلاف والاتفاق في الأنظمة محل المقارنة، فضلا عن منع تكرار الأفكار، وهو ما يؤدي في نهاية الأمر أن يكون البحث ذا فائدة كبيرة للقارئ والباحث.

1- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص43.
2- أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص43.
3- جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص ص41، 42.
4- المرجع نفسه، ص42.

الخاتمة:

بعد عرضنا في هذه المطبوعة للمحاضرات المتعلقة بمنهجية البحث العلمي والتي تكسي أهمية كبرة بالنسبة لطلبة الباحثين في انجاز بحوثهم بصفة عامة والبحوث القانونية بصفة خاصة، فالمنهجية هي عماد البحث وأساسه، وتطبيقها بقواعدها وأدواتها تمكن من الوصول الى نتائج ايجابية ومفيدة، خاصة في ظل الأهمية المتزايدة للبحث العلمي في ظل التحولات العلمية والتكنولوجية المعاصرة التي لا يمكن لمؤسسات التعليم العالي الانعزال عنها.

ما جاء في هذه الدراسة يمثل أهم النقاط الرئيسية والأساسية في منهجية البحث العلمي، التي تساعد الطلبة الباحثين على اجتياز أهم الصعوبات التي تعترض طريقهم أثناء اعداد بحوثهم، وهذا لأن البحث لون من ألوان النشاط العقلي يقتضي منهجا علميا سليما يوفر الجهد والوقت، قصد الوصول إلى المعرفة الدقيقة مع الاستفادة القصوى التي يحققها النفاذ الى صميم المسألة للكشف عن الجديد.

ثم إن مشكلات البحث لا تقتصر على القواعد المنهجية الشكلية والموضوعية للأبحاث وخاصة القانونية، بل تتسع لتشمل أدوات ووسائل البحث من مصادر ومراجع، وبسبب أهمية تلك الأدوات وما لوحظ بأن عدم الالمام بها كان في كثير من الأحيان عائقا دون إخراج البحث الموضوعي إلى الوجود.

وقد حاولت من خلال هذه المحاضرات أن أعطي نظرة حول مادة منهجية البحث العلمي لتكون مرجعا كباقي المراجع الأخرى يستفيد منه الطلبة الباحثين في انجاز بحوثهم العلمية، فحاولت جاهدا طي اللثام على بعض المسائل الهامة من بينها المفاهيم الخاصة بالبحث العلمي وكذا أهميته وخصائصه، إضافة إلى ذلك تم تناول مراحل إعداد البحث العلمي، بدءا بمرحلة اختيار المشرف والموضوع ثم مرحلة جمع وتخزين المعلومات انتهاء الى مرحلة القراءة وتقسيم الموضوع. ثم المرحلة الموالية وهي انجاز البحث العلمي والمتمثلة في قواعد كتابة البحث العلمي إلى غاية ‘خراجه النهائي، وأخيرا التطرق إلى مفهوم المناهج العلمية وتمييزها عن باقي المصطلحات المشابهة لها، وابراز أنواع المناهج الخاصة بالدراسات القانونية.

وعليه تعتبر القواعد المنهجية للبحث مهمة وأساسية في عملية البحث العلمي، والمنهجية العلمية الصحيحة تكسب الطالب الباحث المرونة والحكمة في التعامل مع أي موضوع للبحث، ورسم حدوده، وتحديد الاشكالية بشأنه، والمنهج الذي يتعين اتباعه لتحقيق النتائج المرجوة منه، وتتيح له التفكير المنظم والشامل لكل نواحي الموضوع، اضافة الى التحكم الجيد في مختلف مراحل انجاز البحث، بداية من اختيار الموضوع إلى غاية كتابته وطباعته بطريقة منظمة وسليمة.

والرجاء بهذا أن أكون قد وفقت في بلوغ بعض ما ابتغي، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس اللجنة العلمية
لقسم الحقوق
المجلس العلمي

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

القرآن الكريم برواية ورش.

أولا: كتب الحديث

1- الإمام أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ج30، باب حديث النعمان بن بشير، رقم الحديث: 18406، مؤسسة الرسالة، د.م، ط1، 2001.

ثانيا: المعاجم اللغوية والقواميس

1- ابن منظور، لسان العرب، ج2، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.

2- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج5، دار الفكر، د.م، د.ط، 1979.

3- الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط5، 1999.

4- المعجم الوجيز، اصدار مجمع اللغة العربية، مصر، 1993.

ثانيا: النصوص القانونية

1- المرسوم التنفيذي رقم 98 - 254 المؤرخ في 17 أوت سنة 1998، المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي الصادر بالجريدة الرسمية، عدد60، 1998.

المراجع:

أولا: الكتب

1- إبراهيم رحماني، خطوط رئيسية في كتابة البحوث الجامعية، مطبعة سخري، الوادي، ط1، 2013.

2- أحمد طالب، منهجية اعداد المذكرات والرسائل الجامعية (دليل الباحث)، دار الغرب، ط2، 2003.

3- أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1999.

4- احميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، د.د.ن، ط3، 2015.

5- إدريس الفاخوري، أسس البحث العلمي ومناهجه، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط4، 2018.

6- إدريس فاضلي ، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، د.د.ن، د.ط، 2003.

7- إدريس فخور، المختصر في منهجية العلوم القانونية (مفاهيم أولية في البحث والتحليل)، مكتبة المعرفة، مراكش، المغرب، ط2، 2018.

8- آكلي تومي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، 2017.

9- بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013.

10- بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، أصول منهجية البحث في علم السياسة (طرق، أدوات، مناهج ومقاربات البحث السياسي)، دار المجلس، الجزائر، ط1، 2014.

11- بلخير سديد، منهجية البحث العلمي وأصالتها عند المسلمين، دار الخلدونية، الجزائر، 2013.

12- تمام السيد، مناهج البحث وقواعد الاستدلال القانوني، دار النهضة العربية، مصر، 2016.

13- جبور عبد النور، المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1984، ص379.

14- جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3.

15- حامد حمد موسى الجنابي، الأصول والقواعد العلمية في كتابة البحوث السياسية والقانونية، مكتبة زين الحقوقية، لبنان، ط1، 2017.

16- رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، دار الفكر، د.م، 2002.

17- رقية سكيل، منهجية إنجاز البحوث العلمية –دليل طلاب العلوم القانونية والإدارية-، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2010.

18- عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977.

19- عبد الناصر أبو زيد، المراحل المنهجية لإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، دار النهضة العربية، القاهرة.

20-عبد العزيز بن عبد الرحمان بن علي الربيعة، البحث العلمي حقيقته ومصادره ومادته ومناهجه وكتابته وطباعته، ج1، مكتبة الملك فهد، الرياض، ط6، 2012.

21- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

22- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، منهجية البحث العلمي، د.د.ن، د.ط، د.ت.

23- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، دار جسور، الجزائر، ط1، 2014.

24- عمار تركاوي، محمد خير العكام، المنهجية القانونية، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018.

25- عمار عباس الحسيني، مناهج البحث القانوني-أصول إعداد البحوث والرسائل القانونية- منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،ط1، 2012.

26- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2002.

27- علي مراح، منهجية التفكير القانوني –نظريا وعمليا-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

28- غازي عناية، اعداد البحث العلمي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، د.ت.

29- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي (للجامعيين)، دار العلوم، الجزائر، 2003.

30- شحاتة سليمان محمد سليمان، مناهج البحث بين النظرية والتطبيق، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2006.

31- هواري سيد، دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2004.

32- ياسين مبيري، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، دار الحامد، ط1، 2017.

33-يوسف المرعشلي، أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 2008.

ثانيا: المطبوعات

1- أحمد خروع، محاضرات في المنهجية وفلسفة القانون، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 1997/1996

2- بدر الدين شبل، مقياس منهجية البحث العلمي (موجه لطلبة السنة أولى ماستر قانون عقاري)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، 2022/2012.

3- بلخير دراجي، محاضرات في منهجية البحث العلمي (موجهة لطلبة السنة أولى ماستر قانون أعمال)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، 2022/2021.

4- رؤوف بوسعدية، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة سطيف 2، 2016/2015.

5-سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، (موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2018/2017.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1- واثق غازي المطوري، أنواع البحوث العلمية وكيفية انجازها، منتدى فخامة العراق: https://www.f-iraq.com/vb/threads/nuay-albxhuth-alylmi-ukifi-angazxa.81313/، تاريخ الاطلاع: 2022/04/10، العاشرة صباحا.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس اللجنة العلمية
لقسم الحقوق
جامعة الوادي
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلس العلمي
جامعة الوادي

الفهرس

العنـــــــــــوان	الصفحة
مقدمـــــــــــــة	02
الفصل الأول: مفهوم البحث العلمي	04
المبحث الأول: تعريف البحث العلمي وأهميته	04
المطلب الأول: تعريف البحث العلمي	04
الفرع الأول: تعريف البحث	04
الفرع الثاني: تعريف العلم	05
الفرع الثالث: مدلول البحث العلمي	09
المطلب الثاني: أهمية البحث العلمي	10
الفرع الأول: فوائد البحث العلمي	10
الفرع الثاني: أراء بعض المهتمين حول أهمية البحث العلمي	11
المبحث الثاني: خصائص البحث	13
المطلب الأول: خصائص البحث العلمي بصفة عامة	13
الفرع الأول: الخصائص العامة المتفق عليها	13
الفرع الثاني: خصائص أخرى أضافها بعض الفقهاء	15
المطلب الثاني: خصائص البحث العلمي في الدراسات القانونية	16
الفرع الأول: خصائص البحث العلمي حسب رأي الأساتذة الجزائريين	16
الفرع الثاني: خصائص البحث العلمي حسب رأي الأساتذة الأجانب	16
المبحث الثالث: أنواع البحوث العلمية	18
المطلب الأول: تصنيف البحوث العلمية حسب الطبيعة ومن حيث الأساليب المستخدمة	18
الفرع الأول: : تصنيف البحوث العلمية حسب الطبيعة	18
الفرع الثاني: : تصنيف البحوث العلمية من حيث الأساليب المستخدمة	20
المطلب الثاني: تصنيف البحوث العلمية من حيث الهدف ومن حيث الاستعمال	21

الفرع الأول: تصنيف البحوث العلمية من حيث الهدف	21
الفرع الثاني: تصنيف البحوث العلمية من حيث الاستعمال	23
الفصل الثاني: تقنيات إعداد البحث العلمي	27
المبحث الأول: مرحلة اختيار المشرف والموضوع	27
المطلب الأول: مرحلة اختيار المشرف	27
الفرع الأول: مفهوم المشرف	27
الفرع الثاني: دور المشرف وعلاقته بالباحث	28
المطلب الثاني: مرحلة اختيار الموضوع	31
الفرع الأول: اختيار موضوع البحث	31
الفرع الثاني: القواعد المؤثرة في تحديد مشكلة البحث العلمي	36
المبحث الثاني: مرحلة جمع وتخزين المعلومات	38
المطلب الأول: مرحلة جمع المعلومات	38
الفرع الأول: مفهوم المادة العلمية	38
الفرع الثاني: طرق جمع المادة العلمية	40
المطلب الثاني: مرحلة تخزين المعلومات	47
الفرع الأول: مفهوم تدوين وتخزين المعلومات	47
الفرع الثاني: أساليب تدوين وتخزين المعلومات	49
المبحث الثالث: مرحلة القراءة وتقسيم الموضوع	55
المطلب الأول: مرحلة القراءة	55
الفرع الأول: مفهوم القراءة	55
الفرع الثاني: شروط القراءة وأهدافها	57
المطلب الثاني: مرحلة تقسيم الموضوع	58
الفرع الأول: مفهوم تقسيم الموضوع	58
الفرع الثاني: مشتملات خطة البحث	60
الفصل الثالث: انجاز البحث العلمي (قواعد تحرير البحث العلمي)	66

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي
رئيس اللجنة العلمية
لقسم الحقوق
المجلس العلمي

المبحث الأول: كتابة البحث العلمي	66
المطلب الأول: مفهوم كتابة البحث العلمي	66
الفرع الأول: المقصود بالكتابة وشروطها	66
الفرع الثاني: أهداف كتابة البحث العلمي	67
المطلب الثاني: مقومات كتابة البحث العلمي	68
الفرع الأول: تحديد المنهج والأسلوب في كتابة البحث العلمي	68
الفرع الثاني: الاقتباس والأمانة العلمية	70
المبحث الثاني: قواعد الاسناد والتوثيق في الهامش	74
المطلب الأول: طريقة توثيق الكتب والمؤلفات	74
الفرع الأول: المؤلف أو الكتاب الذي ورد أول مرة في الهامش	74
الفرع الثاني: المؤلف أو الكتاب الذي ورد عدة مرات في الهامش	75
المطلب الثاني: طريقة توثيق المصادر والمراجع الأخرى المختلفة	76
الفرع الأول: طريقة توثيق المصادر	77
الفرع الثاني: طريقة توثيق المراجع	80
المبحث الثالث: الإخراج النهائي للبحث	82
المطلب الأول: التنظيم النهائي للبحث	82
الفرع الأول: عملية المراجعة	82
الفرع الثاني: الإخراج الشكلي للبحث	83
المطلب الثاني: طباعة البحث	85
الفرع الأول: إجراءات ما قبل الطبع	85
الفرع الثاني: عملية الطبع	86
الفصل الرابع: مناهج البحث العلمي	87
المبحث الأول: مفهوم المنهج العلمي	87
المطلب الأول: تعريف المنهج العلمي وأهميته	87
الفرع الأول: تعريف المنهج العلمي وتمييزه عن غيره من المصطلحات	87

الفرع الثاني: أهمية المنهج العلمي	91
المطلب الثاني: خطوات المنهج العلمي ووظائفه	93
الفرع الأول: خطوات المنهج العلمي	93
الفرع الثاني: وظائف المنهج العلمي	94
المبحث الثاني: أنواع المناهج العلمية	97
المطلب الأول: المنهج الاستدلالي (التحليلي) والمنهج التاريخي	97
الفرع الأول: المنهج الاستدلالي (التحليلي)	97
الفرع الثاني: المنهج التاريخي	99
المطلب الثاني: المنهج الوصفي والمنهج المقارن	101
الفرع الأول: المنهج الوصفي	101
الفرع الثاني: المنهج المقارن	104
خاتمة	107
قائمة المصادر والمراجع	108
الفهرس	111